



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



* * * فهرست القدورى * * *

٢١	باب الجنابة	٠٢	كتاب الطهارة
٢٣	باب الشهيد	٠٢	والمعاني النافضة للوضوء
٢٣	باب الصلوة على الكعبة	٠٣	والمعاني الموجبة للغسل
٢٣	كتاب الزكوة	٠٣	واما الماء الجارى
٢٤	باب زكوة الابل	٠٤	واذا وقعت في البرئ نجاسة
٢٤	باب صدقة البقر	٠٥	باب التيمم
٢٥	باب صدقة الغنم	٠٦	باب المسح على الخفين
٢٥	باب زكوة الخيل	٠٧	باب الحيض
٢٦	باب زكوة الفضة	٠٨	باب الانجاس
٢٦	باب زكوة الذهب	٠٩	كتاب الصلوة
٢٦	باب زكوة العروض	٠٩	باب الاذان
٢٦	باب زكوة الزروع والثمار	١٠	باب شروط الصلوة
٢٧	باب من يجوز دفع الصدقة	١٠	باب صفة الصلوة
٠٠	اليه	١٤	باب قضاء الفوات
٢٨	باب صدقة الفطر	١٤	باب الاوقات
٢٩	كتاب الصوم	١٤	باب النوافل
٣١	باب الاعتكاف	١٥	باب سجود السهو
٣١	كتاب الحج	١٦	باب صلوة المريض
٣٥	باب القرآن	١٦	باب سجود التلاوة
٣٥	باب التمتع	١٧	باب صلوة المسافر
٣٦	باب جنائيات المحرم	١٨	باب صلوة الجمعة
٣٩	باب الاحصار	١٩	باب صلوة العيدين
٣٩	باب الفوات	٢٠	باب صلوة الكسوف
٤٠	باب الهدى	٢٠	باب صلوة الاستسقاء
٤١	كتاب البيوع	٢٠	باب قيام شهر رمضان
٤٢	باب خيار الشرط	٢١	باب صلوة الخوف

٨٢ كتاب المفقود	٤٣ باب خيار الرؤية
٨٢ باب الإباق	٤٣ باب خيار العيب
٨٢ كتاب احياء الموات	٤٤ باب البيع الفاسد
٨٣ كتاب المأذون	٤٥ باب الاقاله
٨٤ كتاب المزارعة	٤٥ باب المراجعة والتولية
٨٥ كتاب المساقاة	٤٦ باب الربوا
٨٥ كتاب النكاح	٤٧ باب السلم
٩٠ كتاب الرضاع	٤٨ باب الصرف
٩٢ كتاب الطلاق	٤٩ باب ارهن
٩٦ باب الرجعة	٥٢ باب الحجر
٩٧ باب الايلاء	٥٤ كتاب الافرار
٩٨ باب الخلع	٥٦ كتاب الاجارة
٩٩ باب الظهار	٦٠ كتاب الشفعة
١٠٠ باب اللعان	٦٤ كتاب الشرقة
١٠٢ باب العدة	٦٥ باب المضاربة
١٠٤ كتاب النفقات	٦٧ باب الوكالة
١٠٦ كتاب العتاق	٧٠ باب الكفالة
١٠٨ باب التدبير	٧٢ باب الحوالة
١٠٨ باب الاستيلاء	٧٢ كتاب الصلح
١٠٩ باب المسكنات	٧٤ كتاب الهبة
١١١ باب الولاء	٧٥ كتاب الوقف
١١٢ كتاب الجنائيات	٧٧ كتاب النصب
١١٤ كتاب الديات	٧٨ كتاب الوديعة
١١٧ باب القسامة	٧٩ كتاب العارية
١١٨ باب المعاقل	٨٠ كتاب اللقيط
١١٨ كتاب الحدود	٨٠ كتاب اللقطة
١٢٠ باب حد الشرع	٨١ كتاب الخشني

١٣٨ كتاب ادب القاضى

١٤٠ كتاب القسمة

١٤٢ كتاب الاكراه

١٤٣ كتاب السبر

١٤٩ باب البغات

١٤٩ كتاب الخطر والاباحة

١٥١ كتاب الوصايا

١٥٤ كتاب الفرائض

١٥٦ حساب الفرائض

تمت

م

١٢٠ باب حد العذف

١٤١ كتاب السرقة و فطاع

الطريق

١٤٣ كتاب الاشربة

١٤٤ كتاب الصيد والذبايح

١٤٦ كتاب الاضحية

١٤٦ كتاب الايمان

١٣٠ كتاب الدعوى

١٣٥ كتاب الشهادات

١٢٧ باب الرجوع

... عن الشهادات

al-Qudūrī, Ahmad ibn Muḥammad

Kitāb al-Qudūrī

منقبة مصنف القدوري رحمه الله تعالى ﴿

أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن أحمد إن الفقيه
القدوري الحنفي البغدادي صاحب المختصر المسمى بالقدوري
ولد سنة اثنين وستين وثلاثمائة كان من أصحاب الترجيح تكرر
ذكره في الهداية والخلاصة انتهت إليه رئاسة أصحاب
أبي حنيفة بالعراق وأرتفع جاهه صنف المختصر وشرح
مختصر الكرخي والجريد في سبعة أسفار يشمل على مسائل
الخلاف بين أصحابنا وأصحاب الشافعي شرع في إملائه خمس
واربعمائة وله التقريب في مسائل الخلاف ومختصره جمعه
لابنه وغير ذلك مات في اليوم الخامس عشر من شهر رجب
سنة ثمان وعشرين واربعمائة ببغداد ودفن من يومه في داره
ثم نقل إلى تربة في شارع المنصورية ودفن بجانب أبي بكر
الحوار زمي الفقيه الحنفي القدوري نسب هناك إلى بيع القدوري
التي هي جع قدر وفي هذه السنة توفي الشيخ الرئيس أبو علي بن
سينا كذا في مختصر ربيع الأبرار وأنه لما صنف هذا الكتاب
جعله مع نفسه إلى بيت الله الحرام وعلقه من استاره وسأل الله
تعالى أن يبارك له فيه فاستجيب له وجعله مباركاً لذلك
وعدد مسأله اثني عشر ألف وخمسمائة ﴿ اعلم
إن أبا الحسن القدوري أخذ الفقه من أبي عبد الله محمد بن الجرجاني
عن أبي بكر الرازي عن الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي عن
علي الدقاق عن أبي سهل موسى بن نصر الرازي عن محمد بن
حسن الشيباني عن أبي حنيفة عن جاد عن إبراهيم النخعي
عن علقمه عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله أجمعين

٢. الفرض في اللغة القطع
والنقد ير قال الله تعالى
سورة الزلزالها وفرضناها
اي قدرناها وقطعنا
ولاحكام فيها قطع
وفي الشرع عبارة عن
حكم مقدرة لا يحتملها
زيادة ولا نقصان ثبت
بدليل قطعي لاشبهة فيه
كالكتاب والخبر المتواتر
اذالم يلحقها خصوص

وكالاجماع اذالم ينقد
بطريق الاحاد وكالقياس
المنصوص عليه وقد عرف
في الاصول وهو ههنا
بمعنى المفروض والاضافة
بيانية (عبد الرحيم)
٣ لقوله صلى الله عليه
وسلم حين توضأ ثلاثا
ثلاثا هذا وضوئي ووضوء
الانبياء من قبلي فن زاد
على هذا وتقص فقد
تعدى وظلم اي تعدى
بالزيادة على عدد المسنون
وظلم بالتقص على العدد
المسنون والوعيد لعدم
رؤيته سنته فالاول فرض



بسم الله الرحمن الرحيم * * *

المجد لله رب العالمين * والعاقبة للمتقين * والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله اجمعين * قال الشيخ الامام الاجل الزاهد
ابو الحسن القدوري البغدادي رحمه الله عليه * كتاب الطهارة
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
الى الكعبين (فرض الطهارة ٢ غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
الرأس والمرفقان والكعبان بدخلان في فرض الغسل والمفروض
في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة
بن شعبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * اتى سباطة قوم
فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه (وسنن الطهارة غسل
اليدين قبل ادخالهما الاناء ثلاثا اذا استيقظ المتوضئ من نومه
وتعمد الله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة
والاستنشاق ومسح الاذنين وتخليل الخية والاصابع وتكرار
الغسل الى الثلاث ٣) ويستحب المتوضئ ان ينوي الطهارة
ويستوعب رأسه بال مسح ويرتب الوضوء فيبتدأ بابدأ الله تعالى
بذكره وباليامين ومسح لرقبة (والمعاني النافضة للوضوء كل

والثاني سنة والثالث اكمال السنة وقيل الاول فرض والثاني والثالث سنة وقيل
الاول فرض والثاني سنة والثالث نفل وقيل الاول فرض والثاني نفل والثالث سنة وقيل

ماخرج من السبيلين والدم والتجيج والصدب اذا اخرج من البدن
فتجاو زالى موضع يلحفه حكم التطهير والنقي اذا كان ملاً الفم
والنوم مضطجماً او متسكاً او مستند الى شئ لو ازيل عنه لسقط
والغلبة على العقل بالاغماء والجنون والفقهة في كل صلاة
ذات ركوع وسجود ^١ وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق
وغسل سائر البدن (وسنة الغسل ان يبدأ بالمغتسل فيغسل
يديه وفرجه ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ
وضوءه للصلاة الارجلية ثم يفيض الماء على رأسه وعلى سائر
بدنه ثلاثاً ثم يتخفى عن ذلك المكان فيغسل رجله ويس
على المرأة ان تنقص نصفاً رها في الغسل اذا بلغ الماء اصول
الشعر (والمعاني الموجبة للغسل ازال المني على وجه الدفق
والشهوة من الرجل والمرأة والتقاء الختانين من غير ازال المني
والحيض والنفاس (وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم الغسل للجمعة والعيد والاحرام والعرفة وليس في المذي
والودي غسل وفيهما الوضوء (والطهارة من الاحداث
جائزة بماء السماء والودية والعيون والآبار وماء البحار ولا تجوز
الطهارة بماء اعتصر من الشجر والثر ولا بماء غلب عليه
غيره فاخرجه عن طبع الماء كالأشربة والخل وماء الباقلاء
والمرق وماء الورد وماء الزردج ونجوز الطهارة بماء خالطه
شئ طاهر فغير احد اوصافه كماء المد والماء الذي يختلط به
الاشنان والصابون والزرغران وكل ماء دائم اذا وقعت
فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلاً كان او كثيراً لان النبي
صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة فقال عليه
السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من
الجنباء فقال عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا
يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري اين باتت
يده (واما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه

ان الثلثة يقع فرضاً كاطالة
الركوع والسجود
(شرح كشف)

قوله ازال المني على وجه
الدفق والشهوة وعند
الشافعي رحمه الله

خروج المني كيف ما
كان يوجب الغسل لقول
النبي صلى الله عليه وسلم

(الماء من الماء) اي الغسل
من المني ولنا قوله صلى الله
عليه وسلم اذا لم يكن يحذف

الماء فلا تغتسل (ومعلوم ان
الحذف هو الدفق انما
يكون بشهوة ثم المعتبر عندنا

حنيفة ومحمد رحمهما الله
انفصاله عن مكانه على
وجه الشهوة وعندنا

يوسف المعتبر خروج المني
على وجه الشهوة قياساً
على اعتبار انفصاله عن

مكانه على وجه الشهوة
وثمره الخلاف تطهر فيمن
احتمل فاستيقظ فقبض على

رأس احليله حتى سكنت
شهوته ثم سال المني اوجامع
فانزل واغتسل من ساعته

فصل في فرضاً ثم خرج المني يجب الغسل في الاولى واعادة ٢

رحمه الله تعالى ولا يعيد
صلوته المؤدات
(شرح كشف)
٩ ولو وقع في البثر انسان
وانفس فيه واخرج
حيماً اذا كان طاهراً لا يترج
منه شيء واذا كان محدثاً
يترج منها ار بعون دلوا
واذا كان جنباً يترج ماء
البثر كله ولو وقع فيه الابل
او البقر وانفس فيه واخرج
حيماً يترج منها عشرون
دلاء ولو وقع فيها غنم
وانفس واخرج حيماً
يترج منها عشر دلوا
وقال اصحابنا اذا وقعت
فيها شاة واخرج منها
حيماً فانه لا يترج منها
شيء وقيل يترج ماء البثر
كلها لانها لا تخلو فخذها
عن البول وبولها نجس
وكذلك الابل والبقر وذكر
ابو حنيفة رحمه الله الجريد
وفي النسيب ان الغنم اذا
وقعت في البثر واخرجها
حية فيترج منها عشرة
دلاء (مغرب)

اذا لم ير لها اثر لا نهال تستقر مع جريان الماء (والقدر
العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الآخر
اذا وقعت في احد جانبيه نجاسة جاز الوضوء من الجانب
الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه (وموت ما ليس
له نفس سائلة في الماء لا يفسد الماء كالبق والذباب والزناير
والعقارب وموت ما يعيش في الماء لا يفسد الماء كالسمك والضفدع
والسرطان (واما الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة
الاحداث (والماء المستعمل كل ماء ازيل به حدث واستعمل
في البدن على وجه القربة (وكل آهاب دبغ فقد طهر جازت
الصلوة فيه والوضوء منه الاجلدا الخنزير والادمي (وشعر المينة
وعظمها وقرنها طاهر ٩ * واذا وقعت في البثر نجاسة نزحت
وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان ماتت فيها فارة
او صفورة او صفوة او سودانية او سام ابرص نزع منها ما بين
عشرين دلوا الى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها (وان ماتت
فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع منها ما بين اربعين دلوا
الى ستين وان ماتت فيها كلب او دابة او شاة او آدمي نزع
جميع ما فيها من الماء وان اتفخ فيها او تفسخ نزع جميع ما فيها
من الماء صغر الحيوان وكبرها سواء وعدد الدلاء يعتبر بالدلو
الوسط المستعمل للآبار في البلدان فان نزع منها بدلو عظيم
قدر ما يسع من الدلو الوسط احتسب به وان كانت البثر
معيناً لا يترج ووجب نزع ما فيها اخرجوا مقدار ما كان فيها
من الماء وقدر روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى انه قال
يترج منها ما ثاب لدوالي ثلثائة واذا وجد في البثر فارة او غيرها
ولا يدرون متى وقعت ولم ينتفخ ولم يتفسخ اما دواصلوة يوم
وليلة اذا كانوا توضعوا منها و غسلوا كل شيء اصابه ماؤها
وان اتفخت او تفسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا لها في
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله

ابن سيرين فانه قال
التيمم ضربة للوجه
وضربة للذراعين
وضربة للوجه وضربة
للذراعين ثانيًا ثم اختار
لفظ الضربة وان كان
الوضع جائزًا لما ان الامر

وردت بلفظة الضربة
ولان في الضربة
مبالغة في ابصال
التراب الى اثناء
الاصابع (كشف)
والمراد من جنس
الارض ما لو احرق
لا يكون رمادًا ولا
ينطبع ولا يلين كالحديد
والذهب والفضة
ونحوهما (كشف)
٧ قوله الابصعيد

طاهر اى خالص عن
المخالطة بالنجاسات
لقوله تعالى فتموا
صعيدا طيبا اى طاهرا
حتى اذا كان في الارض
نجاسة فطهرت باليس
وزال اثرها فانه لا يجوز
التيمم بتلك الارض
وان كان يجوز ان

تعالى ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت
(وسور الأدمى وما يؤكل لجه طاهر وسور الكلب والخنزير
وسباع البهائم نجس وسور الهرة والدجاجة الخلات وسباع الطيور
وما يسكن في البيوت مثل الحية والغارة مكروه وسور الحمار والبغل
مشكوك فيهما فان لم يجد غيرهما توضع بهما وتيمم وبأيهما بدأ جاز

❦ باب التيمم ❦

ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو في خارج المصر بينه وبين المصر
نحو الميل أو أكثر أو كان يجد الماء إلا أنه مريض فخاف أن
استعمل الماء اشتدت مرضه أو خاف الجنب أن اغتسل بالماء أن
يقتله البرد أو يمرضه فانه تيمم بالصعيد الطاهر (والتيمم ٦
ضربتان يمسح بأحدهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين
والتيمم في الجنابة والحدث سواء ويجوز التيمم عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب
والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة
والنبي فرض في التيمم ومستحب في الوضوء وينقض التيمم كل ما
ينقض الوضوء وينقضه أيضا رؤية الماء إذا قدر على استعماله
ولا يجوز التيمم إلا بصعيد طاهر ٧ ويستحب لمن لا يجد الماء
في أول وقت وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر
الصلاة إلى آخر الوقت فان وجد الماء توضع وصلى ولا تيمم
ويصلى تيممه ما شاء من الفرائض والنوافل ويجوز التيمم
للاصحح المقيم في المصر إذا حضرت جنازة والولى غيره فخاف
أن اشتغل بالطهارة أن تفوته صلاة الجنازة فله أن تيمم ويصلى
وكذلك من حضر العيد فخاف أن اشتغل بالطهارة أن تفوته
صلاة العيد تيمم ويصلى وان خاف من شهيد الجمعة أن اشتغل
بالطهارة أن تفوته صلاة الجمعة تيمم ولكنه يتوضأ فان أدرك
الجمعة صلاها ولا يصلى الظهر أربعًا وكذلك إذا ضاق الوقت

يصلى فيها لان طهارة الارض للتيمم تثبت شرطًا بنص الكتاب فلا يجوز ان يتأخر التيمم كما ثبتت
طهارة بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام زكوة الارض اى طهارتها بيسها (شرح كشف)

لا قوله تمام ثثة ايام وليا ليها بعتى

﴿ ٦ ﴾

فخشي ان توضأ فات الوقت لم يتيم ولكنه يتوضأ ويصلي
فائتة (والمسافر اذا نسي الماء في رحله فقيم وصلي ثم ذكر
الماء بعد ذلك لم يعد صلوته عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى بعيد هاوليس على التيم ان
يطلب الماء اذا لم يغلب على ظنه ان يقر بي ماء فان غلب على ظنه
ان هناك ماء لم يجز له ان يتيم حتى يطلبه وان كان مع رفيقه ماء
طلبه منه قبل ان يتيم فان منعه منه يتيم ويصلي

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء
اذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيماً
مسح يوماً وليلة وان كان مسافراً مسح ثلثة ايام وليا ليها
وابدأوها عقب الحدث والمسح على الخفين على ظاهرهما
خطوطاً بالاصابع يبدأ من رؤس الاصابع الرجل الى الساق وفرض
ذلك مقدار ثثة اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح على
خف فيه خرق كبير يتبين منه مقدار ثثة اصابع من اصابع
الرجل وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز المسح على الخفين
لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح ما ينقض الوضوء
وينقضه ايضاً نزع الخف ومضى المدة فاذا تمت المدة نزع
خفيه وغسل رجليه وصلى وليس عليه احادة بقية الوضوء
ومن ابتداء المسح وهو مقيم فمسافر قبل تمام يوم وليلة بمسح ٧
تمام ثلثة ايام وليا ليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام
فان كان مسح يوماً وليلة او اكثر لم يزمه نزع خفيه وغسل رجليه
وان كان مسح اقل من يوم وليلة تم مسح يوم وليلة ومن لبس
الجرموق فوق الخف مسح عليه ولا يجوز المسح على الجور بين
٢ عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يكونا مجلدين
او منديلين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
يجوز اذا كانا ثخينين لا ينشقان ماء ولا يجوز المسح على

ان المقيم اذا سافر
بعد ما احدث قبل مدة
المقيم يتحول مسدته الى
مدة السفر عندنا وقال
الشافعي لا يتحول وانما
قيدنا بهذين القيدين
لانه ان سافر على
الطهارة التي ليس
خفيه فيها يتحول مسدته
الى مدة السفر اتفاقاً
وان سافر بعد ما
احدث واستكمل مدة
المقيم لا يتحول اتفاقاً
لان المسح عبادة فاذا
شرع فيها على حكم
الاقامة لا يتغير بالسفر
كقيم شرع في الصوم
ثم سافر فانه يتمه ومه
وانما ان مشروعيته مسح
تمام يوم وليلة لوصف
الاقامة وقد مات وثبت
مشروعيته مسح تمام
ثلثة ايام وليا ليها
لعروض السفر
(شرح كشف)

٢ لما روى ان النبي عليه
السلام مسح على جوربيه

ولانه يمكنه المشي فيه اذا كان ثخيناً وهو ما يستسك ٦

﴿ الإمامة ﴾

الحف لا ينشقان يقال
شف الثوب اذا راق
حتى يرى ما وراءه
من باب ضسرب ونفي
الشفوف تأكيد للثخانة
(شرح كشف)

وقال ابو يوسف لا يكون
الكدة حيضاً الا بعد م
الدم لانه لو كان من
الرحم لأخذ خروج الكدة
عن الصافي ولهما ماروى
ان عابشة جعلت ماسوى
البياض الحالص حيضاً
وهذا لا يعرف الا سما عا
وفم الرحم منكوس فخرج
الكدة اولاً كالجرة اذا
ثقب اسفلهما (كشف)
ولورأت يومين دماً
وسبعة ايام طهرا ويوماً
دماً فصكلها حيض
عندهما وعند محمد السبعة
التمثلة طهروا ما قبلها
حيض وما بعدها استنحاضة
ولورأت اربعة ايام دماً
 وخسة ايام طهرا ويوماً
دماً فكلها حيض في
قولهم جميعاً (كشف)

العمامة والقلنسوة والبرقع والقزازين ويجوز المسح
على الجبار وان شدها على غير وضوء فان سقطت
عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح

باب الحيض

اذل الحيض ثلثة ايام ولياليها ومانقص من ذلك فليس بحيض
وهو استنحاضة واكثره عشرة ايام ومازاده على ذلك
فهو استنحاضة وماتراه المرأة من الجرة والصفرة والكدة ^{برائقة} ٧
في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض خالصا والحيض
يسقط عن الحيض الصلوة ويحرم عليها الصيام وتقضى
الصوم ولا تقضى الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت
ولا يأتيها زوجها ولا يجوز الحائض ولا جنب قراءة القرآن
ولا يجوز للمحدث مس المصحف الا ان يأخذ به غلافه واذا انقطع
دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل
او تمضي عليها وقت صلوة كاملة وان انقطع دمها لعشرة
ايام جاز وطئها قبل الغسل والطهر اذا تخلل بين الدمين
في مدة الحيض فهو كالدم الجارى (وقل الطهر خمسة عشر
يوماً ولا غاية لاكثره ودم الاستنحاضة وهو ماتراه المرأة اقل
من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام فحكمه حكم الرغاف الدائم
ولا ينع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ واذا زاد الدم على عشرة
ايام وللرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك
فهو استنحاضة وان ابتدأت مع البلوغ مستنحاضة فحيضها
عشرة ايام من كل شهر والباقي استنحاضة والمستنحاضة ومن به
سلس البول والرغاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضؤون
لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ماشوا
من التوافل والفرائض فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم
وكان عليهم استئناف الوضوء لصلوة اخرى والنفاس
هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي تراه الحامل

وماتراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة
واقبل النفاس لاحد له واكثره اربعون يوماً ومازاد على ذلك
فهو استحاضة واذا تجاوز الدم على الاربعين وقد كانت
هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام
عاداتها وان لم يكن لها عادة فنفاستها اربعون يوماً ومن ولدت
ولدين في بطن واحد فنفاستها ماخرج من الدم عقيب الولد
الاول عند ابني حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال
محمد وزفر رحمهما الله تعالى من الولد الثاني والله اعلم

باب الانجاس ٣

تطهير الجاسة واجب من بدن المصلى وثوبه والمكان الذي
يصلى عليه ويجوز تطهير الجاسة بالماء المطلق وبكل مايع
طاهر يمكن ازالته به كالخل وماء الورد واذا اصاب الحف
نجاسة لها جرم فحفت بالشمس فذلكه بالارض جاز والمنى
نجس يجب غسل رطبه فاذا جف على ثوب اجزأ فيه الفرق
والجاسة اذا اصاب المرأة والسيف اكتفى مسحهما فيهما
وان اصاب الارض نجاسة فحفت بالشمس وذهب اثرها
جازت الصلوة على مكانها ولايجوز التيمم منها ومن اصابه
من النجاسة الغليظة كالدم والبول والغائط والحمر مقدار
الدرهم ومادونه جازت الصلوة معه وان زاد لم يجز وان اصابته
نجاسة مخففة كبول ما يؤول كل لجمه جازت الصلوة معه ما لم يبلغ
ربع الثوب وتطهير الجاسة التي يجب غسلها على وجهين
فا كان له عين مرتبة فطهارتها زوال عينها الا ان يبقى
من اثرها ما يشق ازلتها وما ليس له عين مرتبة فطهارتها
ان تغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر (والاستنجاء
سنة ٦ يجزئ فيه الحجر ومقام مقامه بمسحه حتى يتقيه وليس
فيه عدد مسنون وغسله بالماء افضل وان تجاوزت النجاسة
من مخرجها لم يجز فيه الا الماء ولا يستنجى ٧ بعظم ولا بروت
ولا بطعام ولا يمينه الا بعدر

٣ جمع نجس بفتح النون
وكسر الجيم وفتحها
وسكونها وبكسر النون
وسكون الجيم كلها مستعمل
في اللغة والحب يطلق على
الحقيقى والحدث على
الحكمى والنجس عليها
(كشف)

٦ لان النبي عليه السلام
واطلب عليه وكيفيته ان
ياخذ الذكر بشماله ويمره
على حجر ولا يأخذه ثم يمينه
وان اضطر يأخذه بيمينه
والاستنجاء بالماء ليس بسنة
بل هو ادب لانه عليه السلام
فعله مرة وتركه اخرى
(شرح)

٧ قوله ولا يستنجى بعظم
ولا بروت لان النبي عليه
السلام نهى عن ذلك
ولو فعل فيجزيه لحصول
المقصود ومعنى النهى في
الروت للنجاسة وفي العظم
كون العظم زاد الجن
(شرح)

﴿ ٩ ﴾ وطريق معرفة الزوال وفيه انه يغرز خشبة

مستوية في ارض مستوية
فلا بد من ان يبلغ ظلها
الى موضع فيجعل على ذلك
الموضع علامة فادام الظل
ينقص عن العلامة ويذهب
نحو الخشبة فان الشمس في
الارتضام يزل بعد فاذا وقف
الظل لم يزد ولم ينقص
فهو وقت الاستواء والظل
في ذلك الوقت ظل الاستواء
فاذا اخذ الظل في الزيادة
ماثلا عن الخشبة فقد زالت
الشمس فخط على رأس مؤ
ضع الزيادة خطأ فيكون
هذا الوقت هو وقت
الزوال ومن رأس الخط
الى الخشبة في الزوال فاذا
صار ظل الخشبة مثلي الخشبة

من رأس الخط لا من موضع
غرز الخشبة خرج وقت
الظهر (كشف)
٦ لان بلال الحبشي رضى
الله عنه قال الصلوة خير
من النوم حين وجد النبي
عليه السلام راقدًا فقال
عليه السلام ما احسن هذا
اجعله في اذانك وخص

﴿ كتاب الصلوة ﴾

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض
في الافق وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس واول وقت الظهر
اذا زالت الشمس وآخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال ٧ وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثله واول وقت العصر
اذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر وقتها ما لم تغرب
الشمس واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر وقتها
ما لم تغب الشفق وهو البياض الذي يرى في الافق بعد الحمرة
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
هو الحمرة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها
ما لم يطلع الفجر الثاني واول وقت الوتر بعد العشاء وآخر وقتها
ما لم يطلع الفجر ويستحب الاسفار بالفجر والابراد بالظهر
في الصيف وتقديمها في الشتاء وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس
وتعجيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل ويستحب
في الوتر لمن يألف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل
وان لم يبق الا نية او تر قبل النوم

﴿ باب الاذان ﴾

الاذان سنة مؤكدة للصلوة الخمس والجمعة دون ماسواهما
وصفة الاذان ان يقول الله اكبر الله اكبر مرتين اشهد ان لا اله
الا الله مرتين واشهد ان محمدا رسول الله مرتين حتى على الصلوة
مرتين ^{على} حتى على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
ولا ترجع فيه ويزيد في اذان الفجر بعد حتى على الفلاح الصلوة
خير من النوم ٦ مرتين (والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد في الاقامة
بعد حتى على الفلاح قد قامت الصلوة مرتين ويترسل في الاذان
ويحذر في الاقامة ويستقبل لهما الكعبة فاذا بلغ الى الصلوة
والفلاح ^{على} يحول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفائتة ويقيم

الفجر لانه وقت غفلة ونوم (كشف)

﴿ ٢ ﴾

فان فاتته صلوات اذن للاولى واقام وكان مخسيرا في الباقية
ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة وينبغي ان يؤذن
ويقيم على طهارة فان اذن على غير وضوء جاز ويكره ان يقيم
على غير وضوء او يؤذن وهو جنب ولا يؤذن للصلوة قبل
دخول وقتها الا في اذان الفجر عند ابي يوسف يجوز قبل الصبح

❖ باب شروط الصلوة التي تتمدها ❖

ويجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والابخاس
على ما قدمناه ويستتر عورته وعورة الرجل من تحت
السرة الى الركبة والركبة من العورة وبدن المرأة الحرة كلها
عورة الواجهها وكفيها وقدميها وما كان عورة من الرجل
فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة وما سوى ذلك
من بدنها فليس بعورة ومن لم يجد ما يزيل به الجاسة صلى
معهها ولم بعد الصلوة ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا فاعدا
يومى بالركوع والسجود فان صلى قائما اجزأه والاول افضل
وينوى للصلوة التي يدخل فيها بنية لا بفصل بينها وبين
الحرمة بعمل ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا فيصلى الى اى
جهة قدر فان اشتبهت عليه القبلة وليس بمحضته من يسئله
عنها اجتهد وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة
عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبنى عليها

❖ باب صفة الصلوة ❖

فرائض الصلوة ستة الحرمة والقيام والقرأه والركوع
والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد وما زاد على ذلك
٣ فهو سنة ٧ واذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة كبر ورفع
يديه مع التكبير حتى يحاذى بابهاميه شحمتى اذنيه فان قال
بلا من التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر اجزأه عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله

❖ تعالى ❖

قوله اجتهد وصلى لان
اجابة رضى الله عنهم
تحرروا وصلوا لم ينكر عليهم
التي عليه السلام وأشار
بقوله اجتهد الى انه لو صلى
من غير تحرر لم يضره اصاب
القبلة لان يجوز صلواته لان
القبلة حالة الاشتباه جهة
التحرر وعن ابي حنيفة
رحمهما الله انه لو صلى من غير
تحرر ينشئ عليه الكفروان
اصاب القبلة لانه استخف
تحكم من احكام الشرع
(كشف)

٣ اى على الستة المذكورة
قليل يلزم ان يكون الخروج
بفعل المصلى سنة مع انه
فرض عند ابي حنيفة رحمه
الله بان الصحيح ان الخروج
بفعل المصلى ليس بفرض
عندهما على ما نقل عن
الكرخي (كشف)

٧ سماء سنة وان كان فيه من
الواجبات لما ان وجوبها
ثبت بالسنة اطلاقا لاسم
السبب على المسبب
(كشف)

٢ لقوله عليه السلام اذا

سجدة العبد الموء من سجد
كل عضو منه فليوجه
ما استطاع من اعضئه القبلة
(كشف)

٣ هكذا وصفت عائشة
رضي الله عنها قعود
النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم والمرأة تجلس
على البتة اليسرى
واخرجت رجليها
من الجانب الايمن
(كشف)

تعالى ولا يجوز الا بلفظ التكبير ويعتمد يده اليمنى على اليسرى
ويضعهما تحت السرة ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره
ثم يستعيز بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
ويسر بهما ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها او ثلث آيات
من اى سورة شاء واذا قال الامام والضاكين قال آمين ويقولها
المؤتم ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد بديه على ركبتيه
ويفرج اصابعه ويسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه
ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا وذلك ادناه
ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حده ويقول المؤتم ربنا لك الحمد
فاذا استوى قائما كبر وسجد واعتمد يديه على الارض ووضع
وجهه بين كفيه وسجد على انفسه وجهته فان اقتصر
على احدهما جاز عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقالا لا يجوز
الاقتصار على الانف الا من عذر فان سجد على كور عمامته
او فاضل ثوبه جاز ويبدى ضبعيه ويجافى بطنه عن فخذه
ويوجه اصابع رجليه الى القبلة ٢ ويقول في سجوده سبحان
ربى الاعلى ثلاثا وذلك ادناه ثم يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمأن
جالسا كبر وسجد فاذا اطمأن ساجدا كبر واستوى قائما
على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بديه على الارض وبفعل
في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يستقم ولا يتعوذ
ولا يرفع يده الا في التكبيرة الاولى فاذا رفع رأسه من السجدة
الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب
اليمنى ٣ نصبا وجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه
وبسط اصابعه ويتشهد والتشهد ان يقول * التحيات لله
والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله
الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله * ولا يزيد على هذا
في القعدة الاولى ويقرأ في الركعتين الاخرتين فاتحة الكتاب

ولو رفع الامام رأسه
من السجود قبل ان يسبح
المقتدى ثلثا اختلفوا فيه
قال ابو الليث رحمه الله
الصحيح يتابع الامام وقال
شيخ الاسناد ظهير الدين
المرغيناني انه يتم الثلث
كذا ذكر في الفتاوى
الظهيرية من ادرك الامام
في الشهادتين في القعدة الاولى
فقام الامام قبل شروع
المسوق الى التشهد تبعا
لتشهد الامام تبين للامام
انه لو صلى بغير وضوء
لا يلزمه الاخبار بذلك
واليه اشار ابو يوسف

رحمه الله سواء كان فساد صلواته مخلفا فيه او متفقا عليه ظهر ان امامه يحدث اعادة كذا
في الهداية (جواهر فقه)

خاصة فاذا جلس في آخر الصلوة جلس كما جلس في الاولى
ويتشهد وصلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه
الفاظ القرآن والادعية المأثورة ولا يدعو بما يشبه كلام الناس
ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبسلم
عن يساره مثل ذلك ويجهر بالقرآن في الفجر وفي الركعتين
الاوليين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفي القراءة فيما بعد
الاوليين وان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر واسمع نفسه
وان شاء خافت ويخفي الامام القراءة في الظهر والعصر (والوتر
ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام ويقت في الثالثة قبل
الركوع في جميع السنة ويقرأ في كل ركعة من الوتر بفاتحة
الكتاب وسورة معها فاذا اراد ان يقت كبر ورفع يديه ثم يقت
ولا يقت في صلوة غيرها وليس في شيء من الصلوة قراءة
سورة بعينها لا يجزئ غيرها ويكره ان يتخذ قراءة سورة بعينها
للصلوة لا يقرأ فيها غيرها وادنى ما يجزئ من القراءة في الصلوة
ما يتناوله اسم القرآن عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله لا يجوز اقل من ثلث آيات قصار او آية طويلة
ولا يقرأ المؤتم خلف الامام ومن اراد الدخول في صلوة غيره
بححتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة (والجماعة سنة مؤكدة
واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وان تساوا فاقراءهم
وان تساوا فاورعهم وان تساوا وافاسقهم ويكره تقديم
العبد والاعرابي والفاسق والاعشى وولد الزنى فان تقدموا
جاز ويذنب للامام ان لا يطول بهم الصلوة ويكره للنساء ان
يصليمن وحدهن بجماعة فان فعلن ذلك وقفت الامام وسطهن
(ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه فان كان مع اثنين تقدم
عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامرأة او صبي فان فعلوا
ذلك بطلت صلواتهم ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخبيث
ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل وهما مشركان
في صلوة واحدة فسدت صلوته ولم يفسد صلوة المرأة ويكره

٩ قوله بما يشبه كلام
الناس وهو ما لا يستحيل
سوءه من غير الله مثل
اللهم اعطني كذا درهما
وزوجني بنت فلان
وقال الشافعي يجوز
ان يدعو في الصلوة بما
يتعلق بالدين مثل اللهم
ارزقني السلامة بدراهم
جزيلة وجواري جيلة
لما روى ان النبي عليه السلام
قال سلوا الله حوائجكم
حتى الشسع لئعالمكم والمخ
لقد ورعكم ولنا قول النبي
عليه السلام ان صلواتنا
هذه لا يصلح شيئا
كلام الناس وما رواه
غير مختص بالصلوة فيحمل
على خارجها (كشف)

٩ أى النوم الفساق في الفجر ١٣ * والغشاء واشتغالهم بالأكل والشرب في المغرب هذا

عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما يحضر العجوز
في الصلوة كلها لانه لا فتة
لقلة الرغبة فيهن فلا يكره
وله ان فرط السبق حابل
فيقع الفتنة لانتشار الفساق
في الظهر والعصر والجمعة
اما في الفجر والمغرب والعشاء
لا يقع الفتنة لما ذكرنا
(كشف)

٧ قوله ويصلي المتفل
خلف المفترض لان الحاجة
في حق المتفل مالى اصل
الصلوة وهو موجود في حق
الامام فيحقق البناء لا يقال
ان القراءة في الآخرين
فرض في حق المتفل
ونفل في حق المفترض فوجب
ان لا يجوز لانه اقتداء
المفترض بالمتفل لان صلوة
المقتدى اخذت حكم
صلوة الامام بسبب الاقتداء
فيكون القراءة في الشفع
الثاني نفلا في حقه ايضا
(كشف)

٦ قوله وبنى على صلوته
لقوله عليه السلام من قام
اورعنا وامننى في صلوته

للنساء حضور الجماعة ولا بأس بان تخرج العجوز في الفجر
والمغرب والعشاء ٩ عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد يجوز خروج العجوز في سائر الصلوة ولا يصلي الطاهر
خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة ولا
القارى خلف الامى ولا المكتسب خلف العريان ويجوز ان
يؤم المتيمم للمتوضئين والماسح على الخفين للغاسلين ويصلي
القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي ركع ويسجد خلف المومى
ولا يصلي المفترض خلف المتفل ولا من يصلي فرضا خلف
من يصلي فرضا آخر ٧ ويصلي المتفل خلف المفترض
ومن اقتدى بامام ثم علم انه على غير وضوء اعاد الصلوة ويكره
للمصلي ان يعث بثوبه او يجسده ولا يقلب الحصى الا ان لا يمكنه
السجود عليه فيسوي به مرة واحدة ولا يرفع اصابعه ولا يتخير
ولا يسدل ثوبه ولا يمسك ولا يعقص شعره ولا يكف ثوبه ولا
يلتفت يمينا وشمالا ولا يقعي ^{للقاعدة} ~~المتكلم~~ ولا يرد السلام بلسانه ولا
ييده ولا يترجع الا من عذر ولا يأكل ولا يشرب فان سبقه
حدث انصرف وتوضأ وبنى على صلوته ان لم يكن اماما فان
كان اماما استخلف وتوضأ ٦ وبنى على صلوته والاستيناف
افضل وان نام فاختم واجن او اغشى عليه او قهقه في صلوته
استأنف الصلوة والوضوء جميعا فان تكلم في صلوته عامدا
او ساهيا بطلت صلوته وان سبقه الحدث بعد ما قعد قدر التشهد
توضأ وسلم وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملا
ينافي الصلوة تمت صلوته في قول أبي حنيفة وان رأى التيمم
الماء في صلوته بطلت صلوته وان رآه بعد ما قعد قدر التشهد
او كان ماسحا على الخفين فانتقض مدة مسحته او خلع خفيه
بعمل قليل او كان اميا فعلم سورة او عريانا فوجد ثوبا او
موميئا فقد ر ^{تيمم} على الركوع والسجود او تذكر ان عليه
صلوة قبل هذه او صاحب عذر اذا خرج وقت صلوته او حدث

فليتصرف وليتوضأ وليبنى على صلوته ما لم يتكلم فان كان منفردا ان شاء عاد في مكانه وان شاء
اتمها في منزله والمقتدى والامام يعودان الا ان يكون الامام قد اتم الصلوة فيخير ان من اختيار

٧ قوله الآن تزيد الفوائت على ست صلوات فحتى * ١٤ * هذه الصابة الا ان تزيد وقت

الامام القارىء فاستخلف امياً او طلعت الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كانت مستحاضة وظهرت او كان ماسحاً على الجيرة فسقط عن برء بطلت صلواتهم في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تمت صلواتهم في هذه المسائل كلها

✽ باب قضاء الفوائت ✽

ومن فاتته صلوة قضاها اذا ذكرها وقدمها على صلوة الوقت الا ان يخاف فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت على الفائتة ثم يقضيها ومن فاتته صلوة رتبه في القضاء كما وجبت في الاصل الا ان تزيد الفوائت ٧ على ست صلوات فيسقط الترتيب عند ابى حنيفة وقال اذا زادت على خمس صلوات سقط الترتيب فيها

✽ باب الاوقات ✽

التي يكره فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا يصلى على الجنائز ٨ ولا يسجد للتلاوة ٦ الا عصر يومه عند غروب الشمس ويكره ان يتنفل بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس ولا بأس بان يصلى في هذين الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلى على جنازة ولا يصلى ركعتي الطواف ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي سنة الفجر ولا يتنفل قبل المغرب

✽ باب النوافل ✽

السنة في الصلوة ان يصلى ركعتين بعد طلوع الفجر واربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها واربعاً قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعاً قبل العشاء واربعاً بعدها وان شاء ركعتين ونوافل النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليمية واحدة وان شاء اربعاً ٣ ويكره الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان صلى ثمانية ركعات بتسليمية واحدة جاز ويكره الزيادة على ذلك فقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله

الفوائت بطريق حذف المضاعف على اوقات الصلوات الست فاذا مضى جزء من وقت الصلوة السابعة فقد زاد وقت الفوائت على اوقات الصلوات الست فان قلت اذا دخل جزء من ذلك الوقت لا يكون السابعة فائتة قلت اطلق اسم الفائتة عليها تغليبا (كشف) ٨ هذا اذا حضرت الجنائز في الوقت الغير المكروه واما اذا حضرت في وقت الكراهة فانه يجب اداء صلوة الجنائز في ذلك الوقت ولا يجب التأخير (كشف) ٦ لان سجدة التلاوة في حكم سجدة الصلوة هذا اذا كانت التلاوة في الوقت المستحب اما اذا كانت في الوقت المذكور فانه لو سجدها يجوز ولكن يستحب تأخيرها

(كشف)

٣ بتسليمية واحدة وعند ابى حنيفة التنفل بالاربعة بتسليمية واحدة في الليل والنهار افضل وعند ابى يوسف ومحمد رحمه الله في الليل افضل (كشف)

التنفل بالاربعة في النهار افضل والتنفل بالاثنتين * لا يزيد ✽

لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمية واحدة والقراءة واجبة في الفرض في الركعتين الاولين وهو مخير في الآخرين ان شاء قرأ فاتحة وان شاء سكت وان شاء سبح والقراءة واجبة في جميع الركعات النفل وفي جميع الوتر ومن دخل في صلوة النفل ثم افسدها قضاها وان صلى اربع ركعات وقعد في الاولين مقدار التشهد ثم افسد الآخرين قضى ركعتين ويصلي النافلة قاعدا مع القدرة على القيام وان افتحها قائما ثم قعد من غير عذر جاز عند ابي حنيفة ٢ وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا من عذر ومن كان خارج المصر ينفل على دابته الى اى جهة توجهت يومى ايماء

باب سجود السهو

سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام يسجد سجدتين ثم يشهد ويسلم والسهو يلزم المصلي اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها اوترك فعلا مسنونا اوترك قرأة فاتحة الكتاب او القنوت او التشهد او تكبيرات العيدين او جهر الامام بالقراءة فيما يخافت او خافت فيما يجهر وسهو الامام يوجب على المؤتم السجود فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم فان سهى المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال قعود اقرب عاد فجلس وتشهد وان كان الى حال القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهو وان سهى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد الخامسة والى الخامسة ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة بطلت فرضه ونحو ذلك صلوته نفلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة ٩ وان قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم بظنها القعدة الاولى عاد الى القعود مالم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى

٧ حديث ابن عمر رضى الله عنه انه قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى على حمار الى خير يومى ايماء (كشف) ٩ (ليصير متغلا بست ركعات اذا نفل شرع شفعا لا ورا هذا عندهما وعند محمد رحمه الله بطل اصل الصلوة فلا يضم ركعة اخرى كذا في الكافي (قره كمال)

اعلم ان سجود السهو ايماء يجب بترك الواجب الاصلى في الصلوة او بتغيير فرضها على سبيل السهو فلا يجب بترك السنن والاداب اما اذا ترك واجبا ليس باصل بل صار من افعال الصلوة بعارض كما اذا وجب عليه سجدة التلاوة في الصلوة فتذكر في اخر الصلوة لا يجب بسجدة السهو بتأخيرها عن موضعها وكذلك اذا لم تذكر وسلم ساهبا عن السجود لا يلزمه سجود السهو بتأخيرها (يجب جواهر فقيه)

بسبب التجريه عن موضعها لانه لم

٦ وَهُوَ الْأَقْلُ مَثَلًا إِذَا شَكَّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَنَّهُ ١٦ ﴿صَلَّى رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ بَنَى

عَلَى رَكْعَةٍ وَيَقْعُدُ قَدْ رَ التَّشْهَدَ لَا حَتَمًا أَنَّهُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَيَضُمُّ إِلَيْهَا أُخْرَى لَا حَتَمًا أَنَّهُ صَلَّى رَكْعَةً وَإِذَا شَكَّ فِي الْأَرْبَعِ أَنَّهَا الْأُولَى أَمْ الثَّانِيَةُ أَوِ الثَّلَاثَةُ أَمْ الْآخِلَةُ أَوِ الثَّانِيَةُ أَوِ الثَّلَاثَةُ أَوِ الرَّابِعَةُ قَعْدٌ قَدَّرَ التَّشْهَدَ لَا حَتَمًا أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعًا ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعًا يَقْعُدُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدَّرَ التَّشْهَدَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْأَحْتِمَالِ (كُشِفَ)

٢ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَرِيضُ صَلَّى قَائِمًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى قَفَاهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَالْقَائِمُ أَحَقُّ لِقَبُولِ الْعَذْرِ (كُشِفَ)

٩ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا طَالَتْ كَثُرَتْ الْفَوَاقِشُ فَخَرَجَ فِي الْإِدَاءِ وَإِذَا قَصُرَتْ قَلَّتْ فَلَا خَرَجَ فِي الْإِدَاءِ وَالْكَثِيرُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا يَدْخُلُ فِي حَدِّ التَّكْرَارِ وَالْجَنُونَ كَالْأَغْمَاءِ كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ (كُشِفَ)

وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ وَقَدَّرَ صَلَاتَهُ وَالرَّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَدْرِ اثْلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا عَرَضَ لَهُ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ الشُّكُّ يَعْرِضُ لَهُ كَثِيرًا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ٦

﴿بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ﴾

إِذَا عَذِرَ عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مَيَّأَ وَجَعَلَ السُّجُودَ اخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا لِيَسْجُدَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقُعُودَ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَعَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَى بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ٢ فَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَى بِرَأْسِهِ جَازَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْإِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ أُخِرَ الصَّلَاةُ وَلَا يُؤْمَى بِمِيزَانِهِ وَلَا بِقَلْبِهِ وَلَا بِحَاجِبِيهِ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلْزِمْهُ الْقِيَامُ وَجَازَ أَنْ يَصْلِيَ قَاعِدًا يَوْمِيَّ إِيْمَاءً فَإِنْ صَلَّى الصُّبْحَ بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ حَدَثَ بِهِ مَرَضٌ يَنْعَهُ مِنَ الْقِيَامِ اتَّمَّهَا قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمِيَّ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مُسْتَلْقِيًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقُعُودَ وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ ثُمَّ صَحَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا فَإِنْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ إِيْمَاءً ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَمَنْ أَعْمَى عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَادَّوْنَهَا قَضَاهَا إِذَا صَحَّ فَإِنَّهُ بِالْأَغْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضَ ٩

﴿بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ﴾

سَجُودُ التَّلَاوَةِ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ عَشْرُ سَجْدَةٍ فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ وَفِي الرَّعْدِ وَفِي النَّحْلِ وَفِي بَنِي إِسْرَءِيلَ وَمَرْيَمَ وَالْأُولَى فِي الْحَجِّ وَالْفِرْقَانِ وَالنَّمْلِ وَالْمِ نَزِيلِ وَصَ وَحِ السَّجْدَةِ وَالنَّجْمِ وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ (وَالسُّجُودُ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى التَّلَاتِي وَالسَّمَاعِ سَوَاءٌ قَصِدَ سَمَاعُ الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ وَإِذَا تَلَا الْإِمَامُ آيَةَ السَّجْدَةِ سَجَدَ بِهَا وَسَجَدَ

٦ هذا في غير صلوة الجمعة والعيدين وليس فيها كراهية ولولا تلاها في الجمعة والعيدين كره له ذلك لان القوم لا يسمعون القرآن كلهم يؤدى الى الاشتباه (م)
٣ من اقصر ايام السنة مع الاستراحات في خلال النزل

٢ وبعتبر في البحر اعتدال الرياح لانه هو الوسط وهو ان لا يكون الريح خالصة ولا ساكنة فينظر كم يسير في مثله ثلاثة ايام فيجعل اصلا (اختيار)

٧ صورته اذا قنطى المسافر بالمقيم في فرض الوقت يلزمه الاكمال اربع ايام بقاء الوقت في اولها او في آخرها قيل لانه التزمه على نفسه تجرمة الامام (م)

المأموم معه ٦ فان تلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة ويسجدوها بعد الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم تجز بهم ولم تفسد صلواتهم ومن تلا آية سجدة في خارج الصلوة ولم يسجدوها حتى دخل في الصلوة ثم تلاها فسجد لهما اجزأته السجدة عن التلاوتين وان تلاها في غير الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها يسجد لهما ولم تجز السجدة الاولى ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام

باب صلوة المسافر

السفر الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الانسان موصلا بينه وبين المقصد مسيرة ثلاثة ايام ٣ والمعتبر سير الابل ومشى الاقدام ٢ ولا يعتبر في ذلك تحسير السفينة في الماء وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان ولا يجوز له الزيادة عليهما فان صلى اربعا وقد قعد في الثانية مقدار التشهد اجزأته اركعتان عن فرضه وكانت الاخرى ان له فافله وان لم يقعد في الثانية مقدار التشهد في الركعتين الاوليين فسدت صلواته ومن خرج مسافرا صلى ركعتين اذا فارق بيوت المصر ولا يزال حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوما فصاعدا فيلزمه الامام فان نوى الإقامة اقل من ذلك لم يتم واذا دخل المسافر في بلد ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبق على ذلك سنتين صلى ركعتين واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا الإقامة خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة واذا دخل المسافر في صلوة المقيم مع بقاء الوقت اتموا الصلوة ٧ وان دخل معه في فائتة لم تجز صلواته خلفه واذا صلى المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم ثم اتم المقيمون

٦. جمع سافر كركب وراكب
لانه عليه السلام قال حين
صلى باهل مكة وهو مسافر
(كشف)

٩. والمصر الجامع عنداني
حنيفة رجه الله كل بلدة
فيها سكك واسواق ولها
رساتيق وقال بنصف
المظلوم من ظالمه وعالم يرجع
اليه في الحوادث هذا هو
الاصح وعن ابي يوسف انه
كل موضع له امير وقاض
ينفذ حكمه الاحكام ويقوم الحدود
وهو المختار عند الكرخي
(كشف)

لانه تقليلا بجماعة
الجمعة وفي القنينة اهل
المصر لم يصل الجمعة
لمنع بركه لهم اداء الظهر
بجماعة قيد بالمصر
لان القرى ومن هو
في موضع لاجمة فيه
ينبغي لهم ان يؤدوا
الظهر بالجماعة كما في
سائر الصلوة (كشف)

صلوتهم وحدانا ويستحب له اذا سلم ان يقول لهم اتعوا صلوتكم
فانا قوم سفر فاذا دخل المسافر مصره اتم الصلوة وان لم ينو
الاقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره
ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر
ان يقيم بمكة ومعنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة الا ان يبيت
باحدهما ومن فاتته صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين
ومن فاتته صلوة في الحضر في حال الاقامة قضاها في السفر
اربعا والعاصي والمطيع في السفر في الرخصة سواء

باب صلاة الجمعة

لانصح الجمعة الا في مصر جامع ٩ اوفي مصلى المصر ولا يجوز
في القرى ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان *
ومن شرائطها الوقت فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده *
ومن شرائطها الخطبة قبل الصلوة بخطب الامام خطبتين
يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائما على الطهارة فان اقتصر
على ذكر الله تعالى جاز عنداني حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بد
من ذكر طويل يسمى خطبة وان خطب قاعدا او على غير
طهارة جاز ويكره * ومن شرائطها الجماعة واقلهم عنداني
حنيفة ثلاثة سوى الامام وقال ابو يوسف ومحمد اثنان سوى
الامام ويحجر الامام بالقراءة في الركعتين ولبس فيها قراءة
سورة بعينها ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض
ولا صبي ولا عبيد ولا غني فان حضر وا وصلوا مع الناس
اجزأهم عن فرض الوقت ويجوز للمسافر والعبد والمريض
ان يؤموا في الجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل
صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت الصلوة فان بداله
ان يحضر الجمعة فتوجه اليها بطلت صلوة الظهر عند ابي
حنيفة بالسعي وقال ابو يوسف ومحمد لا تبطل حتى يدخل مع
الامام ويكره ان يصل المذرون الظهر بجماعة يوم الجمعة

في العصر وكذلك اهل السجدة ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليها الجمعة فان ادركه في التشهد اوفى سجود السهو بني عليها الجمعة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك اقلها بني عليها الظاهر واذا خرج الامام المنبر يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ الامام من خطبته ٦ واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة فاذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر ثم يخطب الامام فاذا فرغ من خطبته اقاموا الصلوة

باب صلوة العيدين

يستحب في يوم الفطر ان يعلم الانسان قبل الخروج الى المصلي ويفتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويتوجه الى المصلي ولا يكبر في طريق المصلي عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد يكبر ولا يفتل في المصلي قبل صلوة العيد فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ثم كبر تكبيرة رابعة يركع بها ثم يتدلى في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات ثم يكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرات العيدين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لم يفضها فان غم الهلال على الناس وشهدوا عند الامام برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني ولا يصليها بعده ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل او يتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى

٦ لقوله عليه السلام اذا خرج الامام لصلوة ولا كلام والمراد من الصلوة النافلة لان قضاء الغائبة جائزة اتفاقا وعندهما اذا خرج الامام بكرة الصلوة دون الكلام حتى يشرع في الخطبة وبعد فراغه عن الخطبة يكره الكلام ايضا حتى يشرع في الصلوة قوله واذا خرج الامام واراد على عادة العرب من انهم يتخذون للامام مكانا خاليا تعظيما لشانه يخرج منه حين اراد الصعود هكذا شاهدوا في ديارهم (كشف)

٤ لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر رح او رحين واخرا الصلوة الى الغد حين شهدا برؤية هلال شوال بعد الزوال ولو كان الوقت باقيا بعده لما اخرها من اليوم الاول (كشف)

٩ وأضافة التكبير في التشرقي باعتبار أن أكثر التكبيرات واقع في أيام التشرقي لأن بعض التكبيرات وهو الاقل واقع يوم عرفة ويوم النحر ﴿ ٢٠ ﴾ وهما الباسن أيام التشرقي قبل

التشرقي اسم لصلاة اليد لأنها تؤدي عند اشراق الشمس وقبل عبارة عن أيام النحر لما فيها من تشرقي لحوم الاضاحي (كشف)

٦ قوله ويطول بهما القراءة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر آل عمران (اختيار)

٤ لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقال الله تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا (اختيار)

٣ وصفة قلب الرداء ان يجعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مثل الجبة جعل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن وان كان

قباء يجعل البطانة خارجها والظاهرة داخلا ومعنى قلب الرداء النفاول يعني انا غير تاما كناعليه فقبر اللهم

المصلي وهو يكبرو يصلي الاضحية ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات التشرقي ٩ فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في يوم الاضحية صلىها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وتكبير التشرقي اوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة وآخره عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الى صلوة العصر من آخر أيام التشرقي والتكبير عقيب الصلوات المفروضة ان يقول (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)

﴿ باب صلوة الكسوف ﴾

اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كمهنة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة ٦ فيهما ويخني عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجهر ثم يدعو بعدها حتى تعجل الشمس ويصلي بالناس الامام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يحضر الامام صلىها الناس فرادى وليس في خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في الكسوف خطبة

﴿ باب صلوة الاستسقاء ﴾

قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مستونة بالجماعة فان صلى الناس وحدا اناجاز وانما الاستسقاء الدماء والاستغفار ٤ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ثم يخطب ويستقبل القبلة بالداء ويقبل الامام رداءه ٣ ولا يقبل القوم اريدتهم ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء

﴿ باب قيام شهر رمضان ﴾

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ركعات ٢ في كل ركعة تسليتان ويجلس بين كل ركعة ويختن مقدار ركعة ثم يوتر بهم امامهم

(كشف) ٢ والتراويح في اللغة اتصال الراحة الى النفس ﴿ ولا يصلي ﴾

ثم سميت كل اربع ركعات بالترويحة لما في آخرها من اتصال الراحة الى النفس (كشف)

ولا يصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة خلفه فيصلّي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلّي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم الإمام ولم يسلموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا وحدائهم ركعة وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة وتشهدوا وسلموا فإن كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب وبالثالثة ركعة ولا يقاتلون في حال الصلوة وإن فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وإن اشتد الخوف صلوا ركبتان وحدائهم باركوع والسجود إلى أي جهة شاؤوا إذا لم يقدرُوا على التوجه إلى القبلة

باب الجنائز

إذا حضر الرجل بالموت وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن ولقن الشهادتين فإذا ماتوا شدوا لحيته وغضوا عينيه وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير وجعلوا على عورته خرقة ونزعوا عنه ثيابه ووضعوه ولا يغمض ولا يستنشق ثم يغضي الماء عليه ويحجر سريره وزا ثم يغلي الماء بالحرقين أو بالسدر فإن لم يكن فالماء القراح ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ثم يضطجع على شقه الأيسر فيغسل حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي النكت منه ثم يضطجع على شقه الأيمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي النكت منه ثم يجلسه ويسنده إليه ويسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ثم ينشفه بنوب ويجعله في أكفانه ويجعل الخنوط في رأسه ولحيته والكافور على مساجده

٩ لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أبي مسلمة رضي الله تعالى عنه فأنغمضه ويقول عند التغميض بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهّل عليه ما بعده واسعدم بلقاءك واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه (كشف)

٩ والمراد من المساجم وجهته وأنفه وبداية وركبته وقدماء لما روي عن ابن مسعود فعل كذا ووضع يد الميت جانبيه ولا يضعان على صدره لأنه من علي الكفار (كشف)

٤ وَطَرِيْقُهُ أَنَّهُ يَسْتَسْطِ
الْفَافَةُ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْتَسْطِ
عَلَيْهَا الْإِزَارَ ثُمَّ يَقْصُرُ
الْمِيتَ وَيُوضَعُ عَلَى الْإِزَارِ
ثُمَّ يُلَفُّ بِسَارِإِزَارِهِ عَلَى الْمِيتِ
ثُمَّ يُلَفُّ بِمِنْه ثُمَّ تَلَفُّ
الْفَافَةُ (كَشَف)

٥ قَوْلُهُ فِي مَسْجِدِ جَعَاةٍ
يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا
بِمَحْذُوفٍ مَقْدَرُ هَفْةٍ
لِلْمِيتِ تَقْدِيرُهُ عَلَى مِيتٍ
مَوْضُوعٍ فِي مَسْجِدٍ
جَعَاةٍ فَعَلَى هَذَا لَوْ
وُضِعَ الْمِيتُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ
أَجَازَ وَهُوَ اخْتِبَارُ الْبَعْضِ
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْأُتَمَّةِ
يَصَلِّي فَلَا يَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ
وَهُوَ اخْتِبَارُ شَمْسِ الْأُتَمَّةِ
الْحُلُوفَانِي وَقَدْ مَسَّجِدُ
بِإِضَافَتِهِ إِلَى جَعَاةٍ
لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمِيتِ
فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَدَ
لِلْمَنَازَةِ لِابْكِرَةِ (كَشَف)
٣ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ
صَلَّى عَلَيْهِ وَالْإِسْتِهْلَالُ
أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ

وَالسَّنَةُ أَنْ يَكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ إِزَارٍ وَقَبِيصٍ وَلَفَافَةٍ
فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ جَازَ فَإِذَا ارَادُوا لَفَ الْفَافَةَ عَلَيْهِ
ابْتَدَؤُا بِالْجَانِبِ الْإِيسَرِ فَالْقَوَّةُ عَلَيْهِ ثُمَّ بِالْأَيْمَنِ ٤ فَإِنْ خَافُوا أَنْ
يَنْشُرَ الْكَفْنُ مِنْهُ هَقْدُوهُ وَتَكْفِنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ إِزَارٍ
وَقَبِيصٍ وَخِجَارٍ وَخَرْقَةٍ تُرْبَطُ بِهَا ثَدْيَاهَا وَلَفَافَةٍ فَإِنْ اقْتَصَرُوا
عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَازَ وَيَكُونُ الْخِجَارُ فَوْقَ الْقَبِيصِ نَحْتِ الْفَافَةِ
وَيَجْعَلُ شَعْرَهَا عَلَى صَدْرِهَا وَلَا يَمْرَحُ شَعْرَ الْمِيتِ وَلَا لَحْيَتَهُ
وَلَا يَقْصُرُ ظَفْرَهُ وَلَا يَبْعُضُ شَعْرَهُ وَيَحْجَرُ الْأَكْفَانُ قَبْلَ أَنْ يَدْرَجَ
فِيهَا وَرَافَاذَا فَرَّغُوا مِنْهُ صَلُّوا عَلَيْهِ وَأَوَّلَى النَّاسُ بِالْإِمَامَةِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَنْ يَحْضُرَ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ فَيُصَلِّي الْقَاضِي أَنْ يَحْضُرَ
وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ فَيَسْتَحْبُ تَقْدِيمُ إِمَامِ الْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيِّ فَإِنْ صَلَّى
عَلَيْهِ غَيْرُ الْوَلِيِّ أَوْ السَّلَامُ أَعَادَ الْوَلِيُّ فَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ لَمْ يَجِزْ
لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ فَإِنْ دَفِنَ وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى
قَبْرِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشِّتَاءِ وَسَبْعَةِ أَيَّامٍ فِي الصَّيْفِ وَلَا يَصَلِّي بَعْدَ
ذَلِكَ وَيَقُومُ الْمُصَلِّي بِحِذَاءِ صَدْرِ الْمِيتِ وَالصَّلَاةُ عَلَى جَنَازَةٍ
أَنْ يَكْبِرَ تَكْبِيرَةً بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَقْبِهَا ثُمَّ يَكْبِرُ تَكْبِيرَةً ثَانِيَةً وَيَصَلِّي
عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ يَكْبِرُ تَكْبِيرَةً ثَالِثَةً وَبَدُو فِيهَا لِنَفْسِهِ
وَلِلْمِيتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَكْبِرُ تَكْبِيرَةً رَابِعَةً وَيَسْمُو وَلَا يَصَلِّي عَلَى مِيتٍ
فِي مَسْجِدِ جَعَاةٍ ٦ فَإِذَا حُلِيَ عَلَى سَرِيرِهِ أَخَذُوا بِالْقَوَائِمِ
الْأَرْبَعِ وَبَمَشُونِ بِهِ مَسْرَعِينَ دُونَ الْحَبِّ فَإِذَا بَلَّغُوا إِلَى قَبْرِهِ
كَرِهَ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْلِسُوا قَبْلَ وَضْعِ الْمِيتِ مِنْ أَحْنَاقِ الرِّجَالِ وَيَحْفَرُ
الْقَبْرَ وَيُلْحِدُ وَيَدْخُلُ الْمِيتَ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ فَإِذَا وَضَعَ فِي لَحْدِهِ
قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَيُوجِّهُهُ إِلَى
الْقَبْلَةِ وَيَحِلُّ الْعَقْدَةُ وَيَسُويُ اللَّيْنُ عَلَيْهِ وَيَكْرَهُ الْإِجْرَاءُ وَالْخَشَبُ
وَلَا بِأَسَ بِالْقَبْرِ ثُمَّ يَهَالُ التُّرَابُ عَلَيْهِ وَيَسْمُو الْقَبْرَ وَلَا يَسْطَحُ
وَمَنْ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوَلَادَةِ يُسَمَّى وَغُسِّلَ وَكْفَنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ٣
وَمَنْ لَمْ يَسْتَهْلْ أَدْرَجَ فِي خَرْقَةٍ وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ

عَلَى الْحَيَاةِ مِنْ رَفْعِ صَوْتٍ أَوْ حَرَكَةِ عَضْوٍ وَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ خُرُوجُ الْإِكْرَحِيَا ﴿ بَاب ﴾
أَحْتِ لَوْ خَرَجَ أَكْثَرُ الْوَلَدِ وَهُوَ يَحْفَرُ لَصَلَّى عَلَيْهِ وَالْأَفْلَا (كَشَف)

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون او وجد في المعركة وبه اثر الجراحة او قتله المسلمون ظلمًا ولم يجب يقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الصبي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يترزع عنه ثيابه ويترزع عنه القرو والحف والحشو والسلاح ومن ارتث غسل والارثاث ان يأكل ويشرب او يتداوى او يبيح حيًا حتى يمضي عليه وقت الصلوة وهو يعقل او ينقل من المعركة وهو حي وبه اثر الجراحة ومن قتل في حد او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة وقطاع الطريق لم يغسل ودفن ولم يغسل عليه

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الامام فيها بحمادة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جازت صلواتهم ومن جعل منهم وجهه الى وجه الامام جاز ويكره ومن جعل منهم ظهره الى وجه الامام لم يجز صلواته فان صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلواته اذا لم يكن في جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصابًا ملكًا تامًا وحال عليه الحول وليس هلى صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابًا ولبس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة للعزل مقدار الواجب

الافضل

٦ هذا اذا كان القاتل معلوما اما اذا وجد القاتل في محلة ولم يعرف قاتله نجب القسامة والدية فلا يكون شهيدًا وقال الشافعي لبس الشهيد الا من قتل في المعركة مجاهدًا في سبيل الله لان شهداء احد كذلك ولنا ان كل مسلم طاهر بالغ قتل ظلمًا ولم يرث ولم يؤخذ عن دمه مال فهو في معنى شهداء احد (كشف) ٩ العبادات ثلثة انواع بدني محض كالصلوة ومال محض كالزكاة ومركب منهما كالحج وكان القياس ان يذكر الصوم قبل الزكاة لانه بدني ايضا الا انه اقتدى بكتاب الله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة والزكاة عن اللغة عبارة عن الطهارة يقال فلان زكى اى طاهر الاخلاق (شرح)

السائمة التي تسام للدِّر والتسل واللم فان اصامها للحمل والركوب فلا زكوة فيها وان اسامها للبيع والبخارة ففيها زكوة التجارة لازكوة السائمة

﴿ باب زكوة الابل ﴾

(كشف)

١ جمع بختى وهو الذى تولد من العربى والعجمى منسوب الى بخت النصر لانه هو الذى جمع بينهما (كشف)

٢ والعرب جمع عربى يقال فرس عربى وخيل عرب و يقال عربى وقوم عرب فرقوا بين جمع الناس والبهائم (كشف)

٣ وهو الذى استكمل السنة سمي به لانه يبع اده

٤ وهى التى اتى عليها حولان لقوله عليه السلام لمعاذ رضى الله تعالى عنه خذ من كل ثنتين من البقر تبعاً او تبعه ومن كل اربعين مسنة (خلاصه)

ليس فى اقل من خمس زود من الابل صدقة فاذا بلغت خمساً سائمة ٦ وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشراً ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين واذا كانت ستاً واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين واذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين واذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون فى الخمس شاة مع الحقتين وفى العشر شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه وفى خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلاث حقات ثم تستأنف الفريضة فى الخمس شاة وفى العشر شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه وفى خمس وعشرين بنت مخاض وفى ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستاً وتسعين ففيها اربع حقات الى مائتين ثم تستأنف الفريضة ابداناً كما تستأنف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين والبخت ٩ والعرب ٦ سواء

﴿ باب صدقة البقر ﴾

ليس فى اقل من ثنتين من البقر صدقة فاذا كانت ثنتين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبع ٤ او تبعه وفى اربعين مسن ٣ او مسنة فاذا زادت على الاربعين وجب فى الزيادة بقدر ذلك الى ستين هذه ابى حنيفة رحمه الله فى الواحدة ربيع عشر مسنة وفى الاثنتين نصف عشر مسنة وفى الثلاث ثلثة ارباع

﴿ عشر ﴾

عشر مسنة وقال ابو يوسف ومحمد لاشئ في الزيادة حتى تبلغ
ستين فيكون فيها تبعان اوتبعان وفي سبعين مسنة وتبع
وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثثة اتبعة وفي مائة تبعان
ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تبع الى مسنة
ومن مسنة الى تبع والجواميس والبقر سواء

❖ باب صدقة الغنم ❖

ليس في اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين شاة
سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين
فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مأتين فاذا زادت واحدة ففيها
ثلاث شياه فاذا بلغت اربع بمائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والضأن والمعز سواء

❖ باب زكاة الخيل ❖

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا وحال عليها الحول
فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء
قومها فاعطى عن كل مأتى درهم خمسة دراهم وليس
في ذكورها منفردة زكاة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد لازكاة في الخيل ولاشئ في البغال والحمير الا ان تكونا
للجارة وليس في الفصّـلان والجمالان والحجاجيل زكاة عند
ابي حنيفة ومحمد الا ان تكون معها كبار وقال ابو يوسف
يجب فيها واحدة منها ٩ ومن وجب عليه مسن فلم يوجد اخذ
المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل
ويجوز دفع القيمة في الزكاة وليس في العوامل والحوامل
والعولقة زكاة ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا ذائته وبأخذ
الوسط ومن كان له نصاب فاستفاد ٧ في اثناء الحول من جنسه
ضمه الى ماله وزكاه به والسائمة هي التي تكثني بالرعى في اكثر
الحول فان علفها نصف الحول او اكثر فلا زكاة فيها والزكاة
عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون العفو وقال محمد
يجب فيها اذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقط

٩ اي من الفصّـلان والجمالان
والمحاجيل صورة المسئلة
رجله نصاب من السائمة
مضى عليها بعض السنة
فولدت ثم ماتت الامهات
فحال الحول على الاولاد
فعندهما ينقطع حكم
الحول والزكاة وعند ابي
يوسف وزفر لا ينقطع
(اختيار)

٧ قيد بالاستفادة في اثناء
الحول لان الاستفادة بعد
الحول لا يضم بالاجماع
والمكتسب في اول الحول
يضم لانه مال حال عليه
الحول وقيد بقوله من جنسه
لان الاستفادة من غير جنسه
لا يضم بالاتفاق وقيد بقوله
نصاب لانه لو كان له اقل
من النصاب لا يضم الاستفادة
من جنسه اليه
(كشف)

فرضها وان قدم الزكوة على الحول وهو مالك للنصاب جاز

﴿ باب زكوة الفضة ﴾

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة واذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم عند أبي حنيفة وقالوا ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها واذا كان الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة واذا كان الغالب على الدنانير الذهب فهو في حكم الذهب واذا كان الغالب عليها الفس فهي في حكم العروض يعتبر ان يباع قيمتها نصابا

﴿ باب زكوة الذهب ﴾

ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة وقالوا ما زاد على العشرين فزكوته بحسابها وفي تبر الذهب والفضة وحليهما والاثنية منهما الزكوة

﴿ باب زكوة العروض ﴾

الزكوة واجبة في عروض التجارة كأثنية ما كانت اذا باغت قيمتها نصابا من الورق والذهب بقومها بما هو نافع للفقراء والمساكين منها واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة وقالوا لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء ٩

﴿ باب زكوة الزروع والثمار ﴾

قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجه الارض وكثيره العشر واجبة سواء سقى سحبا او سقته السماء الا الحطب والقصب

﴿ والحشيش ﴾

٩ حتى لو ملك مائة درهم وعشر دينار او مائة وخمسين درهم وخمسة دنانير او خمسين درهما يضم اجابا

امثال درهم ٠٠١٣٠٠
احال درهم ١٣٨٠٠٠
افراق درهم ٠٠٤٨٠٠
ازقاق درهم ٠٠٢٣٠٠
امتان درهم ٠٠٠٢٦٠
رطل درهم ٠٠٠١٣٠
صاغ درهم ٠٠١٠٤٠
قفير درهم ٠١٢٤٠٠
وسق درهم ٠٦٢٤٠٠
مثقال درهم ٠٠٠٠١-
استار درهم ٠٠٠٠٦٢
سكر درهم ٠٠١٧٤٠

٦ والمؤلفة قلوبهم قوم

فكان عليه السلام يعطيهم
سهما من الصدقات ليؤلف
قلوبهم وهم ثلاثة اصناف
صنفان منها كانوا
من الكفرة فكان عليه
السلام يعطيهم ليسلوا وسلم
قومهم باسلامهم او كان
يعطيهم لدفع شرهم وهذا
الدفع كان قائما مقام الجهاد
في ذلك الوقت وصنف
منها كانوا مسلمين وكان
عليه السلام يعطيهم
ليقررهم على الاسلام
(كشف)

والخشيش وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب العشر الا فيما له ثمة
باقية اذا بلغت خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي عليه
السلام وليس في الخضروات عندهما عشر وما سبق بغربا ودالية
اوسانية ففيه نصف العشر في القولين وقال ابو يوسف فيما
لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته
قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق وقال محمد
يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلى ما يقدر
به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة
امناء وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر قل او اكثر
وقال ابو يوسف لاشئ فيه حتى تبلغ عشرة ازقاق وقال محمد
خمس افرق والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعراقي وليس
في الخارج من ارض الخراج عشر

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه
ثمانية اصناف فقط سقط منها المؤلفة قلوبهم ٦ لان الله
تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم والفقير من له ادنى شئ
والمساكين من لاشئ له والعمال ٤ يدفع اليه الامام ان عمل
بقدر عمله والرقاب هم المكاتبون يعاونون في فك رقابهم والغارم
من زومه دين وفي سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له
مال في وطنه وهو في مكان آخر لاشئ له فيه فهذه جهات الزكاة
وللمالك ان يدفع الزكاة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على
صنف واحد منهم ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي ولا يبنى بها
مسجد ولا يكفن بها ميت ولا يشترى بها رقية تعق ولا تدفع
الى غني ولا يدفع المزكى زكاته الى ابيه وجده وان على ولا الى ولده
وولد ولده وان سفل ولا الى امه وجداته وان علت ولا الى
امرأته ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابى حنيفة رحمه الله
تعالى ولا تدفع اليه ولا يدفع الى مكانه ولا يملوك ولا يملوك

٤ ان حبس نفسه للعمل
للفقراء فيسحق كفايته
من ماله كالمقاضي والمفتي
والمحتسب الا انه لو استقرت
كفايته الزكاة لا يزداد على
نصفها لان التصيف
عين الانصاف ولا يحل
للعامل الهاشمي لان فيه
شبهة الصدقة والشبهة
في حقه كالحقيقة في حقنا
تزييها لقراءة النبي عليه
السلام عن شبهة الوسخ
(كشف)

غنى ولا ولد غنى اذ كان صغيرا ولا يدفع الى بنى هاشم ٩ وهم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث ابن عبد المطلب ومواليهم ٧ وقال ابو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غنى او هاشمي او كافر اودفع في ظلة الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه فلا اعاده عليه وقال ابو يوسف رجه الله تعالى وعليه الامادة ولودفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لم يجوز في قولهم جعبا ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصيبا من اى مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صديقا مكنسبا ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد آخر وانما تفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان يحتاج ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم هم احوج اليه من اهل بلده

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر ٣ واجبة على الحر المسلم اذا كان مالكا مقدارا لنصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثائه وفرسه وسلاحه وعبده للخدمة ويخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن عماليكه للخدمة ولا يؤدى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن عبده للتجارة والعبد بين الشريكين لا فطرة على واحد منهما ويؤدى المسلم الفطرة عن عبده الكافر والفطرة نصف صاع من بر او صاع من تمر اوز بيب او شعير او الصاع عند ابى حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته والمسجن للناس ان يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى فان قدموها قبل يوم الفطر جاز وان اخروها يوم الفطر لم تسقط عنه وكان عليهم اخراجها

٩ نقوله عليه السلام بابنى هاشم ان الله حرم عليكم غسالة الناس واوساحهم وعوضكم منها خمس الخمس (كشف)

٧ واعلم ان عباس وحارث عمان للنبي عليه السلام وجعفر او عقيل اخوان لعلى ابن ابى طالب وكلهم ينسبون الى بنى هاشم ورسولنا عليه السلام محمد بن عبد الله بن هاشم بن عبد مناف (م)

٣ هذا من قبيل اضافة الشيء الى شرطه كما يقال حج الاسلام وسببه البيت فهنا سببه الرأس والفطر شرطه والحكمة في اضافة الشيء الى شرطه ان محرضا له على الاداء في هذا الوقت (كشف)

كتاب الصوم

٧ وروى ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابصرت الهلال وقال النبي عليه السلام تشهدان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال نعم فقال عليه السلام لبلال قم يا بلال فاذن في الناس فليصوموا غدا

(ضياى معنوى)

٩ اما القضاء فلفساد صومه ولا خلاف فيه واما الكفارة فلما روى ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هلكك واهلكك فقال عليه السلام ماذا فعلت قال الاعرابى واقعت في نهار رمضان متعمدا فقال عليه السلام اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتي هذا فقال عليه السلام صم شهرين متتابعين فقال هل وقع ما وقع الا من الصوم فقال عليه السلام اطعم ستين مسكينا فعمل ان الكفارة واجبة على هذا الوجه فيكون مثل كفارة الظهار

(كشف)

الصوم ضربان واجب ونقل فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كهصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه بغية من الليل فان لم ينو حتى اصبح اجزأه النية ما بينه وبين الزوال والضرب الثانى ما يثبت في الذمة كقضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا يجوز صومه الا بنية من الليل وكذلك صوم الظهار والكفارة وما اشبه ذلك والنقل كله يجوز قبل الزوال وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال ٧ في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته واذا كان في السماء علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلا كان او امرأه حرا كان او عبدا وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثانى الى غروب الشمس والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر ولا قضاء عليه ولا كفارة فان ظن ذلك يفسد صومه فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه فان نام فاحتمل او نظر الى امرأة فانزى او ادهن او احتجم او اكتمل او قبل لم يفطر وان انزل بقبلة او لمس فعليه القضاء ولا كفارة عليه ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه ويكره ان لم يأمن وان ذرعه القبل لم يفطر وان استقاء عامدا ملاءمة فعليه القضاء ومن ابتلع الخصة او الحديد او النواة افطر وقضى ومن جامع عامدا في احد السيلين او اكل او شرب ما يتغذى به لو يتداوى به فعليه القضاء ٩ والكفارة مثل كفارة الظهار ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في افساد الصوم في غير رمضان كفارة ومن احتقن او استعط او اقطر في اذنيه او داوى جايفة

اصب الدواء على اذنه ففصل الاقضية

٦ يعني يجب على المريض

والمسافر ان يوصيا بان
يطعم وليهما لما فات من
صومهما كالفطرة عن كل
يوم وهو نصف صاع
من تمر او شعير الا ان في
الفدية يجوز اباحة طعام
اكثر من منبعتان ولا يجوز
ذلك في صدقة الفطر
وهذا الاطعام عندنا بعد
ايصال التما يخرج من ثلث
ماه حتى لو زاد على الثلث
لا يلزمه ذلك وقال الشافعي
لا يجب عليه الايصال بل
يؤدي من جميع التركة وله
كما كان يؤدي دين العباد
منها بلا ايصال ولنا انها
عبادة فلا بد فيها من
الاختيار ولو اديت بلا
ايصال يكون جبرية ولو تبرع
الوارث الفدية في الصوم
يجز به ان شاء الله كما في
الصلوة لم يحكم بجوازه
في الصلوة مثلا لانا حكمت
في الصوم قطعاً ورجونا
القبول من الله في الصلوة
ولو دفع جلة الى فقير واحد
جاز بخلاف كفارة اليمين
ولا يجوز ان يعطى الفقير

او آتة بدواء رطب فوصل الى جوفه او دماغه افطر وان افطر
في احليه لم يفطر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يفطر
ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للرأه
ان تمضغ اصبيها الطعام اذا كان لها منه بد ومضغ العلك
لا يفطر الصيام ويكره واذا دخل في حلقه غبار الدقيق
او تراب الطريق او دخان الحريق لم يفطر ومن كان مريضاً
في رمضان فخاف ان يصام ازداد مرضه افطر وقضى
وان كان مسافراً لا يستضر بالصوم فصومه افضل وان افطر
وقضى جاز وان مات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما
القضاء (وان صح المريض او اقام المسافر ثم ماتا لم يلزمهما القضاء
بقدر الصحة والاقامة وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء
تابعه وان اخره حتى دخل رمضان آخر صام رمضان الثاني
وقضى الاول بعده ولا فدية عليه والحامل والمرضع اذا خافتا
على ولديهما او انفسهما افطرتا وقضتا ولا فدية عليهما والشيخ
الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكناً
كما يطعم في الكفارات ومن مات وعليه قضاء رمضان فلو صي
به اطعم عنه وله لكل يوم مسكناً نصف صاع من بر او صاعاً
من تمر او زبيب او شعير ومن دخل في صوم التطوع ثم افسده
قضاء واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان ^{بعض} بعض النهار ^{بعض} بعضه
امسكاً ببقية يومهما فصاماً ما بعده ولم يقضيا ماضى ومن اغشى
عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغشاء
وقضى ما بعده واذا افاق المجنون في بعض رمضان قضى
ما مضى منه وصام ما بقى واذا حاضت المرأة او نفست افطرت
وقضت اذا طهرت واذا قدم المسافر او طهرت الحائض
في بعض النهار امسكاً عن الطعام والشراب ببقية يومهما
ومن تسحر وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يرى
ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع او ان الشمس

واحد اقل من متون وكفارة الوتر متون ايضا (كشف) لم تغرب

٩ والاحضار يتطدى الى
مفعولين كقوله تعالى
واحضرت الاتفس الشح
واما جواز البيع والشري
في المسجد فلان المعتكف
قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد
من يقوم بحاجته قيد بقوله
من غير ان يحضره السلع
لانه لو اخضره السلع بكرة
(شرح)

٢ وفي احوال الحج فرائض
وواجبات وسنن ثم فرائض
الحج ثلثة اشياء الاحرام
والوقوف بعرفة وطواف
الزبارة وواجباته خمسة
فيموز الحج مع تركها ولكن
يلزم الدم السعي بين الصفا
والمروة والوقوف بمزدلفة
ورمي الجمار والحلق
والنقصير وطواف الصدر
وما سوى ذلك سنة واداب
(مشكلات)

لم تقرب قضي ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن رأى هلال
الفطر وحده لم يفطر واذا كانت بالسما علة لم يقبل الامام
في هلال الفطر الابشهادة رجلين اورجل وامرأتين وان لم تكن
بالسما علة لم يقبل الابشهادة جماعة يقع العلم بنجبرهم

باب الاعتكاف

الاعتكاف مستحب وهو البث في المسجد مع الصوم ونية
الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطء واللس والقبلة وان
انزل بقبلة او لاس فسد اعتكافه وعليه القضاء ولا يخرج
المعتكف من المسجد الا لحاجة الانسان او الجمعة ولا بأس
بان يبيع ويتناح في المسجد من غير ان يحضره السلعة ولا يتكلم
الا بنجر ويكره له الصمت فان جامع المعتكف لبلا او نهارا
بطل اعتكافه ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد
اعتكافه عند ابي حنيفة وقال لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف
يوم ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها
بلياليها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع فيها

كتاب الحج

الحج واجب على الاحرار المسلمين البالغين العقلاء الاصحاء
اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن ومالا بد
منه وعن نفقة عياله الى حين هوده وكان الطريق آمنا
ويعتبر في حق المرأة ان يكون لها محرم يحج بها
او زوج ولا يجوز لها ان يحج بغيرهما اذا كان بينهما وبين
مكة مسيرة ثلثة ايام فصاعدا والمواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها
الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل العراق
ذات عرق ولاهل الشام الخخفة ولاهل النجد قرن ولاهل اليمن
يلزم فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز ومن كان بعد
المواقيت فوقته الحل ومن كان بمكة فيقاته في الحج الحرم وفي العرة
الحل واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل ولبس

في الاحرام بمجرد النية ما لم بات بالتلبية ولا بمجرد التلبية ما لم ينو ثم اذا احرم صلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء عقيب احرامه واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على اداء الفرض الحج وتقبله مني واجعلني من الذين استجابوا لك وآمنوا بوعدك واتبعوا امرك واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم او وقبلت اللهم لك قد احرم شعري وبشري ولحمي ودمي ومحى وعظامي

(كشف)

٦ قوله كبر وهل نشأه الحديث جار رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كل يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وادعوا ويقول في دعائه اعوذ برب البيت من الفقر والفقير وضيق الصدر وعذاب القبر وقال اللهم انت السلام ومنك السلام الى آخره (كشف) ثم

ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء ومس طيبا ان كان له وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبي عقيب صلوته فان كان منفردا بالحج نوى بتلبيته الحج والتلبية ان يقول ابيك اللهم ابيك ابيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والتعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات فان زاد فيها جاز فاذا لم يجد احرم ٩ فليتنق ما نهى الله عنه من الرث والفسوق والجذال ولا يقتل صيدا ولا يسير اليه ولا يدل عليه ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا قلنسوة ولا قبعة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين ولا يغطي رأسه ولا وجهه ولا يمس طيبا ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ولا يقص من لحيته ولا من ظفره ولا يلبس ثوبا مصبوغا بوزر ولا برغفران ولا بعصر الا ان يكون غسلا لا ينفض الصبغ ولا بأس بان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت والمحمل ويشد في وسطه الهبتان ولا يغسل رأسه ولا لحينه بالخطمي ويكثر من التلبية عقيب الصلوات وكما علا شرفا او هبط واديا اولى ركبانا وبالسحار فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام فاذا عاب البيت كبر وهل ثم ابتداء بالحجر الاسود فاستقبله ٦ وكبر وهل ورفع يديه مع التكبير واستلم وقبله ان استطاع من غير ان يؤذى مسلما ثم اخذ من يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع زداء قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويجعل طوافه من وراء الخطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع ويختتم بالاستلام الطواف ثم يأتي المقام فصلى عنده ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهذا الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته

الى الصدر وعذاب القبر وقال اللهم انت السلام ومنك السلام الى آخره (كشف) ثم

٩ فاذا فرغ من السعي

يدخل المسجد ويصلي

ركعتين ثم يقیم حراما

الى يوم التروية ولا يحل

له شيء من المحظورات

مادام بمكة يطوف بالبيت

مابدا له كل طواف سبعة

اشواط (قاضين خان)

٦ قوله كلما بدا له اي

ظهر له عزم الطواف

وطواف التطوع للغربا

افضل من صلوة التطوع

لانه لا يمكنهم الطواف

الا في يوم الحج فكان

الاشتغال به اولى وفي بعض

فوائد العلماء ان الله تعالى

وقال ^{في قوله} لا يفتقر الى

عشر بن رحمة ينزلها

في كل يوم فستون منها

للطائفين واربعون

للمصلين وعشرون للناظرين

فاذا هي كلها للطائفين

هو بطواف وبصلي وينظر

(كشف)

٩ اعلم ان الرمي بسبعين

حصاة في اليوم الاول وهو

يوم النحر سبع حصيات بعد

طلوع الشمس عند جرة ٢

ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هيئته فاذا بلغ الى بطن الوادي
يسعى بين الميادين الاخضرين سعيا حتى يأتي المروة فيصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة
اشواط ٩ يتسدى بالصفا وينتخم بالمروة ثم يقیم بمكة محرما
فيطوف بالبيت كلما بدا له ٦ واذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب
الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات
والوقوف والافاضة فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى
منى فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات فقيم
بها فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر
والعصر ثم يتسدى فيخطب خطبتين قبل الصلوة يعلم الناس
فيهما الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والبحر
والحلق وطواف الزيارة وبصلي بهم الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى
كل واحدة منهما في وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا
يجمع بينهما المنفرد ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل
وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة وينبغي للامام ان يقف
بعرفة على راحلته فيدعو ويعلم الناس المناسك ويستحب
ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويجهد في الدعاء فاذا غربت
الشمس افاض الامام والناس معه على هيئتهم حتى يأتوا المزدلفة
فينزلون بها والمستحب ان ينزلوا بقرب الجبل الذي عليه
المقدمة يقال له قزح ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء
باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس
الفجر بغلس ثم وقف الامام ووقف الناس معه فدما والمزدلفة
كلها موقف الا بطن محسّر ثم افاض الامام والناس معه قبل
طلوع الشمس حتى يأتوا منى فيتسدى بحجرة العقبة فيرميها ٩
من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الخندق ويكبر

العقبة وفي اليوم الثاني احد
وعشرون بعد زوال سبع
عند جرة الاولى تلى مسجد
الخيف وسبع عند جرة
الوسطى وسبع عند جرة
العقبة وكذلك في اليوم
الثالث والرابع بعد الزوال
(غاية البيان) ٦ اى يتندى
بالتى تلى المسجد فيرميها
بسبع حصية ثم بالتى تليها
مثل ذلك ويقف عندها
ثم يرمى جرة العقبة كذلك
ولا يقف عندها (كشف)
٩ بعرفة لان ما هو الركن
الاعظم الحج وهو الوقوف
قد وجد لان الوقوف قد
يوجد يكون الشخص فيه
وقد وجد كونه فيه فيكون
واقفا ولا يستنع ذلك بالانماء
والنوم كصوم من نوى ثم
نام كل يومه يجعل ضامما
(كشف)

مع كل حصة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصة
ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر والحلق افضل وقد حل له
كل شئ الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغد او من
بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان
سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا
الطواف ولا سعى عليه وان لم يكن قدم السعى رمل في هذا
الطواف ويسعى بعده على ما قدمناه وقد حل له النساء وهذا
الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخيره عن هذه الايام
فان اخره عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يعود
الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر
رمى الجمار الثالث يتندى بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات
يكبر مع كل حصة ثم يقف عندها فيدعو ثم يرمى التى تليها مثل
ذلك ويقف عندها ثم يرمى جرة العقبة كذلك ولا يقف عندها
فاذا كان من الغد رمى الجمار الثالث بعد زوال الشمس كذلك ٦
واذا اراد ان يتعجل النحر نذر الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار
الثالث في يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم
قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويقوم بها حتى يرمى
فاذا نذر الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل
فيها وهذا الطواف الصدر وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم
يعود الى اهله فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف
بها على ما قدمناه وقد سقط عنه طواف القدوم ولا شئ عليه
لتركه ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم
عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ومن اجتاز
بعرفة وهو نائم او منمى عليه اولى يعلم انها عرفات اجزا ذلك عن
الوقوف ٩ والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكشف
رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل

في الطواف

في الطواف ولا تسعى بين الميادين الأخضرين ولا تحلق ولكن تقصر

باب القران

القران افضل عندنا من التمتع والافراد وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات ويقول عقب الصلاة اللهم اني اريد العمرة والحج فيمرهما لي وتقبلهما مني فاذا دخل مكة ابتداء بالطواف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاولى منها ويمشي فيما بقي على هيئته ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى بين الصفا والمروة للحج كما ينسأ في حق المفرد فاذا رمى الجمره يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة او سبع بقرة فهذا دم القران فان لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان فاتته الصوم حتى يدخل يوم النحر لم يجزه الا الدم ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله فان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز فان لم يدخل القارن بمكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضاً للعمرة بالوقوف وبطل عنه دم القران وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها

باب التمتع

التمتع ٧ افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ٦ ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع ان يتدبى من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقوم بمكة حللاً فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد الحرام وفعل ما يفعله الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان لم يجد ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى وهو ان يشق سنامها من الجانب الايمن

٧ التمتع هو الجمع بين افعال الحج والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة

٦ يسكون الدال جمع هدية وهي ما يهدي الى الحرم من التعم يقال اهديت له واهدت اليه ويجوز بشديد الباء فيكون جمع هدية لقوله تعالى حتى يبلغ اهدى محله التخفيف والتشديد كذا في الصحاح (كشف)

٧ وقال مالك بقطع المتمتع التلبية كما يقع بصره على البيت لان العمرة زيارة البيت لوقوع البصر عليه ولنا ان المقصود هو الطواف فيقطعه عند افتتاحه (كشف)

ولا يشعر عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فاذا دخل مكة طاف
وسعى ولم يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية فان قدم
الاحرام قبله جاز وعليه دم التمتع فاذا حلق يوم النحر فقد حل
من الاحرامين وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد
خاصة واذا عاد التمتع الى بلده بعد فراقه من العمرة ولم يكن
ساق الهدى بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج
فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتمتها
واحرم بالحج كان متمتعا فان طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة
اشواط فصاعدا ثم حج من ماله ذلك لم يكن متمتعا ٩ واشهر
الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام
بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجه واذا حاضت المرأة
عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج غير
انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ٤ واذا حاضت بعد الوقوف
بعرفة وبعد طواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها
لترك طواف الصدر

﴿ باب جنائيات المحرم ﴾

اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فاذا زاد
فعليه دم وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس
ثوبا مخطئا او غطي رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل
من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه فصاعدا فعليه
دم وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق مواضع
المحاجم فعليه دم عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله عليه صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه
فعليه دم وان قص بدا او رجلا فعليه دم وان قص اقل
من خمسة اظافر فعليه صدقة وان قص خمسة اظافر متفرقة
من يديه ورجليه فعليه صدقة عند ابى حنيفة وابى يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه دم وان تطيب

٩ لان المنبر وجود الافعال
في اشهر الحج حقيقة
او حكما بان يوجد اكثر
الافعال فيها وهو لم يأت
باكثر الافعال في اشهر
الحج فلم يكن متمتعا ان حج
من ماله (كشف)
٤ لان النبي عليه السلام
امر مايشة بالغسل حين
حاضت واما عدم جواز
طوافها بالبيت فلان
الطواف بالبيت في المسجد
ولا يجوز دخول الحائض
في المسجد (كشف)

او حلق اوليس من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء
تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع ٦ من الطعام وان شاء
صام ثلاثة ايام وان قبل اولس بشهوة فعليه دم ٧ وان جامع
في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه
شاة وبمضى في الحج كما بمضى من لم يفسده حجه وعليه القضاء
وليس عليه ان يفارق امرأته ٣ اذا حج بها في القضاء
عندنا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه
بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع في الغمرة قبل
ان يطوف اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضيتها
وعليه شاة وان وطئ بعدما طاف اربعة اشواط فعليه
شاة فلا يفسد عمرته ولا يلزمه قضاؤها ومن جامع ناسيا كن
جامع عامدا في الحكم ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه
صدقة وان كان جنبا فعليه شاة وان طاف طواف الزيارة
محدثا فعليه شاة وان كان جنبا فعليه بدنة والافضل ان يعبد
الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه ومن طاف طواف الصدر
محدثا فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك طواف
الزيارة ثلاثة اشواط فادونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط
بقي محرما ابدا حتى يطوفها ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف
الصدر فعليه صدقة وان ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
منه فعليه شاة ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه شاة
وحجه تام ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومن ترك
الوقوف بمزدلفة فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها
فعليه دم وان ترك رمي احدى الجمار الثلاث فعليه صدقة
وان ترك رمي جرة العقبة في يوم النحر فعليه دم ومن احر
الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وكذلك ان احر طواف الزيارة عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى واذا قتل المحرم صيدا او دل عليه من قتله

٦ لقوله تعالى من كان
منكم مريضا او به اذى
من رأسه ففدية من صيام
او صدقة او نسك وكلة او
للتخفيف المصوم يجز به
في اي موضع شاء لانه عباد
(كشف)

٧ لانه من دواعي الجماع
فيحرم واذا حرم يجب
عليه الدم بارتكابه
ولا يفسد حجه لانه ذوى
الجماع (كشف)

٣ اى ليس عليه ان يفارق
امرأته في القضاء وقال
مالك اذا اخرجها من
بينها فعليهما يفتقان
وقال زفر رحمه الله يفتقان
اذا اخرجها وقال الشافعي
يفتقان اذا اتينها اى
المكان الذى جامعها فيه
(شرح)

فعلية الجزاء لا يستوى في ذلك العامد والناسي والبسدا
والعاث والجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رجهما الله
ان يقوم الصيد في المكان الذي قتله فيه او في اقرب المواضع
منه ان كان في برية يقومه ذوا عدل ثم هو مخير في القيمة
ان شاء ابتاع بها هديا فذبحه ان بلغت قيمته هديا وان شاء
اشترى بها طعاما فتصدق به على كل مسكين نصف صاع
من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير وان شاء صام عن كل
نصف صاع من بريوما وعن كل صاع من شعير يوما فان فضل
من الطعام اقل من نصف صاع وهو مخير ان شاء تصدق به
وان شاء صلم عنه يوما كاملا وقال محمد رحمه الله يجب في الصيد
التظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب
عناق وفي النعامة بدنة وفي البربوع جفرة او من جرح صيدا
او نشف شعره او قطع عضوا منه ضمن ما نقص من قيمته
وان تنف ريش طائر او قطع قوائم صيد فخرج به من حيز
الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته
فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا ٤ وليس
في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والغارة
والكلب العقور جزاء وليس في قتل البغوض والبراغيث
والقراد شيء ومن قتل قملة تصدق بما شاء ومن قتل جرادة
تصدق بما شاء ومرة خير من جرادة ٩ ومن قتل مالا يؤكل
لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز
بقيمتها شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه
وان اضطر المحرم الى اكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء
ولا بأس بان يذبح المحرم الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط
الكسكري وان قتل جاما مسرولا او ظبيا مستأنسا فعليه
الجزاء وان ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها ٢
ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه

٧ اما وجوبه فلم قوله تعالى
ومن قتله منكم متعمدا فجزاء
مثل ما قتل من التعم (الاية)
٤ لانه من الجائز انه كان
حيا فان جعله فيضمن
احتياطا (كشف)
٩ روى عن اهل حص
اصابوا جرادا كثيرا
في احرامهم يتصدقون
بكل جراد درهم فقال
عمر رضي الله عنه ارى
ذراهمكم كثيرة يا اهل
حص تمره خير من جرادة
(كشف)
٢ لان الذكوة فعل مشروغ
وهذا فعل حرام فلا يكون
ذكوة كذبيحة المجوسى
(كشف)

اذا لم يذله المحرم عليه ولا امره بصيده وفي صيد الحرم
اذا ذبحه الحلال فعليه الجزاء وان قطع حشيش الحرم او شجره
الذي ليس بمملوك ٣ ولا هو مما ينبت الناس فعليه قيمته وكل شيء
ضله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان دم
الحجته ودم لعمرته الا ان يتجاوز الميقات من غير احرام ثم يحرم
بالعمره والحج فيلزمه دم واحد واذا اشتراك محرمان في قتل
صيد الحرم فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا واذا اشتراك
حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد واذا باع المحرم
صيدا او ابتاعه فالباع باطل

باب الاحصار

اذا احصر المحرم بعد و ٩ او اصابه مرض يمنعه من المضى
جازه التحلل وقيل له ابعت شاة تذبح في الحرم وواعد
من يحملها يوما بعينه يذبحها فيه ثم تحلل وان كان قارنا بعت
بدمين ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه
قبل يوم النحر عند ابى حنيفة وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج
الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمره ان يذبح متى شاء والمحصر
بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره وعلى المحصر بالعمره القضاء
وعلى القارن حجة وعمرتان واذا بعت المحصر هديا واعد لهم
ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على ادراك
الهدى والحج لم يجز له التحلل ولزمه المضى وان قدر على ادراك
الهدى دون الحج تحلل وان قدر على ادراك الحج دون الهدى
جاز له التحلل استخسانا ومن احصر بمكة وهو ممنوع على
الوقوف والطواف كان محصرا وان قدر على ادراك احدهما
فليس بمحصر

باب القوات

ومن احرم بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم
النحر ففاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى
الحج من قابل ولادم عليه والعمره لاتقوت وهي جائزة في جميع

٣ اى ليس كل واحد منهما
بمملوك اعنى من الحشيش
والشجر والواو في ولا هو
الحال اى فالحال ان المقطوع
مما لا ينبت الناس فعليه قيمته
والضغير في قيمته راجع الى
هذا اى قيمة المقطوع
(خاتمة البيان)

٩ مشركا كان او كافرا
وكذلك اذا حرمت المرأة
مع محرمة ثم مات المحرم
او احرم بغير محرم يصير
محصرة وكذلك اذا احرم
الرجل فسرقت نفقته
او هلكت راحلته ولا يقدر
ان يمشى مع القافلة كان
محصر (كشف)

السنة الخامسة أيام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر
وابام التشريق والعمره سنة وهي الاحرام والطواف والسعي

❖ باب الهدى ❖

الهدى ادناه شاة وهو من ثلثة انواع من الابل والبقر والغنم
يجزى في ذلك كله الثنى ٧ فصاعدا الامن الضأن فان الجزع
منه يجزى ولا يجوز في الهدى مقطوع الاذن ولا اكثرها ٦
ولامقطوع الذنب ولامقطوع اليد ولا الرجل ولا ذاهبه العين
ولا العجفاء ولا العرجاء التي لا تمشي ٨ الى المنسك والشاة جائزة
في كل شئ الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن
جامع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز فيهما الا بدنة والبدنة
والبقرة يجزى كل واحد منهما عن سبعة انفس اذا كان كل
واحد من الشركاء يريد القرية فاذا اراد احدهم بنصيبه اللحم
لم يجز للباقيين عن القرية ويجوز الاكل ٩ من هدى التطوع
والمنعة والقران ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح
هدى التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر ويجوز ذبح
بقية الهدايا في اى وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم
ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب
التعريف بالهدايا والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم
الذبح والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه اذا كان يحسن
ذلك ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى اجرة الجزار
منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبتها وان استغنى
عن ذلك لم يركبها وان كان لها لبن لم يحلبها ولكن ينضح
ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ومن ساق هديا فعطب
فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان عن واجب فعليه
ان يقيم غيره مقامه وان اصابه عيب كبير اقام غيره مقامه وصنع
بالمعيب ماشاء واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعا
نحرها وصنع نعلها بدمها وضرب بها صفحتها ولم يأكل منها

٧ الثنى من الابل الداخل
في السادسة ومن البقر
الداخل في الثالثة ومن
الغنم الداخل في الثانية
(شرح)

وفي حد الاكثر عند ابى
حنيفة ثلث روايات في
رواية الربع وفي رواية
الثلث وفي رواية اكثر
وعندهما الاكثر هو الزائد
على النصف (كشف)
٨ قوله لا تمشي الى المنسك
لانه عليه السلام قال حين
سئل عن تضحية العرجاء
اذا بلغت المنسك جازت
(كشف)

٩ يعنى يجوز ان يأكل
الهدى من هدى التطوع
لانه دم نسك فيجوز
الاكل منها وقد صح
ان النبي عليه السلام اكل
من لحم هدية (كشف)

هو ولا غيره من الاغنياء وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها
وصنع بها ماشاء ويقلد هدى التطوع والمنعة والقران
ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات

كتاب البيوع

البيع ٦٦ يتعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظي الماضي ٤
واذا اوجب احد المتعاقدين البيع والاخر بالخيار ان شاء
قبل في المجلس وان شاء رده وايهما قام من المجلس قبل القبول
بطل الايجاب واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار
لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والاعراض المشار
اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع والاثمان المطلقة
لا تصح الا ان تكون معروفة القدر والصفة ويجوز البيع بثمن
حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيع
كان على فالب نقدا للبد فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد
الا ان يبين احدهما ويجوز بيع الطعام والحبوب كلها مكايلة
ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره او يوزن حجر بعينه لا يعرف
مقداره ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز
واحد عند ابى حنيفة رحمه الله وبطل في الباقي الا ان يسمى جلة
قفزائها ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فالبيع فاسد في جميعها
وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع بدرهم ولم يسم جلة
الذرعان ومن ابتاع صبرة طعام على انها مائة قفيز بمائة درهم
فوجدها اقل من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود
بمحصه من الثمن وان شاء فسخ البيع وان وجدها اكثر من ذلك
فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة
دراهم او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها اقل
من ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بمجملة الثمن وان
شاء تركها وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهي
للمشتري ولا خيار للبائع وان قال بعثكها على انها مائة ذراع

٦ فاما البيع ثلثة بيع صحيح
وهو المعروف وبيع فاسد
لدخول الجهالة والشرط
وبيع باطل لدخول الحرام
فيه وجهالة البيع يمنع
صحة البيع فالصحيح بملك
بنفس العقد والفاسد
بملك بالقبض والباطل
لا يملك بحال لوجود دليل
الاعراض (مشكلات)
٤ وكل لفظ يدل على
معناها كقولك اعطيتك
بكذا او آخذ بكذا او املك
بكذا فقال اخذت او قبلت
ورضيت او ارضيت لانه يدل
على معنى القبول والرضى
والعبرة للمعاني وكذلك
لو قال المشتري اشتريت
بكذا فقال البائع رضيت
او امضيت او اجزت لما
ذكرنا (اختيار)

بدرهم فوجهدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها
 بحصنها من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زيادة كان
 المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء
 فسخ ٢ البيع ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه
 ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل ٣ والشجر في البيع
 وان لم يسمه ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية ومن باع
 نخلا او شجرا فيه ثمرة فثمرته للبائع الا ان يشترطها المتاع ويقال
 للبائع اقطعها فسلم المبيع ومن باع ثمرة لم يبد صلاحها او قد
 بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في الحال فان شرط
 تركها على النخل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى
 منها ارطالا معلومة ويجوز بيع الخنطة في سنبليها والباقي
 في قشرها ومن باع دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها
 واجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع واجرة وزان الثمن
 على المشتري ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن
 اولا فاذا دفع قيل للبائع سلم المبيع ومن باع سلعة بسلعة او ثمنا
 بثمن قيل لهما سلما معا

باب خيار الشرط

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة
 ايام فادونها ولا يجوز اكثر من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال لا يجوز اذا سمى مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج
 المبيع من ملكه فان قبضه المشتري فهلك في يده ضمنه بالقيمة
 وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع الا ان المشتري
 لا يملكه عند ابي حنيفة وقال رحمه الله يملك فان هلك في يده
 هلك بالثمن وكذلك ان دخله عيب ومن شرط له الخيار فله
 ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجيزه فان اجاز به غير حاضرة صاحبه
 ٩ جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر حاضرا فاذا مات من له
 الخيار بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته ومن باع عبدا على انه خيار

٢ لانه سمي لكل ذراع ثمنا
 فيقدر الثمن بقدر الذرعان
 فثبت الخيار ان شاء اخذ كل
 ذراع بدرهم وان شاء
 تركه لانه وجد ذراع لم يرد
 عليه العقد (كشف)
 ٣ وانما افرد بذكر النخل
 وان كان اسم الشجرة مجينا
 متاولا له لان عند مالك
 والشافعي رحمه الله
 ان النخل اذا اثمرت فثمرتها
 للبائع (كشف)
 ٩ في المدة باقول او بانفعل
 كنصرف البائع في الثمن
 والمشتري في المبيع بصرف
 الهلاك من الوطى وغيره
 الا الاستخدام فانه لا يدل
 على الاجارة لانه للامتحان
 ولو استخدم مرة اخرى
 في ذاك النوع يدل على
 رضاه كذا في النهاية
 (كشف)

او كاتب فكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه
بجميع الثمن وان شاء تركه

باب خيار الرؤية

ومن اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان
شاه تركه ومن باع مالم يره فلا خيار له وان نظر الى وجه الصبرة او الى
ظاهر الثوب مطوياً او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفلها
فلا خيار له وان رأى صحن الدار فلا خيار له وان لم يشاهد
بيوتها وبيع الاعشى وشراؤه جائز وله الخيار اذا اشترى وبسقط
خياره بان يجس البيع اذا كان يعرف بالجس او بشمّه او بذوقه
اذا كان يعرف بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف
له ومن باع ملك غيره بغير امره فللمالك بالخيار ان شاء اجاز
البيع وان شاء فسخ وله الاجازة اذا كان المعقود عليه باقياً
والتعاقد ان بحالهما ومن رأى احد الثوبين فاشترى بهما ثم رأى
الاخر جاز له ان يردهما ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره
ومن رأى شيئاً ثم اشترى به بعد مدة فان كان على الصفة التي رآه
فلا خيار له وان وجدته متغيراً فله الخيار

باب خيار العيب

اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذه
بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يمسه ويأخذ النقصان
وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب والاباق
والبول في الفراش ٦ والسرقعة عيب في الصغير مالم يبلغ فاذا بلغ
فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ والبحر والدفر عيب
في الجارية وليس بعيب في الغلام الا ان يكون من داع فيصير كالمرض
والزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري
عيب ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب
ولا يرد المبيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه بعينه وان قطع المشتري
الثوب وخاطفه او صيغته اولت السويق بسمي ثم اطلع على عيب يرجع

٩ صورته رجل اشترى
عبد الصغير وهو يبول
في الفراش فمكن يوله قبل
القبض ثم قبضه المشتري
ولم يبل حتى بلغ ثم بان او بلغ
عند بابه ثم سكن يوله ثم بان
عند المشتري بعد قبضه ففي
هذه الوجوه الثلثة لا يكون
عيباً ولا يرد لانه لم يعاوده
عند بابه بعد البلوغ وقد
بان عند المشتري بعد البلوغ
فليس بعيب واما اذا بلغ
عند البائع ثم بان ثم قبض
المشتري وبان ايضاً وهذا
عيب يرد لانه عاوده بعد
البلوغ والاباق والسرقعة
على هذا الحكم (مشكلات)

٩ أما الموت فلان الملك
ينتهي والامتناع حكيم
لا يفعل للمشتري فيرجع
بنقصانه واما الاعتناق
فالقياس فيه ان لا يرجع
لان الامتناع بفعله فصار
كالفعل وفي الاستحسان
يرجع لان العتق انهاء
الملك لان الادعى ما خلق
في الاصل محلا للملك وانما
ثبت الملك فيه موقفا الى
الاعتناق فكان انهاء فصار
كالاموت (كشف)

٧ قوله مثل كيله حال من
التمر على النخل وخرصا
يميز عن المثل اى ما يكون
التمر على النخل مثلا بطريق
الخرص لكيل التمر المجذوذ
فهذا البيع من البيوع
الفاسدة لشبهه الربوا
(صدر الشريعة)

بنقصانه وليس للبائع ان يأخذه بعينه ومن اشترى عبدا فاعتقه
او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه ٩ فان قتل المشتري العبد
او كان طعاما فاكله ثم اطلع على عيبه لم يرجع عليه بشئ في قول
ابن حنيفة رحمه الله وقال يرجع بنقصان العيب ومن باع عبدا فباعه
المشتري ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء القاضي فله ان يردّه على
بائعه الاول وان قبله بغير قضاء القاضي فليس له ان يردّه على بائعه
الاول ومن اشترى عبدا وشرط البائع البراءة من كل عيب
فليس له ان يردّه بعيب وان لم يسم جملة العيوب ولم يعدها

باب البيع الفاسد

اذا كان احد العوضين او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع
بالميتة او بالدم او بالخمر او بالخنزير وكذلك اذا كان للمبيع غير مملوك
كالحر وبيع ام الولد والمدر والمكاتب فاسد ولا يجوز بيع السمك
في الماء قبل ان يصطاده ولا يجوز بيع الطائر في الهواء ولا يجوز
بيع الحمل في البطن ولا الانتاج ولا الصوف على ظهر القتم
ولا بيع اللبن في الضرع ولا يجوز بيع ذراع من ثوب ولا بيع
جذع من سقف وضربة القانص ولا بيع المزانة وهو بيع الثمر
على رأس النخل بتمر مجذوذ مثله كيله ٧ خرصا ولا يجوز البيع
بالقاء الحجر والملاسة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا
على ان يعتقه المشتري او يدره او يكاتبه او باع امة على ان
يستولدها فالبيع فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخدمه
البائع شهرا او دارا على ان يسكنها البائع مدة معلومة او على
ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له ومن باع عينا
على ان يسلمها الى رأس الشهر فالبيع فاسد ومن باع جارية
او دابة الا حلفها فسد البيع من اشترى ثوبا على ان يقطعه
البائع او يخططه فيصا أو قباء او فعلا على ان يحدوها او يشتريها
فالبيع فاسد والبيع الى التبرؤ والمهر جان وصوم النصارى
وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فالبيع فاسد
ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والتطاف وقدوم الحاج

فان رضيا

٦ الاقالة في اللغة الرفع
وفي الشريعة رفع العقد
وقيل انه مشتق من القول
والهمزة للازالة يقال
اقال اى ازال القول
السابق العقد كاقسط اى
ازال القسط وهو الجور
واشكى اى ازال الشكابة
(كشف)

٩ وفائدة كونها بيعا
جديدا في حق غيرهما
يظهر في مواضع احدها
انا المبيع لو كان عقارا
مما يجب فيه الشفعة فسل
الشفيع الشفعة في اصل
المبيع ثم تقايلا البيع وعاد
المبيع الى ملك البائع
فطلب الشفع الشفعة كان
له ذلك والباقي مذكور
في الكفاية

فان تراضيا باسقاط الاجل قبل ان يأخذ الناس في الحصاد
والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع واذا قبض المشتري المبيع
في البيع الفاسد بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما
مال ملك المبيع فان هلك في يده لزمته قيمته ولكل واحد من
المتعاقدين فسخه فان باعه المشتري نفذ بيعه ومن جمع بين حر
وعبد او شاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما ومن جمع بين عبد
ومدر او بين عبده وعبد غيره صح البيع في العبد بمحضته من الثمن
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجش وعن السوم
على سوم غيره وعن تلقى الجلب وبيع الحاضر للبادى والبيع
عند اذان الجمعة وكل ذلك يكره ولا يفسد به العقد ومن ملك
مملوكين صغيرين احدهما ذورحم محرم من الاخر لم يفرق
بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا والاخر صغيرا فان فرق
بينهما كره له ذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا بأس
بالتفريق بينهما

باب الاقالة

الاقالة ٦ جائرة في البيع للبائع والمشتري بمثل الثمن الاول فان شرط
اكثر منه او اقل منه فالشرط باطل ويرد بمثل الثمن الاول وهي
فسخ في حق المتعاقدين بيع ٩ جديد في حق غيرهما في قول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك
المبيع يمنع منها وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه

باب المراجعة والتولية

المراجعة نقل مملوكة بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح
والتولية نقل مملوكة بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة
ربح ولا تصح المراجعة والتولية حتى يكون العوض ماله مثل
ويجوز ان يضاف الى رأس المال اجرة القصار والصباغ
والطراز والقلل واجرة حمل الطعام ويقول قام على بكذا
ولا يقول اشترته بكذا فان اطلع المشتري على خيانة

في المراجعة فهو بالخيار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء اخذه
بجميع الثمن وان شاء رده وان اطلع على خيانة في التولية اسقطها من
الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحط فيهما او قال محمد رحمه الله
تعالى لا يحط فيهما ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى
يقبضه ويجوز بيع العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ومن اشترى مكيلة مكيلة
او موزونا موازنة فأكاله واكثره ثم باعه مكيلة او موازنة لم يجز للمشتري
منه ان يبيعه ٦ ولان يأكله حتى يعيد الكيل والوزن والتصرف
في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري ان يزيد البائع في الثمن
ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق
الاستحقاق بجميع ذلك ومن باع بثن حال ثم اجله اجلا معلوما
صار مؤجلا وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا الا القرض
فان تأجيله لا يصح

باب الربوا ٩

الربوا محرم في كل مكيل او موزون اذا بيع بجنسه مفاضلا فالعالة فيه
الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل بجنسه او الموزون
بجنسه مثلا بمثل جاز البيع وان تفاضلا لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالردى
مما فيه الربوا الا مثلا بمثل فاذا اعدم الوصفان الجنس والمعنى المضمون
اليه حل التفاضل والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء واذا
وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء وكل شيء نص
رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو
مكيل ابدأ وان ترك الناس فيه الكيل مثل الخنطة والشعر والتمر والملح
وكل مانص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدأ
وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة والملم ينص
عليه فهو محمول على ما دات الناس وعقد الصرف ما وقع
على جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس وما سواه
مما فيه الربوا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز

لأن النبي عليه السلام
فهو من بيع الطعام حتى
يجرى فيه صاعان صاع
البائع وصاع المشتري
بمختلف ما اذا اشترى
مكيلة وباعه مجازفة حيث
يجوز للمشتري الثاني ان
تصرف فيه قبل الكيل
لنفسه لان الزيادة ولا اعتبار
بكيل البائع قبل البيع
وان كان بحضرة المشتري
لأنه ليس صاع البائع
والمشتري وهو الشرط
(شرح)

٩ الربوا في اللغة عبارة
عن الفضل والزيادة قال
الله تعالى فلا يرربوا عند الله
اي فلا يفضل وفي الشرع
عبارة عن فضل مال
لا يقابل عوض في معاوضة
مال بمال (كشف)

بيع الخنطة بالدقيق ولا بالسويق وكذلك الدقيق بالسويق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد لا يجوز حتى يكون اللحم أكثر مما فيه الحيوان فيكون اللحم مثلاً والزائدة بالسقط ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثله وكذلك العنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن مثله والزائدة بالشيرج ويجوز بيع اللحمان المختلفتين ببعضها ببعض متفاضلاً وكذلك البان الأبل والبقر والغنم ببعضها ببعض متفاضلاً وخل الدقل بخل العنب متفاضلاً ويجوز بيع الخبر بالخنطة والدقيق متفاضلاً ولا ربوا بين المولى وعبده ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب

باب السلم

السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدودات التي لا تتفاوت كالجزء والبعض وفي المزروعات ولا يجوز السلم في الحيوانات ولا في أطرافه ولا في الجلود عدداً ولا في الخطب حزمياً ولا في الرطبة جزئاً ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين الحبل ولا يصح السلم الأموجلاً ولا يجوز إلا باجل معلوم ولا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا في طعام قرية بعينها ولا في ثمرة نخلة بعينها ولا يصح السلم عند أبي حنيفة رحمه الله إلا بسبع شرائط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلق العقد على المقدار كالسكيل والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حل ومؤنة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً ولا إلى مكان التسليم ويسلمه في موضع العقد ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل القبض ولا يجوز

قوله ويجوز بيع الخبر بالخنطة لأن الخبر صيار هدياً أو موزوناً فخرج من أن يكون مكيلاً من كل وجه والخنطة مكيلة وعن أبي حنيفة لا خير فيه والقوى على الجواز وهو قولهما وهذا إذا كانا نقدين فإن كانت الخنطة نسبة جاز أيضاً وإن كان الخبر نسبة تجوز عند أبي يوسف وعليه الفتوى (كشف)

قوله ولا يجوز السلم في الحيوانات وقال الشافعي يجوز السلم في الحيوان ولنا أن النبي عليه السلام نهى عن السلم في الحيوان فيدخل فيه جميع اجناسه حتى العصافير (كشف)

٩ صَوْرَةُ الشَّرَكَةِ ان يَقُولَ
رَبِّ السَّلَمِ لَا آخِرًا عَطَى
نَصْفَ رَأْسِ الْمَالِ لِيَكُونَ
نَصْفَ السَّلَمِ فِيهِ لَكَ وَصَوْرَةُ
التَّوَلِيَةِ ان يَقُولَ رَبِّ السَّلَمِ
لَا آخِرًا عَطَى مِثْلَ مَا
أَعْطَيْتَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ حَتَّى
يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ لَكَ
(كَشَفَ)

قَوْلُهُ مِنْ ثَمَنِهِمَا لَانِ
الْاِثْنَيْنِ قَدِيرَادَ بَذَرِهِمَا
الْوَاحِدِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى
يُخْرِجُ مِنْهُمَا السَّوَاءُ
وَالرَّجُلَانِ وَاتِمَامُ خُرْجَانِ مِنْ
إِلْجَرِ الْمَلْحِ دُونَ الْعَذَبِ
(كَشَفَ)

٣ لِأَنَّهُ امْكُنْ أَفْرَادَهُ بِالسَّيْفِ
فِي الْحَلِيَةِ لِأَشْرَاطِ الْقَبْضِ
فِيهِ وَبَطْلَانِهِ فِي السَّيْفِ
لَانِ الْقَبْضُ لَيْسَ بِشَرْطٍ
فِي حَصَةِ السَّيْفِ
(كَشَفَ)

الشَّرَكَةُ ٩ وَلَا التَّوَلِيَةُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَيَجُوزُ السَّلَمُ
فِي الثِّيَابِ إِذَا سُمِّيَ طَوْلًا وَعَرْضًا وَرُقْعَةً وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْجَوَاهِرِ
وَلَا فِي الْخَزْزِ وَلَا بِأَسِّ السَّلَمِ فِي اللَّبَنِ وَالْأَجْرَادِ سُمِّيَ مِلْبَنًا مَعْلُومًا
وَكُلُّ مَا امْكُنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَمَعْرِفَةُ مَقْدَارِهِ يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ وَمَا لَا
يُمْكِنُ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَلَا يَعْرِفُ مَقْدَارَهُ لَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ وَيَجُوزُ
بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالسَّبَاعِ وَالْبَازِي وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحُمْرِ وَالْخَزِيرِ
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ دُودِ الْقَزِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْقَزِّ وَلَا النَّحْلُ إِلَّا مَعَ
الْكُورَاتِ وَاهْلُ الذَّمَةِ فِي الْبَيْعَاتِ كَالسَّلِيمِ إِلَّا فِي الْحُمْرِ
وَالْخَزِيرِ خَاصَّةً فَإِنْ عَقَدَهُمْ عَلَى الْحُمْرِ كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْعَصِيرِ
وَعَقْدَهُمْ عَلَى الْخَزِيرِ كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الشَّاةِ

باب الصرف

الصَّرْفُ هُوَ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عَوَضِيَّتِهِ مِنْ جِنْسِ الْاِثْمَانِ
فَإِنْ بَاعَ فُضَّةً بِفُضَّةٍ أَوْ ذَهَبًا بِذَهَبٍ لَمْ يَجْزِ الْأَمْلَاكُ مِثْلُ وَانْ اخْتِلَافًا
فِي الْجُودَةِ وَالصَّبَاغَةِ وَلَا يَدُ مِنْ قَبْضِ الْعَوْضَيْنِ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ
وَإِذَا بَاعَ الذَّهَبَ بِالْفُضَّةِ جَازَ التَّغَاضُلُ وَوَجِبَ التَّقَابُضُ وَحَرُمَ
النَّسْأُ وَإِنْ افْتَرَقَا فِي الصَّرْفِ قَبْلَ قَبْضِ الْعَوْضَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا
بَطَلَ الْعَقْدُ وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي مِمَّنِ الصَّرْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَيَجُوزُ بَيْعُ
الذَّهَبِ بِالْفُضَّةِ بِمَجَازَفَةٍ وَمَنْ بَاعَ سِيفًا بِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَحَلِيَّةً
بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا فَدَفَعَ مِنْ ثَمَنِهِ خَمْسِينَ دِرْهَمًا جَازَ الْبَيْعُ وَكَانَ الْمَقْبُوضُ
مِنْ حَصَةِ الْفُضَّةِ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ أَنْ قَالَ خَذْ هَذِهِ الْخَمْسِينَ
مِنْ ثَمَنِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَتَقَابَضَا حَتَّى افْتَرَقَا بَطَلَ الْعَقْدُ فِي الْحَلِيَةِ وَالسَّيْفِ
جَمِيعًا إِنْ كَانَ لَا يَتَخَلَّصُ إِلَّا بِضَرَرٍ وَإِنْ كَانَ يَتَخَلَّصُ بِغَيْرِ ضَرَرٍ جَازَ
الْبَيْعُ فِي السَّيْفِ وَبَطَلَ فِي الْحَلِيَةِ ٣ وَمَنْ بَاعَ اثْنًا فُضَّةً ثُمَّ افْتَرَقَا
وَقَدْ قَبْضَ بَعْضُ ثَمَنِهِ بَطَلَ الْعَقْدُ فَيَا مِمَّنِ الْقَبْضِ وَصَحَّ فَيَا قَبْضَ وَكَانَ
الْاِثْنَانِ مُشْتَرَكَيْنِ فِيهِمَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْاِثْنَانِ كَانَ الْمَشْتَرَى بِالْخِيَارِ
أَنْ شَاءَ اخَذَ الْبَاقِيَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّنِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ وَمَنْ بَاعَ
قِطْعَةً نَفْرَةً فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا اخَذَهَا بِقِيَّتِهَا وَلَا خِيَارَ لَهُ وَمَنْ
بَاعَ دِرْهَمَيْنِ وَدِينَارًا بَدَلَ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا جَازَ الْبَيْعُ وَجَعَلَ كُلَّ

واحد من الجنسين بد لامن جنس الاخر ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز البيع وكانت العشرة بمثابةها والدينار بدرهم ويجوز بيع درهمين بخمسين ودرهم غلة بدرهم صحيح ودرهمين غلتين وان كان الغالب على الدراهم الفضة فهي في حكم الفضة وان كان الغالب على الدينارين الذهب فهي في حكم الذهب فيعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد وان كان الغالب عليهما الفس فليسا في حكم الدراهم والدينارين فهما في حكم العروض فاذا بيعت بجنسها متفاضلا جاز البيع ٩ وان اشترى بها سلعة ثم كسدت فتلك ^{الدراهم النكالية الغش باقية} الناس المعاملة بها قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها اخر ما تعامل الناس ويجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم يعين وان كانت كاسدة لم يحز البيع بها حتى يعينها واذا باع بالفلوس الناقصة ثم كسدت قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن اشترى شيئا بنصف درهم من فلوس جاز البيع وعليه ما باع بنصف درهم من فلوس ومن اعطى صبريا درهما فقال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفا ٦ الاحبة فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا صح في الفلوس وبطل البيع في ما بقي ٤ واو قال اعطني نصف درهم فلوسا ونصفا الاحبة جاز البيع ولو قال اعطني درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة والباقي فلوسا جاز البيع وكان النصف الاحبة بازاء الدرهم الصغير والباقي بازاء الفلوس

كتاب الرهن

الرهن يتعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض فاذا قبض المرتهن الرهن محوزا مفرغا مبرزا تم العقد فيه ومالم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه اليه وان شاء رجع عن الرهن فاذا

٩ صرفا الجنس الى خلاف الجنس لانه في حكم شيئين فضة ونحاس لكن يشترط التقابض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين قيد بقوله بجنسها لانها لو بيعت بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالصة اكثر من الفضة التي في المغشوشة ليكون قدرها بمثابةها وازيادة بالغش (نقل من الكشف)

٦ اي قال اعطني بنصف فلوسا وبنصفه با ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الاحبة فسد البيع للزوم الربوا (كشف)

٤ لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصف الاحبة ربوا فلا يجوز (كشف)

سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بدین مضمون وهو
مضمون بالاقل من قيمته ٩ ومن الدين فاذا هلك الرهن في يد المرتهن
وقيته والدين سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت
قيمة الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة في يده وان كانت قيمة
الرهن اقل من ذلك سقط من الدين بقدرها ورجع المرتهن
بالفضل ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن ثمرة على رؤس النخل
دون النخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن النخل
والارض دونهما ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والمضاربات
ومال الشركة ويصح الرهن برأس مال السلم ويمن الصرف
والمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد تم الصرف والسلم وصار
المرتهن مستوفيا لحقه حكما واذا اتفقا على وضع الرهن على
يد عدل جاز وليس للمرتهن ولا للراهن اخذه من يده فان هلك
في يده هلك من ضمان المرتهن ويجوز رهن الدراهم والدنانير
والمكيل والموزون فان رهنهت بجنسها هلكت بمثلها من الدين
وان اختلفا في الجودة والصياغة ومن كان له دين على غيره
فاخذ منه مثل دينه فانفقته ثم علم انه كان زيوفا فلا شيء له عند
ابي حنيفة ومحمد ووجه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد
الله تعالى يرد مثل الزیوف ورجع بالجياد ومن رهن عبدين
بالف درهم ففقدى حصصا احدهما لم يكن له ان يقبضه حتى
يؤدى باقى الدين فاذا وكل الراهن المرتهن او العدل او غيرهما
في بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة فان شرطت الوكالة
في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها فان عزله لم ينزل وان مات
الراهن لم ينزل ايضا والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه به
وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى
يقضى الدين من ثمنه فاذا قضا الدين قيل له سلم الرهن اليه
واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف فان
اجازه المرتهن جاز البيع وان قضا الراهن دينه جاز البيع

٩ يعنى اذا قلت مررت باعلم
من زيد وعمرو يكون كلمة
من داخله في الفضل
عليه ويضدان الافضل
في العلم غيرهما واذا قلت
مررت بالا علم زيد وعمرو
يكون كلمة من بيانية لبيان
ان العلم واحد منهما اذا
عرفت هذا فلك ان يعتبر
قوله بالاقل من قيمته ومن
الدين لقولك مررت
بالا علم من زيد وعمرو
ويجوز كل كلمة من بيانية
ايمان ان الرهن مضمون
بواحد منهما يعنى بالقيمة
الاقل من الدين او با
الدين الاقل من القيمة
(كشف)

وان اعتق الراهن عبد الرهن بغير اذن المرتهن نفذ عقده فان كان الدين حالا طولب اداء الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنًا مكانه حتى يحل الدين وان كان الراهن معصرا استسعى العبد في قيمته ففقد في الدين ثم يرجع العبد على المولى وكذلك ان استهلك الراهن الرهن ضمنه وان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فآخذ القيمة فيكون القيمة رهنًا في يده وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن عليه تسقط من الدين بقدرها وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن واجرة الراعي على الراهن ونفقة الرهن على الراهن ونماؤه للراهن فيكون النماء رهنًا مع الاصل فان هلك النماء هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي النماء افتكه الراهن يحصنه ويقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفك فكذا اصاب الاصل سقط من الدين بقدره وما اصاب النماء افتكه الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصير الرهن رهنًا بهما واذا رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما جاز وجبها رهن عند كل واحد منهما والمضون على كل واحد منهما حصته دينه منها فان قضى احدهما دينه كانت رهنًا كلها في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البائع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن فيكون رهنًا والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله وان حفظه بغير من هو في عياله او ودعه ضمن واذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته واذا امار المرتهن الرهن للراهن فقبضة خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك

٩ والواجب على المستهلك قيمته يوم هلك وان كانت قيمته يوم الرهن الفا ويوم استهلكه خمسمائة غرم المستهلك خمسمائة وكانت رهنًا وسقط خمسمائة من الدين فصار الحكم في الخمسمائة الزائدة كأنها هلكت باقاة (كافي)

٦ كالقراءة والبيع والبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالغصب اى مثل ضمان الغصب للرهن فلا يضمن ما زاد عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في المثل اذا انقطع فقيمه يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بالاذن فيكون كما في المضمرات (قسهناني)

بغير شيء وللمرتهن ان يسترجعه الى يده فاذا اخذه عاد الضمان
عليه واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له
وصى نصب القاضي له وصيا وامره ببيع

كتاب الحجر ٦

الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغر والرق والجنون ولا يجوز
تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده
ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا
او اشتراه وهو يعقل البيع^٩ ويقصده فالولي بالخيار ان شاء اجازه
اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخته فهذه المعاني الثلاثة توجب
الحجر في الاقوال دون الافعال واما الصبي والمجنون لا تصح
عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما فان اتلفا
شيئا لزمهما ضمانه واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة
في حق مولاه فان اقر بماله لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال
وان اقر بحد او قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه وقال
ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر على السفية اذا كان غافلا بالغافرا
وتصرفه في ماله حائزا وان كان مبذرا مفسدا تلف ماله فيما لا غرض له
فيه ولا مصلحة مثل ان يتلفه في البحر او يحرقه في النار الا انه قال
اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين
سنة وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ خمس
وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشيد وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله يحجر على السفية ويمنع من التصرف
في ماله فان باع لم ينفذ بيعه في ماله وان كان فيه مصلحة
اجازه الحاكم وان اعتق عبدا نفذ عتقه وكان على العبد
ان يسعى في قيمته وان تزوج امرأه جاز نكاحه فان سمي لها مهرا
جاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل وقالا رحمه الله
فحين بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله ابدا حتى يونس منه الرشيد
ولا يجوز تصرفه فيه وتخرج الزكوة من مال السفية وينفق

٦ الحجر في اللغة المنع ومنه
سمى الخطيم حجرا لانه منع
من الكعبة وسمى العقل
حجرا لانه يمنع من القساج
قال الله تعالى هل في ذلك
قسم لذي حجر اي لذي
عقل وفي الشرع منع عن
التصرف قولاً بصغر ورق
وجنون (كفاية)

٩ ويعلم ان المبيع سالب
للمبيع وجالب للثمن والشراء
بالعكس اي من الصغير
والعبد والمجنون الذي
يجن مرة وبقي اخرى
ويجوز ان يريد به الصغر
والعبد فقط فيكون من قبيل
ذكر الجمع وارادة التثنية كما
في قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما اي قلبا كما
(كشف)

٢ لان احياء ولده وزوجته
من حوايجها والانفاق
على ذوى ارحامه واجب
عليه حقا لقراينة والسقم
لا يبطل حقوق الناس
(كشف)

٤ مضاه سبب الدين لان كلمة
في يستعمل في السبية كما يقال
يجب القطع في السرقة اي
سبب السرقة ثم قوله
لا اجر في الدين ليس بجزاء
لقوله اذا وجبت الديون
بل جزاؤه ما يذكر بعده
من قوله لم اجر عليه
(كشف)

٦ والمراد من ذوى ارحامهم
رحم الولادة وفيه النفقة
بالاجماع سواء كان مخالفا
لدينه او موافقا ورحم محرم
للنكاح كالاخوة والعمومة
والخوالة وفيه النفقة عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله
(كشف)

على اولاده وزوجته ومن يجب نفقته عليه من ذوى الارحام
٢ فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة
اليه ولكن يسلمها الى ثقة من الحاج بنفقها عليه في طريق
الحج فان مرض فاوصى بوصايا في القرب وابواب الخير جاز
ذلك من ثلث ماله وبلوغ الغلام بالاحتلام والازوال والاجبال
اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمانى عشرة سنة عند
ابى حنيفة رحمه الله وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل
فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة عند ابى حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم للغلام والجارية خمسة عشر
سنة فقد بلغا واذا راحق الغلام والجارية فاشكل امرهما
في البلوغ فقالا قد بلغنا فالقول قولهما واحكامهما احكام
البالغين وقال ابو حنيفة رحمه الله لا اجر في الدين على المفلس
اذا وجبت الديون على رجل مفلس وطلب غرماؤه حبسه والحجر
عليه لم اجر عليه وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن
يحبسه ابد حتى يبيعه في دينه وان كان له دراهم ودينه دراهم قضاها
القاضي بغير امره وان كان دينه دراهم وله دنانير باعها القاضي
في دينه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا طلب غرماء المفلس
الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والافرار
حتى لا يضر بالغرماء وباع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقسمه
بين غرماؤه بالخصص فان اقر في حال الحجر باقرار مال لزمه ذلك
بعد قضاء الديون وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته واولاده
الصغار وذوى الارحام ٦ وان لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماؤه
حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلا
عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض وفي كل دين التزمه
بعقد كالمهر والكفالة ولم يحبسه فيما سوى ذلك كعوض
المغصوب وارش الجنائيات الا ان تقوم البينة بان له مالا واذا حبسه
الحاكم شهرين او ثلثة اشهر سأل عن حاله فان لم يتكشف له مال

خلى سبيله وكذلك اذا اقام البينة ٤ على انه لا مال له ولا يحول
بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس ولكن يلزمونه ولا يمنعونه
من التصرف والسفر وياخذون فضل كسبه فيقسم بينهم
بالحصص وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا اقلسه الحاكم
خال بينه وبين غرمائه الا ان يقيموا البينة انه قد حصل له مال ولا يحجر
على الفاسق اذا كان مصلحا لاله والفاسق الاصلى والطارى سواء
ومن افلس وعنده مناع لرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المناع
اسوة للغرماء فيه

كتاب الاقرار

اذا اقر الحر البالغ العاقل بحق لزمه اقراره مجهولا كان ما اقر به
او معلوما ويقال له بين المجهول فان لم بين اجبره الحاكم على
البيان فان قال لفلان على شيء لزمه ان يبين ماله قيمة والقول فيه
قوله مع يمينه وان ادعى المقر له اكثر منه واذا قال له على مال
فلارجع في يمينه اليه وقبل قوله في القليل والكثير فان له على مال
عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان قال له على دراهم
كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم فان قال له على دراهم فهي
ثلثة الا ان يبين اكثر منها وان قال له على كذا كذا درهما لم يصدق
في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهما لم يصدق
في اقل من احد وعشرين درهما وان قال له على اوقبي فقد
اقر بدين وان قال له هندي او معي فهو اقرار بامانة في يده وان
قال له رجل لي عليك الف درهم فقال اتزنها او اتقدها او
اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار به ومن اقر بدين مؤجل
ففسدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا
ويستخلف المقر له في الاجل ومن اقر بدين واستثنى شيئا متصلا
باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل او اكثر
فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان قال له
على مائة درهم الادب سارا او الا فقير حنطة لزمه مائة درهم

٤ الاصل فيه ان البينة
على التني لا يقبل لان
البينات شرعة للاثبات
الا اذا وجد ما يؤكده
موجب البينة وقد وجد
ههنا وهو الحبس
السابق اذ الظاهر انه لو
كان له مال لا يظهر
ولا يتحمل مذلة الحبس
ولامشقة هذا اذا قام البينة
بعد الحبس ولو اقام
قبل الحبس فيه روايتان
(كشف)

٦ بدين لان الضمير في الاول
والثاني كناية عن الالف
المذكورة في الدعوى
فكانه قال اتدين الالف
التي لك حتى لو لم يذكر
حرف الكناية لا يكون
اقرارا لعدم انصرافه
الى الالف المذكورة
(شرح)

الاقيمة لدينار والفقير وان قال له على مائة درهم فالمائة كلها
دراهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمراجع
في تفسير المائة اليه ومن اقر بحق فقال ان شاء الله تعالى متصلا
باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بشرط الخيار لنفسه لزمه الاقرار
وبطل الخيار ومن اقر بدار واستثنى بناءها لنفسه فلمقره الدار
والبناء جميعا وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما
قال ومن اقر بتمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة ومن اقر بداية
في اصطبل لزمه الدابة خاصة وان قال غصبت ثوبا في متدبل
لزمه جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لزمه جميعا وان
قال له على ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه عند ^{ابن حنيفة} ابي يوسف
رحمه الله تعالى الاثوب واحد وقال محمد رحمه الله تعالى
يلزمه احد عشر ثوبا ومن اقر بغصب ثوب وجاء بثوب
معيب فالقول قوله فيه مع يمينه وكذلك لو اقر بدراهم
وقال هي زبوف وان قال له على خمسة في خمسة يريد به
الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة وان قال اردت خمسة مع
خمس لزمه عشرة واذا قال له على من درهم الى عشرة لزمه
تسعة عند ^{ابن حنيفة} ابي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الاستداء وما بعده
ويسقط الغاية وقالوا لهما الله تعالى يلزمه العشرة
كلهما واذا قال له على الف درهم من ثمن عبدا اشتريته
منه ولم يقضه فان ذكر عبدا بعينه قيل للمقر له ان شئت
فسلم العبد وخذ الالف والافلاشي لك عليه وان قال له على
الف من ثمن عبدا ولم يعينه لزمه الالف في قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو قال له على الف درهم من ثمن خراوختر
لزمه الالف ولم يقبل تفسيره وان قال له على الف من ثمن متاع
وهي زبوف فقال المقر له جبا لزمه الجبا في قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ومن اقر لغيره بخاتم فله الحلقة والغص وان اقر له
بسيف فله التصل والجفن والجايل وان اقر له بحجلة فله العيدان

٩ ولا يصدق في قوله
ما قبضت وصل ام فصل
لانه رجوع وانه اقر
بوجوب المال رجوعا الى
كلمة على وانكاره القبض
في غير المعين بنافي الوجوب
لان ثمن عبيد غير معين
لا يكون واجبا على
المشتري الا بعد القبض
لان ما لا يكون معينا فهو
في حكم المستهلك لانه
طريق للوصول اليه
فانه ما من عبد يحضره الا
والمشتري ان يقول المبيع
غير هذا وتسلم الثمن
لا يجب الا باحضار المبيع
فعل انه في حكم المستهلك
فكانه اقر بالقبض ثم
رجع عنه والرجوع عن
الاقرار باطل مفضولا كان
او موصولا كذا في الكافي
(كشف)

والكسوة وان قال لفلان على الف درهم فان قال اوصى به
فلان اومات ابوه فورثه فالأقرار صحيح وان ابهم الأقرار لم يصح
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصح
ولو اقر بمحل جارية أو محل شاة لرجل صح الأقرار وزمته واذا اقر
الرجل في مرض موته بديون وعليه ديون في صحته وديون لموته
في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب
مقدم فاذا قضيت وفضل شيء منها كان فيما اقر به في حال المرض
وان لم يكن عليه ديون في صحته جاز اقراره وكان المقر له اولى من
الورثة واقرار المريض لوارثه باغل الا ان يصدق فيه بقية الورثة
ومن اقر لاجنبي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل
اقراره له ولو اقر لاجنبيه ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها
ومن طلق امرأته في مرض موته ثلث اقر لها بدن ومات
فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه ١ ومن اقر بفلان يولد
مثله بثله وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه القلام ثبت
نسبه منه وان كان ^{او من القهر} مريضاً وبشارك الورثة في الميراث ويجوز
اقرار الرجل بالوالدين والزوجة والولد والمولى ويقبل اقرار
المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل اقرارها بالولد الا ان
يصدقها الزوج في ذلك او تشهد لولادتها قابلة ومن اقر بنسب
من غير الوالدين والولد مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره بالنسب
فان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث
من المقر له فان لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن مات
ابوه فاقر باخ لم يثبت نسب اخيه منه ويشاركه ٦ في الميراث

كتاب الاجارة

الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة
والاجارة معاومة وما جاز ان يكون ثمنه في البيع جاز ان يكون اجرة
في الاجارة والمنافع نارة تصير معاومة بالمدة كاستئجار الدور للسكنى

والارضين

٤ اما اذا كان الدين من
الميراث فلان الحكم بصحة
الأقرار بالدين اخراج بها
من كونها وارثة فلم يستحق
غير الدين لانها بالتصديق
رضيت باسقاط حقها
من الميراث وذلك يصح منها
كما اذا سألت الطلاق وان
كان الدين اكثر من الميراث
فقد استحققت الميراث
فالزيادة عليه استحقاق
الأقرار فلم تثبت وكانت
متهمة في تصديقها اياه
فلم تثبت (بنابغ)
٦ اى يشارك المقر في الارث
المقر له سواء كان معه وارث
اولا لانه يؤخذ باقراره
فياً أخذ المقر له نصف
ما قبض المقر من التركة
(فهستانى)

كالوضوء وغسل الثوب
وكسر الحطب ووضع
المناع وربط الدواب هذا
في عرفهم واما في عرفنا
فله ذلك اذا كان فيها
معدله وفيه اشارة الى انه
لوقال عند العقد استأجرت
هذه الدار للسكنى ليس له
ان يعمل فيها غير السكنى
كما في الكرماني

(فهستاني)

لانه ليس له نهاية مدة
معلومة فلو لم يقطعها
لتضررت رب الارض
بخلاف ما اذا انتهت مدة
الاجارة وفي الارض زرع
ثم يدرك حتى يترك باجر
المثل في يده الى ان يستحصده
لان بلوغ الزرع غاية
معلومة (كافي)

والارضين للزراعة فصح العقد على مدة معلومة اى مدة كانت
وتارة يصبر معلومة بالعمل والتسمية كمن استأجر رجلا على صنع
ثوب او خياطة ثوب او استأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلومة
او يركبها مسافة معلومة سماها وتارة تصير معلومة بالتعيين والاشارة
كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم ويجوز
استيجار الدور والخوانيت للسكنى وان لم بين ما يعمل فيها وله
ان يعمل كل شئ ٩ الا الحداد والقصار والطحان ويجوز استيجار
الارض للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول
على ان يزرع فيها ماشاء ويجوز استيجار الساحة ليني او يفرس
فيها نخلا او شجرا فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقطع البناء
والفرس ٤ ويسلمها فارغة الا ان يختار صاحب الارض ان يفرم له
قيمة ذلك معلوما فيملكه او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء
لهذا والارض لهذا ويجوز استيجار الدواب للركوب والجل
فان اطلق الركوب جاز ان يركبها من شاء وكذلك ان استأجر
ثوبا باللبس واطلق فان قال له على ان يركبها فلان او بلبس
الثوب فلان فاركبها غيره او البسه غيره كان ضامنا ان عطبت
الدابة او تلف الثوب وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل
فاما العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل فلا ضمان عليه فان
شرط سكنى واحد بعينه فله ان يسكن غيره وان سمى نوعا وقدرا
يحملة على الدابة مثل ان يقول خمسة اقفره خنطة فله ان يحمل
ما هو مثل الخنطة في الضرر او اقل كالشعير والسهم وليس له
ان يحمل ما هو اضر من الخنطة كاللح والحديد فان استأجرها
ليحمل عليها قطناسماء فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان
استأجرها ليحمل عليها مقدارا من الخنطة فحمل منه اكثر منه
فعطبت ضمن ما زاد من الثقل وان استأجرها ليركبها فاردف معه
رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل وان كبح الدابة
بلجامها او ضربها فعطبت ضمن عنداني خنطة رحمه الله تعالى

٧ الاجارة ففسدا بالشروط
كما يفسد البيع وله اجر
مثله ولا يجاوز المسمى كمن
استأجر ارضا ولم يذكر
انه يزرع واستأجر دابة
الى موضع معلوم ولم يسم
ما يعمل او استأجر دارا
على ان يسلمها الى رأس
الشهر ففسد الاجارة
وعليه اجرة مثله (شرح)
٩ اي ويضم بعضه الى
بعض فان اتلف قبل
التسريح تلف من مال
المستأجر عنده ومن مال
المستأجر عندهما فاذا
ضرب في ملك الآخر لم
يجب الا اذا عد عليه
بعد الإقامة عنده وبعد
التسريح عندهما كما في
النظم وفيه اشعار اذا
ضرب اللبن واصابه المطر
فافسده قبل ان يقيم فلا
اجره وان عمل في داره
(قهستاني)

وقالا لا يضمن والاجراء على ضررين اجير مشترك واجير خاص
فالمشترك من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصباغ والقصار والمناج
امانة في يده ان هلك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة وقالوا ربحهما
الله تعالى يضمنه وماتلف بعمله كبحريق الثوب من دقه وزلق
الجمال وانقطاع الحبل الذي يشد به السكاري الحمل وغرق
السفينة من مدها مضمون الا انه لا يضمن به بني ادم ممن غرق
في السفينة او سقط من الدابة لم يضمنه واذا فسد الفصاد او
برغ البراغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليهما فيما
عطبت من ذلك (والاجير الخاص هو الذي يستحق الاجرة بتسليم
نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر رجلا شهرا للخدمة
اولرى الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده
ولا فيما تلف في عمله الا ان يتعدى فيضمن والاجارة تفسدها
الشروط كما تفسد البيع ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان
يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن استأجر رجلا ليعمل عليه
محملا وراكبين الى مكة جاز له المحل المعتاد وان شاهد الجمال
المحل فهو اجد فان استأجر بعيرا ليحمل عليه مقدارا من ا زاد
فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد هوض ما اكل والاجرة
لا تجب بالعقد وتستحق باحد ثلثة معان اما بشرط التعجيل
او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء المعتود عليه ومن استأجر
دارا فليؤجر ان يطالبه باجرة كل يوم الا ان بين وقت الاستحقاق
بالعقد ومن استأجر بعيرا الى مكة فليجعله ان يطالبه باجرة كل
مرحلة وليس للقصار والحياط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ
من العمل الا ان بشرط التعجيل ومن استأجر خبازا ليخبز له في
بيته فقبر دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز
من التنور ومن استأجر طبائحا ليضبخ له طعاما للوليمة فالعرف
عليه ومن استأجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه
عند ابي حنيفة وقالوا ربحهما الله تعالى لا يستحقها حتى يشرجه ٩

واذا قال للخطاط ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم وان
خطته روميا فبدرهمين جازواى العاملين عمل يستحق الاجرة وان
قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان
خطه اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله ٩ عند ابى حنيفة
رحم الله ولا يتجاوز به نصف درهم وقالارحمهما الله الشرطان
جائزان وايهما عمل استحق الاجرة وان قال ان سكنت في هذا
الدكان عطارا فبدرهم في الشهر وان سكنته حدادا فبدرهمين
جازواى الامرين فعل استحق المسمى فيه عند ابى حنيفة رحم الله
وقالارحمهما الله الاجارة فاسدة ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم
فالعقد صحيح في شهر واحد وفاسد في بقية الشهور الا ان يسمى
جمله الشهور معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد
فيه ولزمه ولم يكن للوجر ان يخرج منه على ان ينقضى الشهر المستأجر
وكذلك حكم كل شهر يسكن في اوله ساعة واذا استأجر دارا
شهر بدرهم فسكن شهرين فعليه اجرة الشهر الاول ولا شيء عليه
من الشهر الثاني واذا استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان
لم يسكن كل شهر من الاجرة ويجوز اجرة الحمام والحمام
ولا يجوز اخذ اجرة عشب النيس ولا يجوز الاستيجار اخذ عشب
النيس ولا يجوز الاستيجار على الاذان وتعليم القرآن ٦ والحج
والغناء والنوح ولا يجوز اجارة المشاع عند ابى حنيفة
رحم الله الا من الشريك وقالارحمهما الله اجارة المشاع
جائزة ويجوز استيجار الظئير ٦ باجرة معلومة ويجوز بضعاها
وكسوتها وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها فان حبلت كان لهم
ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من ابنها وعليها ان تعطي
طعام الصبي وان ارضعته في المدة بائن شاة فلا اجرة لها وكل صانع
لعمله اثنى العين كالنصار والصباغ فله ان يحبس العين بعد الفراغ
من عمله حتى يستوفى الاجرة ومن ليس لعمله اثنى العين فليس له
ان يحبس العين بالاجرة كالحائك والملاح واذا اشترط على الصانع

٩ ولا يصح الشرط
الثاني خلافا لهما فيجب
ماسمى من نصف درهم
عندهما ولو خاطه في
اليوم الثالث فاجر المثل
عندهما (قهستاني)
٦ وكذا الامامة والفقاة
والاصل ان كل طاعة
يختص بها المسلم لا يجوز
الاستيجار عليه وبعض
مشايخنا استحسنوا الا
جارة على تعليم القرآن
اليوم لانه ظهر التواني
في الامور الدينية في
الامتناع بضيع حفظ
القرآن وعليه الفتوى
(كشف)

٢ اى ويجوز استيجار
الظئر مدة معلومة بطعامها
وكسوتها وان لم يوصف
كل منهما وح وجب
الوسط منهما او قال لا يصح
اذا لم يوصف والاو
استحسن (قهستاني)

٩ اي اجر شخص مماثل له في ذلك والاعتبار فيه زمان الاستيجار كافي وقف الظهيرية وليكن الاستيجار من جنس الدراهم والدنانير لا من جنس السمي ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يعطى وان كان السبب حراما كافي الميتة وفيه اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغا ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة السمي او غيره ثم استثنى ما اذا سمي فقال لايزاد على السمي فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالسمي كما في الكرمانى (فهستانى)

ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يستأجر من يعمل به واذا اختلف الخياط والصباغ وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب للخياط امرتك ان تعمله قباء وقال الخياط قيصا او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه احمر فصبغه اصفر فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه فان حلف فالخياط ضامن واذا قال صاحب الثوب علمتهلى بغير اجرة وقال الصانع باجرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له حر يقار فله الاجرة وان لم يكن له حر يقار فلا اجرة له وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الصانع متعطل بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله مع يمينه انه عمله باجرة والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل ٩ لا يجاوز به السمي واذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها فان غصبها فاصب من يده سقطت الاجرة وان وجد بها عيبا يضر بالسكنى فله الفسخ واذا خربت الدار او انقطع شرب الضيعة او انقطع الماء عن الرضى انفسخت الاجارة ^{انما الارض التي يزرع بها فانقطع ماؤها} ولم يقدّر ما سكن او استعمل الرضى واذا مات احد المتعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة وان كان عقدها لغيرها لم تنفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة كما في البيع وتنفسخ الاجارة بالاعذار كن استأجر دكانا في السوق لينجز فيه فذهب ماله او كن أجرة دارا او دكانا ثم افلس فلزمته ديون لا يقدر على قضائها الا من ثمن ما أجرة فسخ القاضى العقد وباعها في الدين او كن استأجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من السفر فله ان يفسخ الاجارة فهو عذر وان بدا للمكاري من السفر فليس ذلك بعذر

كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للمجار وليس للشريك في الطريق والشرب والمجار شفعة مع الخليط فان سلم الخليط فاشفعة للشريك

في الطريق

في الطريق فان سلم اخذها الجار والشفعة تجب بعقد البيع
وتستقر بالاشهاد وعملك بالاخذ اذا صلحها المشتري او حكم بها
حاكم واذا علم الشفع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة
ثم ينهض منه فيشهد على البائع ان كان المبيع في يده او على
المبتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفעתه ولم تسقط
بالتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد ان تركها من غير عذر
شبرا بعد الاشهاد بطلت شفעתه والشفعة واجبة في العقار
وان كان مما لا يقسم كالجم والرحى والبئر والدور الصغار
ولا شفعة في البناء والخل اذا بيع بدون العرصه ولا شفعة
في العروض والسفن والمسلم والذي في الشفعة سواء واذا
ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة
في الدار التي يتزوج الرجل عليها او تخال المرأة بها او ساجر
بها دارا او يصلح بها من دم عمد او يعق عليها عبدا
او يصلح عنها بانكار او سكوت فان صالح عليها باقرار
وجبت فيه الشفعة واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى
الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه عنها فان اعترف
بملكه الذي يشفع به والا كلفه بإقامة البينة فان عجز عن البينة
استخلف المشتري بالله ما يعلم انه مالك الذي ذكره مما يشفع به
فان نكل عن اليمين او قامت للشفيع بينة سأل القاضي هل ابتاع
ام لا فان انكر الابتاع قيل للشفيع اقم البينة فان عجز عنها
استخلف المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما يستحق على في هذه الدار
شفعة ويجوز المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثن
الى مجلس القاضي واذا قضى القاضي له بالشفعة رآه احضار
الثن وللشفيع ان يرد الدار بخيار العيب وارؤية وان حضر الشفع
البائع والمبيع في يده فله ان يخصمه في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة
حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي بالشفعة على
البائع ويجعل العهدة عليه واذا ترك الشفع الاشهاد حين علم

٧ يعني ان عجز الشفع عن
اقامة البينة على ان الدار
التي في يده ملكه استخلف
القاضي المشتري على العلم
بالله ما تعلم ان الدار التي
في يد الشفع ملكه وانما
يستخلفه اذا طلب الشفع
ذلك لانه حقه لانه ادعى
على المشتري يعني لو اقر به
المشتري رآه وانما يستخلف
على العلم لاعلى البينات لانه
استخلاف على فعل الغير
والاصل فيه قوله عليه
السلام لليهود في القسامة
ليخلف منكم خمسون رجلا
خمسین يمينا بالله ما قتلناه
ولا علمنا له قاتلا فكان
ذلك اصلا في ان اليمين
اذا كانت على فعل المدعي
عليه كانت على البينات
واذا كانت على فعل الغير
كانت على العلم
(خاتمة البيان)

الذي
لزمه

٣ معناه اذا مات الشفيع بعد البيع قبل القضاء بالشفعة واذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن وقبضه لا يبطل شفيعته في حق الورثة فيأخذون العقار بما اخذه المشتري (كشف)

٦ صورته ان يقول الرجل للمشتري عن البائع على انه ان ظهر مستحق لهذا المبيع فعلى الثمن الذي ادبته لا يكون لهذا المضا من ان يبطل الشفعة اذا كان شفيعا (مشكلات)

٩ اى اذا قال المشتري اشتريت بالفين وقال الشفيع اشتريت بانف فالقول قول المشتري مع يمينه لان الشفيع يدعى على المشتري استحقاق المبيع بما يذكره من الثمن والمشتري ينكره فالقول قول المنكر مع يمينه ولا يجب التعالف هنا (شرح)

بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته وكذلك ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد المتعاقدين ولا عند العقار وان صالح من شفيعته على عوض اخذه بطلت الشفعة ويرد العوض واذا مات الشفيع ٣ بطلت الشفعة واذا مات المشتري لم تسقط الشفعة وان باع الشفيع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفيعته ووكيل البائع اذا باع وهو الشفيع فلا شفعة له وكذلك ان ضمن الشفيع الدرك ٦ عن البائع ووكيل المشتري اذا ابتاع وهو الشفيع فله الشفعة ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فان اسقط البائع الخيار وجبت الشفعة وان اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها ولكل واحد من المتعاقدين الفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى الذمي دارا بخمر او خنزير وشفيعها ذمي اخذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير ولا شفعة في الهبة الا ان تكون بم عوض مشروط واذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن ٩ فالقول قول المشتري فان اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع عندناي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله البينة بينة المشتري واذا ادعى المشتري ثمنا اكثر وادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك حطا عن المشتري وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول البائع واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن بسقط ذلك عن الشفيع وان حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم يلزم الزيادة للشفيع واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر باختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفيع بقيته وان اشترى بها بمكبل او موزون اخذها بمثله وان باع عقارا بعقار اخذ الشفيع بكل واحد منهما بقيمة الآخر واذا باع الشفيع اتىها بيعت بالف فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باقل

من ذلك او بحنطة او شعير قيمتها الف او اكثر فتسليمه بالغل ٦
وله الشفعة وان بان انها بيعت بدinar قيمتها الف فلا شفعة له
واذا قبل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة
ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم في الشفعة الا ان يسلمها الى
الموكل واذا باع دارا الامقيدار ذراع في طول الحد الذي يلي
الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع منها سهما بثن ثم ابتاع بقيتها
فالشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني واذا ابتاعها بثن ثم
دفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالثن دون الثوب ولا تكرر
الحيلة في اسقاط الشفعة عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد
رحمده تكرر واذا بنى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة
فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثن وقيمة البناء والغرس مقلوما
وان شاء كلفه المشتري بقلعه وان اخذها الشفيع فبني او غرس
ثم استحق رجوع بالثن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا تهدمت
الدار او احترقت بناؤها او جف شجر البستان بغير عمل احد
فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ٣ وان
نقض المشتري البناء قبل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بمحصنها
وان شئت فدع وليس له ان يأخذ النقص ومن ابتاع ارضا
وعلى نخلها ثم اخذها الشفيع بثمرها ٩ فان جدد المشتري سقط
عن الشفيع حصته واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رآها
فله خيار الرؤية فان وجد بها عيبا فله ان ردها به وان كان
المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع بثن مؤجل فالشفيع
بالخيار ان شاء اخذها بثن حال وان شاء صبر حتى ينقض
الاجل ثم يأخذها واذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة
لجارهم بالقسمة واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها
المشتري بخيار رؤية او شرط او يعيب بقضاء قاض فلا شفعة
للشفيع وان ردها بغير قضاء قاض او تقايلا فالشفيع الشفعة

٦ لانه انما سلم لاستكشاف
الثن واذا اظهر ان الثمن
اقل منه فله الاخذ واذا
ظهر انها بيعت بجنس آخر
مما ثبت في الذمة ككيل او
موزون فله ان يرغب في
اخذها لقدرته على ذلك
(كشف)

٣ لان البناء والغرس
تابع حتى يدخلا في البيع
من غير ذكر فلا يقابلها
شيء من الثمن حتى بصيرا
مقصودين بخلاف ما اذا
فرق نصف الارض من
حيث يأخذ الباقي بمحصنه
(كشف)

٩ معناه اذا ذكر الثمرة في
البيع لان الثمرة وان كان
تبعا للنخل من وجه باعتبار
اتصاله به خلقة ولكن
الاتصال لما كان للقطاع
اتهاء صار كزرع لم
يدخل بالذكر (كشف)

كتاب الشركة

الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود فشركة
الاملاك العين الذي يرثها رجلان او يشترىانها فلا يجوز لاحدهما
ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب
صاحبه كالاجنبي (والضرب الثاني شركة العقود وهي على
اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الوجوه ^{او ينسأ} فاما شركة
المفاوضة فهي ان يشترك الرجلان فيسأويان في مالهما ونصرفهما
ودينهما فيجوز بين الحريين المسلمين البالغين العاقلين ولا يجوز
بين الحر والمملوك ٧ ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر
وتعقد على الوكالة والكفالة وما يشتره كل واحد منهما
يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد
من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالآخر ضامن له
فان ورث احدهما مالا مما تصح فيه الشركة او وهب له ووصل
الى بدء بطلت المفاوضة وصارت الشركة ٩ عنانا ولا تعقد
الشركة ^{اي الشركة} الا للدراهم والدينار والفلوس النافقة ولا يجوز فيما
سوى ذلك الا ان يشاعل الناس به كالتبر والنفقة فتصح الشركة
بهما وان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف
ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة (واما شركة العنان
فتعقد على الوكالة دون الكفالة ويصح التفاضل في المال ويصح
ان ينسأويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان يعقدها كل واحد
منهما ببعض ماله دون بعض ولا تصح الا بما بينا ان المفاوضة تصح به
ويجوز ان يشتركا ومن جهة احدهما دينان ومن جهة
الآخر دراهم وما اشتره كل واحد منهما للشركة طوب
بئنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك
مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتريا شيئا بطلت الشركة
وان اشترى احدهما بماله شيئا وهلك مال الآخر قبل
الشري فالشري بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه

فان الحر البالغ يستقل
بالتصرف والكفالة
والمملوك لا يملك شيئا
منهما الا باذن مولاه والصبي
لا يملك الكفالة وان اذن له
الولي ولا يملك التصرف
باذنه والكافر اذا اشترى
خرا او خنزيرا لا يقدر المسلم
ان يبعه ومن شرطها
ان يقدر على بيع ما اشتره
شريكه لكونه وكيله
في البيع والشراء (درر)
٩ قوله وصارت الشركة
عنانا للامكان فان المساواة
ليس شرط فيه قيد بقوله
ما لا يصح فيه الشركة لانه
لو ملك مالا لا يصح فيه
الشركة كالعقار
والعروض لا يبطل
المفاوضة لانه لا يصح
فيهما شركة المفاوضة
ولا يشترط المساوات
فيهما (كشف)

٧ وقال زفر والشافعي

لا يجوز لان الربح فرع المال
ولا يقع الفرع على الشركة
الا بعد الشركة في الاصل
وانه بالخلط ولنا ان معنى
عقد الشركة ان يكون
كل منهما وكيلا عن
صاحبه في الشراء بالمال
الذي عينه للشركة وهذا
يحصل بدون الخلط

(كشف)

٣ قوله على قدر رأس المال
كما اذا اشترط في الشركة
دراهم مسماة من الربح
لاحدهما فيفسد الشركة
فيكون الربح بقدر المالك
حتى لو كان المال نصفين
وشرط الربح ثلثا فالشرط
باطل فيكون الربح نصفين

(صدر الشريعة)

٩ وهي من الضرب في
الارض وهو السبر قال الله
تعالى وآخرون يضربون
في الارض اى يسيرون
للتجارة وفي الشرع عبارة
عن دفع المال الى الفقير
ليصرف فيه ويكون الربح

بينهما على ما شرطا

(شرح)

بحصته من ثمنه ويجوز الشركة وان لم يخلطوا المال بل ولا يصح
الشركة اذا اشترط لاحدهما دراهم مسماة من الربح ولكل
واحد من المتفاوضين وشريكي العنان ان يبضع المال ويدفعه
مضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويهرن ويستترهن ويستأجر
الاجنبي عليه ويبيع بالتقعد والتسبئة ويده في المال بد امانة
(واما شركة الصنائع فالحياطان والصباغان يشتركان على
ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وما يتقبله
كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه فان عمل احدهما
دون الآخر فالكسب بينهما نصفان) (واما شركة الوجوه
فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا
فيصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الاخر فيمشتريه
فان شرطا ان يكون المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز
ان يتفاضلا فيه وان شرطا ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالربح
كذلك ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد
وما اصطاده كل واحد منهما او احتطبه فهو له دون صاحبه
واذا اشتركا لاحدهما بغل وللآخر راوية كاستقى عليها الماء
والكسب بينهما لم يصح الشركة والكسب كله للذي استقى الماء
وعليه اجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب
الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالربح فيها
على قدر رأس المال ٣ ويبتلى شرط التفاضل واذا مات
احد الشريكين او ارتد ولحقه بد الحرب بطلت الشركة وليس
لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه فان اذن
كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكوته فادى كل واحد منهما
فالثاني ضامن سواء علم باداء الاول او لم يعلم عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال رحمه الله تعالى ان لم يعلم لم يضمن

كتاب المضاربة ٩

٦. وركنها الايجاب
والقبول بان يقول دفعت
اليك هذا المال مضاربة
او معاملة او خذ المال
واعمل به على ان مارزق
الله تعالى بيننا نصفان
ونحو ذلك من الالفاظ
التي تثبت بها المضاربة
والقبول بان يقول المضارب
قبلت ونحوه (درر غرر)
٩ قوله دراهم مائة
وذلك ان المقصود من
عقد المضاربة هو الشركة
في اربح فاذا اشترط
لاحد هما دراهم مائة
كالمائة ونحوها يفسد
المضاربة لان شرط ذلك
يفضي الى قطع الشركة
لانه ربما لا يكون الربح
الا ذلك القدر فلا يبقى
للآخر شيء من الربح
(غاية البيان)

المضاربة عقد على الشركة في الربح مال من احد الشرعيين وعمل
من الآخر ٦ ولا تصح المضاربة الا بالمال الذي بينا ان الشركة
تصح به ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يسهق
احدهما منه دراهم مائة ٩ ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب
ولا يدرب المال فيه فاذا صححت المضاربة مطلقة جاز للمضارب
ان يشتري ويبيع ويسافر ويبضع ويوكل وليس له ان يدفع
المال مضاربة الا ان يأذن له رب المال في ذلك او يقول له اعمل
برأيك وان خصص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة
بعينها لم يجز له ان يتجاوز عن ذلك وكذلك ان وقت المضاربة
بعينها جاز وبطل العقد بمضيها وليس للمضارب ان يشتري
ابارب المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى بهم كان مشتريا
لنفسه دون المضاربة وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري
من يعق عليه وان اشترى بهم ضمن مال المضاربة وان لم يكن
في المال ربح جاز له ان يشتريهم فان زادت قيمتهم عتق نصيبه
منهم ولم يضمن رب المال شيئا ويسعى المعتق رب المال في قيمة
نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة على غيره ولم يأذن
له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني
حتى يربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول المال لرب المال واذا
دفع اليه مضاربة بالنصف فاذن له ان يدفعها مضاربة
فدفعها باناث جاز فان كان رب المال قال له على ان مارزق الله
تعالى بيننا نصفين فله رب المال بنصف الربح وللمضارب الثاني
ثلث الربح وللاول السدس وان كان قال على ان مارزقك
الله بيننا نصفين فله المضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال
والمضارب الاول نصفان فان قال على ان مارزق الله فلي
نصفه فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فلا يبقى نصف الربح
ولرب المال النصف ولا شيء للمضارب الاول فان شرط للمضارب
الثاني ثلثي الربح فله رب المال نصف الربح وللمضارب الثاني

٤ إذا كان الربح ستة مائة
ثبت مائة لرب المال وثلثمائة
للمضارب الثاني ويضمن
المضارب الاول سدسه في
مال الثاني ^{سدد}

٩ اى عن البيع لان حق
المضارب قد ثبت في الربح
ولا يظهر حقه من الربح
الا بالبيع ليعلم قدر الزيادة
من الربح على رأس المال
(كشف)

٢ لان الانسان قد يعجز
عن المباشرة بنفسه على
اعتبار بعض الاحوال
بان كان مريضاً او شيخاً
فاثماً او رجلاً ذوا جهة
لا يتوالى الامور بنفسه
فيحتاج الى ان يوكل به
غيره فيكون بسبيل منه
دفعاً لحاجته (هداية)

٣ والمراد بالخصومة هو
الجواب للخصم لان الخصومة
مذمومة شرعاً (كشف)

نصف الربح ويضمن المضارب الاول للمضارب الثاني مقدار
سدس الربح من ماله ٤ واذا مات رب المال او المضارب بطلت
المضاربة واذا ارتد رب المال عن الاسلام ولحق بدار الحرب
بطلت المضاربة وان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى
اشترى او باع فتصرفه جائز وان علم بعزله والمحل عروض في يده
فله ان يبيعها لايمنعه العزل من ذلك ٩ ثم لا يجوز ان اشترى
بثمنها شيئاً آخر وان عزله ورأس المال دراهم او دينار قد نفقت
فليس له ان يتصرف فيها واذا افترقا في المال ديون وقدر ربح
المضارب فيه اجبره الحاكم على اقتضاء الديون وان لم يكن في
المال ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له واكل رب المال في الاقتضاء
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال فان
زاد الهلاك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا
يقسمان الربح والمضاربة على حالها ثم هلك المال كله او بعضه
تراد الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل شيء كان
بينهما وان نقص من رأس المال لم يضمن المضارب وان كانا
اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها فهلك المال او
بعضه لم يتراد الربح الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد
والنسيئة ولا يتزوج عبداً ولا امة من مال المضاربة

كتاب الوكالة

الوكالة كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان
يوكل به غيره ٢ ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر
الحقوق وباتيانها ويجوز بالاستيفاء الا في الحدود والقصاص
فان الوكالة لا تصح باستيفائهما مع غيبة الموكل عن المجلس
الا بحضور الموكل وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز
التوكيل بالخصومة ٣ الا برضاء الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً
او غائباً مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله

يجوز التوكيل بغير رضا الخصم ومن شرط الوكالة ان يكون
 الموكل من تلك التصرف ويلزمه الاحكام والوكيل من يعقل
 البيع ويقصده واذا وكل الحر البالغ او المأذون مثلها جاز
 وان وكلا صبيًا محجورًا يعقل البيع والشراء او عبداً محجوراً
 جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكليهما والعقد الذي يعقدها
 الوكلاء على ضربين كل عقد بضيقه الوكيل الى نفسه مثل البيع
 والشراء والا جارة فحقوق ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون
 الموكل فيسلم البيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى
 ويقبض البيع ويخاصم في العيب وكل عقد بضيقه الوكيل
 الى موكله كالنكاح والخلع والصلح من دم العمد فان حقه
 يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر
 ولا يلزم وكيل المرأة تسليحها واذا طلب الموكل المشتري بالثمن
 فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه
 ثانياً ومن وكل رجلاً بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته
 ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رأيت
 واذا اشترى الوكيل وقبض المبيع ثم اطلع على عيب فله ان
 يردّه بالعيب مادام المبيع في يده فان سلمه الى الموكل لم يردّه الا
 باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف او السلم فان فارق الوكيل
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل
 واذا دفع الوكيل بالشئ الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان
 يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حبسه هلك من
 مال الموكل ولم يسقط من الثمن وان يحبس حتى يستوفي الثمن
 فان حبسه فهلك في يده كان مضموناً ضمان الرهن عند ابي
 يوسف رحمه الله وضمن المبيع عند محمد رحمه الله واذا وكل رجل
 رجلاً فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر
 الا ان يوكلها بالخصوص او بطلاق زوجته بغير عوض او يعتق
 عبده بغير عوض او يرد وديعة عنده او يقضاه دين عليه وليس

٦ وتعني كونه مضموناً
 ضمان المبيع كونه مضموناً
 بالثمن قل او اكثر لان الوكيل
 كالبايع من الموكل فكان
 حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط
 الثمن بهلاكه وعند زفر كان
 المبيع مضموناً بضمان الغصب
 يعني بقيته لان الحبس منع
 بغير حق ومرة الخلاف
 تظهر فيما اذا كان الثمن
 خمسة عشر وقيمة المبيع
 عشرة يرجع الوكيل بخمسة
 على الموكل عند من يقول
 بضمان الغصب والرهن
 ولا يرجع عند من يقول
 بضمان المبيع ولو كان الثمن
 عشرة وقيمة المبيع خمسة
 عشر يرجع الموكل بخمسة
 على الوكيل عند من يقول
 بضمان الرهن او المبيع
 (كشف)

٩ والجنون المطبق عند أبي
يوسف بقدر شهر في رواية
او اكثر من يوم وليلة في
رواية عنه وعند محمد
مقدار حول كامل قيد
الجنون بالمطبق لانه ان كان
ليلته كالانعام لا يبطل الوكالة
(كشف)

٦ لأن اللفظ مطلق عن
قيد الافتراق والاجتماع
لانه لو باع الكل بمن النصف
جاز عنده فاذا باع النصف
به فاولى وقال لا يجوز لانه
غير متفارق لما فيه من ضرر
الشركة الا ان يبيع الباقي
قبل ان يختصم الا ان يبيع
النصف وسيلة الى الامثال
بان لا يجد من يشتريه بجهة
فيحتاج الى ان يفرق فاذا باع
الباقي نقص البيع الاول
تبين انه وقع وسيلة فاذا
لم يبع ظهر انه لم تقع
وسيلة فلا يجوز
(كشف)

للوكيل ان يوكل فيما وكل به الا ان يأذن له الموكل او يقول له اعمل
برأيتك فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله بحضرة جاز وان
عقد بغير حضرة فاجازه الوكيل الاول جاز وللوكيل ان يعزل
الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على وكالة وتصرفه
جائز حتى يعلم وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا
ولحاقه بدار الحرب مرتدا واذا وكل المكاتب رجلا ثم عجز
او المأذون له فحجج عليه او الشريك كان فافترا فهذه الوجوه
كلها تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا مات الوكيل او
جن جنونا مطبقا بطلت وكالته وان لحق بدار الحرب مرتدا
لم يجوز له التصرف الا ان يعود مسلما ومن وكل رجلا بشئ ثم
يتصرف الموكل بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل
بالباع والشري لا يجوز له ان يعقد عند أبي حنيفة رحمه الله مع
ابيه وجده وولده وولد ولده وزوجته وعبد ومكاتبه وقال ابو
يوسف ومحمد رحمه الله يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا في عبده
ومكاتبه والوكيل بالبائع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة
رحمه الله وقال لا يجوز بيعه بثمن لا يتغابن الناس في مثله والوكيل
بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة والزيادة يتغابن الناس في مثلها
ولا يجوز بما لا يتغابن الناس في مثلها والذي لا يتغابن الناس فيه
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين واذا ضمن الوكيل بالبائع الثمن عن
المتاع قضائه باطل فاذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند
أبي حنيفة رحمه الله ٦ وان وكله بشراء عبد واشترى نصفه
فالشراء موقوف فان اشترى باقيه لزمه الموكل واذا وكله بشراء
عشرة ارطال لثم بدرهم فاشترى عشر بن رطل بدرهم من لثم
يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بن نصف درهم عند أبي
حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يلزمه العشرون وان وكله
بشراء شئ بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه وان وكله بشراء عبد
بغير عينه فاشترى عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نوبت الشراء للوكيل

٤ أى يضيف العقد الى
الموكل ولا يشترط النقد
من ماله والتفصيل فيه انه
اذا قال الوكيل نوبت
الشراء لموكلى فهو
للموكل وان اشترى بماله
وان قال اشترته بدراهم
موكلى فهو للموكل وان
لم يتقدم من مال الموكل
وان قال اشترته بمالى
فهو للوكيل وان قال
اشترته بكذا دراهم فان
نواها للموكل فهو له وان
نواها لنفسه فلتنفسه
(كشف)

٨ وهو الذى لا يسقط عن
المديون الا بادائه او
بالابراء وقيد الدين بالصحة
احترازاً عن بدل الكتابة
لانه يسقط بدونهما وهو
السقوط بعجز المكاتب
من ولائه فلا يجوز الكفالة

(كشف)

الكفيل
ضامن
المكفول عنه
مديون
المكفول
هو اسم مشترك بين النفس والمال

او يشتر به بمال الموكل ٥ والوكيل بالخصومة وكيل بقبض
عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله والوكيل بقبض
الدين وكيل بالخصومة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله واذا اقر
الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز
اقراره عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز
اقراره عليه عند غير القاضي ومن ادعى انه وكيل الغائب
في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه فان حضر
الغائب وصدقه جاز والا دفع اليه الغريم الدين ثانياً ورجع
به على الوكيل ان كان باقياً في يده وان قال انى وكيل بقبض
الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه

كتاب الكفالة

الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس
جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وتنعقد اذا قال تكفلت
بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او برأسه او بنصفه
او بثلثه وكذلك ان قال ضمنته او هو على اولى اوتانا به زعيم
او قبيل به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه
لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت فان احضره والا حبسه
الحاكم واذا احضره وسلمه في مكان يقدر المكفول له على محاكمته
برىء الكفيل من الكفالة واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس القاضي
فسلمه في السوق برىء وان كان في برية لم يبرأ واذا مات المكفول به
برىء الكفيل بالنفس من الكفالة وان تكفل بنفسه على انه ان لم
يؤاف به في وقت كذا فهو ضامن بماعليه وهو الف فلم يحضره
في الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا تجوز
الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند ابي حنيفة رحمه الله
واما الكفالة بالمال فجائزة معلوماً كان المكفول به او مجهولاً اذا كان
دينياً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه بالف درهم او بمالك

عليه

٩ من فرامة الثمن اذا
استحق المبيع من يد
المشتري والاول مثال
للمعلوم والثاني للمجهول
(كشف)

٦ لان براءة الاصيل
يوجب براءة الكفيل لان
الدين على الاصيل في
الصحيح
(كشف)

٤ لان الكفيل ليس بمدين
وانما عليه المطالبة
وبسقوط المطالبة عن
الكفيل لا يسقط الدين
عن المكفول عنه
(كشف)

٣ بان قال تكفلت عن
فلان على انه اذا قدم
زيد قانابري من الكفالة
والكفالة جائزة والشرط
باطل (شرح)

٢ اي بماليته على معنى
انه لو هلك قبل القبض
وجب عليه قيمته وانما
لم يصلح لان العقد قد
انفسخ بالهلاك فلا شيء
على الاصيل فانظرك في
الكفيل (قهستاني)

او بما يدركك في هذا البيع ٩ والمكفول له بالخيار ان شاء طالب
الذي عليه الاصل وان شاء طالب الكفيل ويجوز تعليق
الكفالة بالشرط مثل ان يقول ما بيعت فلانا فعلى او ما ذاب لك
عليه فعلى او ما غصبك فلانا فعلى واذا قال تكفلت بمالك عليه
فقامت البينة بالف عليه ضمنه الكفيل فان لم تقم البينة فالقول
قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما اعترف به فان اعترف المكفول
عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بامر
المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامره رجع بما يؤدي عليه وان
كفل بغير امره لم يرجع بما يؤدي وليس للكفيل ان يطالب المكفول
عنه بالمال قبل ان يؤدي عنه فان لوزم بالمال كان له ان يلزم
المكفول عنه حتى يخلصه واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او
استوفى منه برئ الكفيل ٦ وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ٤
ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط ٣ وكل حق لا يمكن
استيفاؤه من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحبوس والقصاص
واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز وان تكفل عن البائع للمبيع
لم تصح ٢ ومن استأجر دابة للحمل فان كانت بعينها لم تصح الكفالة
بالحمل وان كانت بغير عينها جازت الكفالة ولا تصح الكفالة الا
بقبول المكفول له في مجلس العقد الا في مسئلة واحدة وهي
ان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من الدين فتكفل به
مع غيبة الغرماء بجزا واذا كان الدين على اثنين وكل واحد
منهما كفيل ضامن عن الاخر فاذا ادى احدهما لم يرجع به على شريكه
حتى يزيد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة واذا تكفل اثنان
عن رجل بالف على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فاذا ادى احدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا ولا
يجوز الكفالة بمال الكتابة سواء حر تكفل به او عبد واذا
مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرماء
لم تصح الكفالة عند ان حنيفة رحمه الله وعندهما تصح

✽ كتاب الحوالة ✽

الحوالة جائزة بالدبون وتصح برضاء المحيل والمحتمل له والمحتمل عليه وإذا تمت الحوالة برى المحيل من الدبون ولم يرجع المحتمل له على المحيل الا ان يتوهم حقه والتوى عند ابى حنيفة رحمه الله باحد الامرين اما ان يجمد الحوالة ويحلف ولا يثبته عليه او يموت مغللاً وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله هذان وجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه في حال حيوته واذا طالب المحتمل عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال المحيل احدثت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه بمثل الدين وان طالب المحيل المحتمل له بما حاله به فقال انما احدثت لتقبضه لي وقال المحتمل بل احدثت بدين لي عليك فالقول قول المحيل مع يمينه وبكره السفاتج وهو فرض استفادته المقرض امن خطر الطريق

✽ كتاب الصلح ✽

الصلح على ثلاثة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بمال وان وقع عن مال بمنافع فيعتبر بالاجارات والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لاقتداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة واذا صالح عن دار لم يجب فيها الشفعة واذا صالح على دار وجبت فيها الشفعة واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح منه رجع المدعى عليه بحصته ذلك من العوض واذا وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى بالخصومة ورد العوض وان استحق بعض ذلك رد حصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقا في دار ولم يبينه فصولح من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقى والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع

٩ وصورته ان يقول الرجل للطالب ان لك على فلان كذا فاحتله على فرضي بذلك الطالب صحت الحوالة وبرى الاصيل وصورة اخرى كفل رجل عن آخر بغير امر بشرط براءة الاصيل وقبل المكفول له ذلك صحت الكفالة (شرح)

٧ صورته ان يفرض رجل ماله خوفا من ضياع في الطريق ليرد عليه المستقرض في الموضع الامن وانما كره لما روى انه عليه السلام نهى عن قرض جر نفعا وانما اورده في الحوالة لانه حال الخطر المتوقع على المستقرض فيكون في معنى الحوالة (كشف)

وجناية العمد والخطاء ولا يجوز من دعوى حد واذا ادعى رجل
على امرأة نكاحا وهي تتجعد فصالحته على مال بذلته حتى يترك
الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان ادعت امرأة نكاحا على رجل
فصالحها على مال بذلته لها لم يجز وان ادعى رجل على رجل انه عبده
فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعى في معنى العتق
على مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المدانة
لم يحمل على المعاوضة وانما يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط
باقيه كمن له على رجل الف درهم جياذ فصالحه على خمس مائة
زيوف جاز وصار كانه ابراء عن بعض حقه ولو صالحه على
الف مؤجلة جاز وكانه اجل لنفس الحق ولو صالحه على دنائير الى
شهر لم يجز ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمس مائة حالة
لم يجز ولو كان له الف درهم سود فصالحه على خمس مائة بيض
لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالحه لم يلزم الوكيل
٧ ما صالحه عليه الا ان يضمه ٩ والمال لازم للوكل فان صالح عنه
على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالح بمان وضمنه
تم الصلح وكذلك لو قال صالحتك على التي هذه تم الصلح وزمه
تسليمها اليه وكذلك لو قال صالحتك على الف وسلمها اليه وان قال
صالحتك على الف ولم يسلمها اليه فالعقد بوقوف فان اجازته المدعى
عليه جاز وزمه الالف وان لم يجزه بطل واذا كان الدين
بين الشر يكتن فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشر يكتن
بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء
اخذ نصف الثوب الا ان يضم له شريكه ربع الدين ولو
استوفى نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشاركه
فيما قبض ثم يرجعان على الغريم بالساقى ولو اشترى
احدهما بنصيبه من الدين سلعة كان لشريكه ان يضمه
ربع الدين واذا كان السلم بين الشر يكتن فصالح احدهما
من نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله

٧ يريد به اذا وكله بالصلح
عنه في موضع لا يكون فيه
الصلح بمعنى المعاوضة
كما اذا وكله ان يصالح غريمه
عن الالف التي عليه
بضمائة او وكله بالصلح
عن دم العمد او وكلته
المرأة بان يتخاها
من زوجها حينئذ المال
يلزم الموكل دون الوكيل
الا ان يضمه اما اذا وكلته
بالصلح عن مال بمال بان ادعى
رجل عليه عرضا وعقارا
فوكله بالصلح عنه على مال
فان المال لازم للوكيل
لان حقوق العقد هنا
على الوكيل دون الموكل
٩ اى يضم الوكيل (ح)
ما صالح عليه فيؤخذ
حينئذ الضمان بعقد لا بعقد
الصلح (ابن)

وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز الصلح ٩ واذا كانت
الشركة بين ورثة فاخر جوا احدهم منها بمال اعطوه اياه
والتركة عقار او عروض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا فان
كانت التركة فضة فاعطوه ذهابا او ذهابا فاعطوه فضة فهو كذلك
وان كانت التركة ذهابا وفضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب
او فضة فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك
الجنس حتى يكون نصيبه بمثله ولا زيادة بحقه من بقية الميراث
واذا كان في التركة دين على الناس فاذ خلوه في الصلح على ان
يخر جوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان
شرطوا ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليهم نصيب المصالح عنه
فالصلح جائز

كتاب الهبة

٩ وهذه المسئلة على وجوه
احدها ان الصلح
عن المجهول على معلوم
جائز وقد ذكرناه فان كان
ما صالح عنه معلوما
فهو اجوز واثنى مجوز
الصلح بالقليل والكثير
لانه مبسر بالبيع والبيع
يجوز بالقليل والكثير
وهو ظاهر في العقار
والعروض (شرح)

٢ اى ليس من شأنه
ان يقسم بمعنى انه لا يبقى
منفعة به بعد القسمة اصلا
كعبد واحد ودابة واحدة
او لا يبقى منفعة به بعد
القسمة من جنس الارتفاع
الذى كان قبل القسمة
كالبيب الصغير والحمام
الصغير والثوب الصغير
(درر)

الهبة تصح بالانجاب والقبول وتم بالقبض فان قبض الموهوب
له في المجلس بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الافتراق
لم تصح الا ان يأذن له الواهب في القبض وتعتقد الهبة بقوله
وهبت ونحلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا
الثوب لك واعزتك هذا الشيء وحلتك على هذه الدابة اذا
نوى بالجلان الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا بحوزة مقسومة
وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ٦ ومن وهب شقصا ^{الى مجموع} مشاعا
فالهبة فاسدة فان قسمته وسمته جاز ولو وهب دقيقا في حنطة
او ذهنا في سمس فالهبة فاسدة فان طحن وسلم لم يجوز اذا كانت
العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجدد فيها قبضا
واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد ^{او بالقبض} ولو وجد
فيها قبض فان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب واذا وهب لليتم
هبة فقبضها له وليه جاز فان كان في جراره فقبضها له
جائز وكذلك ان كان في حجر اجنبي ^{ربيبه} فقبضه له جائز
وان قبض الصبي الهبة بنفسه وهو يعقل جاز واذا وهب الاثنان

٧ الا انه يكره وقال الشافعي
لا رجوع فيها لاقوله
عليه السلام الواهب احق
بهبته ما لم ينب عنها
اي ما لم يعوض عنها
واما الكراهة فلقوله
عليه السلام العاقد في هبته
كالكلب يعود في قبضه
وهذا لاستباحه ح وفعل
الكلب بوصف بالقبض
لابلحمة

(ابن ملك)

٩ وهو تملك بطريق
الهبه بشرط الرد الى الممر
بالكسر متى مات الممر له
اي الموهوب له لان معنى
الممرى ان يقول ملكتك
هذه الدار مادمت حيا بناء
على الخطاب فاذا مات فهي لي
(كفاه)

٣ اي ان مات قبلك فهو لك
وهي اسم من الرقوب
وهو الانتظار فمكانه ينتظر
ان يموت المالك وهي باطلة
لانه تعليق التملك بخاطر
(شرح)

٤ كالتقدين وعروض
التجارة والسوايم فيصدق
بها دون غيرها لان الله
(ابن ملك)

من واحد دارا جاز وان وهب واحد من اثنين لم تصح عند
ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله تعالى تصح واذا وهب
لاجنب هبة فله الرجوع فيها ٧ الا ان يعوضه عنها او يزيد
زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج الهبة من ملك
الموهوب له وان وهب هبة لذى رحم محرم منه فلا رجوع
فيها وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر واذا قال الموهوب له
للوهاب خذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها او في
مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع وان عوضه اجنبى عن
الموهوب له متبرعا فقبض الواهب العوض سقط الرجوع واذا
استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق نصف
العوض لم يرجع في الهبة بشئ الا ان يرد ما بقى من العوض
ثم يرجع في كل الهبة ولا يصح الرجوع في الهبة الا بتراضيهما
او بحكم الحاكم واذا تلف العين الموهوبة ثم استحقها مستحق
فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ واذا وهب بشرط
العوض اعتبر التقابض في العوضين جميعا واذا تقابضا صح
العقد وكان في حكم البيع رد بالعيب وخيار الرؤية وتجب فيها
الشفعة وايضا قبضه من اقل من الاحكام ما يتعلق بهما اذ قبضا
والعمرى ٩ جائزة للمعمر له في حال حيوته ولو رثته بعد موته
والرقي ٣ باطلة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
وقال ابو يوسف رحمه الله جائزة ومن وهب جارية الاحلها
صح الهبة وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة لا تصح الا
بالقبض ولا تجوز الصدقة في مشاع الذى يحتمل القسمة واذا
تصدق على فقير بشئ جاز ولا يصح الرجوع في الصدقة
بعد القبض ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه ان يتصدق بجنس
ما تجب فيه الزكوة ٤ ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق
بالجمع ويقال له امسك منه مقدارا متفقاه على نفسك وعيالك الى ان
تكتسب مالا فاذا اكتسبت مالا تصدق بمثل ما امسكت لنفسك

كتاب الوقف

تعالى اوجب الصدقة بها فاعتبر ايجابه بايجاب الله تعالى (ابن ملك)

٩ وطريقة أن يريد
الواقف الرجوع بعد
ما سلمه إلى التولى تحتها
بعدم الزوم عند أبي
حنيفة رحمه الله فيخصمان
إلى القاضي فيفضي
بالزوم على قولهما فلزم
(ق)

٦ يعني فيما يحتمل القسمة
أما فيما لا يحتملها فيجوز
مع الشيوغ أيضا عند
محمد لأن بقاء الشركة يمنع
الخلوص لله تعالى ولأن
المهابة فيها في غاية القبح
بأن يقبر فيها الموتى سنة
ويتركها سنة ويصلى
فيها في وقت ويتخذ
اصطبلًا في وقت بخلاف
الوقف لا مكان الاستعمال
فيه وقسمة الغلة (م)
٣ لأن القسمة ليست بتملك
من جهته وإنما هي
تمييز الحقوق وتعديل
الانصباء فلذلك جازت
القسمة وإنما خص بذلك عند
أبي يوسف لأن عند
يجوز وقف المشاع وعند
محمد لا يجوز (ط)

لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى إلا أن يحكم به الحاكم ٩ أو يطلقه بعونه فيقول إذا مات فقد
وقفت دارى على كذا وقال أبو يوسف رحمه الله يزول الملك
بمجرد القول وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول الملك حتى يجعل
لوقف وليًا ويسلمه إليه وإذا صح الوقف على اختلافهم خرج
من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع
٦ جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد
رحمه الله لا يجوز ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى حتى يجعل آخر الجهة لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف رحمه
الله إذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم
يسمهم ويصح وقف العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول وقال أبو
يوسف رحمه الله إذا وقف ضبعة ببقرها وأكرتها وهم عبيده
جاز وقال محمد رحمه الله يجوز حبس الكراع والسلاح وإذا
صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه إلا أن يكون مشاعاً عند
أبي يوسف رحمه الله فيطلب الشريك القسمة فتصح مقاسمته ٣
والواجب أن يبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته شرط ذلك
الواقف أول بشرط وإذا وقف داراً على سكنى ولده فالعمارة
على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً آجرها
الحاكم وعمرها بأجرتها فإذا عمرت ردها إلى من له السكنى
وما انهدم من بناء الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة
الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى
عمارته فيصرفه فيها ولا يجوز أن يقسم بين مستحق الوقف وإذا
جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي
يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز وإذا بنى مسجداً لم يزل ملكه
عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقة ويأذن للناس بالصلوة
فيه فإذا صلى فيه واحد زال ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال
أبو يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلت مسجداً ومن

٦ وهو في اللغة اخذ الشيء
 قهرا ما لا كان او غيره وفي
 الشرع اخذ مال متقوم
 بغير اذن المالك بازالة يده
 عنه او قصرها كما اذا
 استخدم عبدا في يد مالكه
 ولو جلس على بساط
 غيره لا يكون غاصبا لان يد
 المالك لم تزل عنه ولا
 قصرت الان فعل المالك
 وهو البسط باق (ابن ملك)
 ٩ كما اذا نقل ثرا به ولم
 يصلح للزراعة لانه فعل
 في العين او انهدم الدار
 بسكناء لانه اتلاف وبه
 يضمن العقار اتفاقا

(ابن ملك)

٧ لان في الذبح اتلا فالبعض
 لا غرض من الشاة وهو الدر
 والنسل وابقاء لبعضها وهو
 اللحم وفي ذكر الشاة اشارة
 الى ان هذا الحكم في
 ما كولة اللحم واما اذا لم
 يكن ما كولة يضمن جميع
 قيمتها (ابن ملك)

بنى سقاية للمسلمين او خانغا يسكنه بنوا السبيل او رباطا او جعل
 ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابن حنيفة رحمه الله
 حتى يحكم به حاكم وقال ابو يوسف رحمه الله يزول ملكه بالقول
 وقال محمد اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 ودفنوا في المقبرة زال الملك

كتاب الغصب ٦

ومن غصب شيئا مما له مثل فهلك في يده فعليه ضمان مثله وان كان
 مما لا مثله فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المغصوبة فان ادعى
 هلاكها حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثم قضى
 عليه بدليها والغصب فيما ينقل ويحول واذا غصب عقارا فهلك
 في يده لم يضمنه عند ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله وقال محمد
 يضمنه وما نقص منه بفعله ٩ وسكناء ضمنه في قولهم جميعا واذا هلك
 المغصوب في يد الغاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه وان نقص
 في يده فعليه ضمان النقصان ومن ذبح شاة غير بغير امره فالحكمها
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه ٧ وان شاء ضمنه نقصانها
 ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا يضمن نقصانه وان خرق خرقا
 كبيرا يبطل مائة منفقته فلما لكة ان يضمنه جميع قيمته واذا تغيرت
 العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها
 زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها
 ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها وهذا كمن غصب
 شاة فذبحها وشواها او طبخها او غصب حنطة فطبخها
 او حديد فأتخذ سيفا او صفرا فعمله آنية وان غصب فضة
 او ذهب ففرض بهادراهم او دنائير او آنية لم يزل ملك مالكها عنها
 عند ابن حنيفة رحمه الله ومن غصب ساجدة فبني عليها زال ملك
 مالكها عنها ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب ارضا فغرس فيها
 او بنى قيل له اقلع الغرس والبناء وردّها الى مالكها فارضة فان كانت
 الارض تنقص بقلع ذلك فلمالك ان يضمن له قيمة البناء والغرس

٢ اى مستحق الفلغ ومعرفة ذلك بان يقوم الارض بلا بناء ويقوم ببناء أمور صاحبه بقلعه فيضمن مالك الغاصب بينهما امن التفاوت (ابن ملك) ٩ اى يحكم بانه صار ملكا للغاصب حتى لو ظهر المقتضوب صار الغاصب احق به خلافا للشافعى (ابن ملك) ٤ قال الامام بدر الدين الفرق بين الودبعة والامانة بالعموم والخصوص فالودبعة خاصة والامانة عامة وحل الخاص على العام صحيح دون عكسه فالودبعة هى الاستحفاظ قصدا والامانة هى الشيء الذى وقع في يده من غير قصد بان اخذت الربح ثوبا فالتفه في حجر رجل (شرح) ٩ وهى فى اللغة ما يترك عند الامين مشتق من الودع وهو الترك يقال له مودع يفتح الدال وتاثر كها مودع بكسرها (ابن)

مقلوعا ٢ ويكون له ومن غصب ثوبا فصبغه احمر او سويقا فلتته بيمين فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق ويسلمها للغاصب وان شاء اخذها وضمن مازاد الصبغ واليمن فيهما ومن غصب عينا فعينها فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب ٩ والقول فى القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك فاذا ظهرت العين وفيمنها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك او بينة اقامها او بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وان كان ضمنها بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ورد العوض وولد المصوبة ونماؤها وثمرتها البستان المقتضوب امانة فى يد الغاصب ان هلك في يده فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يطلبها مالكتها فيمنعها اياه وماتت الجارية بالولادة فهى فى ضمان الغاصب فاذا كان فى قيمة الولد وفاءه جبر نقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان واذا استهلك المسلم خرا الذمى او خنزيره ضمن قيمتها وان استهلكها المسلم على المسلم لم يضمن

كتاب الودبعة ٤

الودبعة ٩ امانة فى يد المودع اذا هلكت فى يده لم يضمنها وللمودع ان يحفظها بنفسه ويمن فى عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها ضمن الا ان يقع فى داره حريق فيسلمها الى جاره او يكون فى سفينة وهو يخاف الفرق فيلقيها الى سفينة اخرى وان خلطها المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها وان اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان انفق للمودع بعض ماله او هلك الباقي ضمن ذلك المودع وان انفق المودع بعضها ثم رد مثله فحاطه بالباقي فثلث ضمن الجميع واذا تعدى

المودع

العارية في اللغة مشتقة من
العريّة وهي العوطة وقيل
منسوبة الى العار لان طلبها
عارف على هذا يقال العارية
بالتشديد لان ياء النسبة
مشددة (شرح)

قوله اذا لم يرد به الهبة هذا
راجع الى مختك وحلتك
فاذا كان راجعا

لها يبغي ان يقال بهما
الا انه اراد كل واحد منهما
(م) ٩ اى دارى لك عمرى
سكنى فعمرى مفعول مطلق
بفعل محذوف تقديره اعمرتها
لك عمرى والعمرى جعل

الدار لا خدمة عمره وسكنى
تميز (صدر) ٩ قال فى
المهداية اذا وقت العارية
فرجع قبل الوقت صح
رجوعه ولكنه يكره لما
فيه من خلف الوعد ويضمن
مانقص البناء والغرس لانه
غرس بتوقيت المدة فكان
عليه الرجوع بالغرور ولانه
غره حيث وقت له والظاهر
هو الوفاء بالوعد فيرجع
عليه (شرح)

المودع فى الودعة بان كاتب دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا
فاستخذه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدى وردّها الى
يده زال الضمان فان طلبها صاحبها فبحده اياها ضمنها فان
عاد الى اعتراف لم يبرأ من الضمان وللودع ان يسافر بالودعة
وان كان له حل ومونة واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم
حضر احدهما وطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا عنداني
حقيقة رجه الله تعالى حتى يحضر الآخر وقال ابو يوسف
ومحمد رجهما الله تعالى يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند
رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر
ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان لا يقسم
جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر واذا قال صاحب الودعة
للودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها اليها لم يضمن وان قاله
احفظها فى هذا البيت فحفظها فى بيت آخر من الدار لم يضمن
وان حفظها فى دار اخرى ضمن

﴿ كتاب العارية ﴾

العارية جائزة وهى تملك المنافع بغير عوض وتصح بقوله
اعرتك واطعمتك هذه الارض ومختك هذا الثوب وحلتك
على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة ٢ واخذت هذا
العبد ودارى لك سكنى ودارى لك عمرى سكنى ٩ وللعير ان يرجع
فى العارية متى شاء والعارية امانة فى يد المستعير ان هلك بغير التعدى
لم يضمن المستعير وليس للمستعير ان يوجر ما استعاره فان آجره فهلك
ضمن وله ان يعيره اذا كان المستعار مما لا يختلف بالاختلاف المستعمل
وعارية الدراهم والدنانير والمكبل والموزون قرض واذا
استعار ارضا لبني فيها او يغرس جاز وللعير ان يرجع عنها
ويكفها فلع البناء والغرس فان لم يكن وقت العارية فلا ضمان
عليه وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت ضمن المعير
٣ للمستعير مانقص البناء والغرس بالقلع واجرة رد العارية

الامارية على المستعير واجرة رد العين المستأجرة على المورج واجرة
رد العين المغصوبة على الفاسب واجرة رد العين المودوعة
على المودع ^{واذا استعار} دابة فردها الى اصطلب مالكمها
فهلك لم يضمن وان استعار عينا وردّها الى دار المالك ولم يسلمها
اليه لم يضمن وان رد الودعة الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن
والله اعلم .

✽ كتاب اللقيط ✽

اللقيط ٨ حر ونفقته من بيت المال وان التقطه رجل لم يكن لغيره
ان يأخذه من يد غيره ادعى مدع انه ابنه فالتقول قوله مع يمينه وان ادعا
اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولى به واذا وجد
في مصر من امصار المسلمين اوفى قريته من قريبهم لقيط فادعى
ذمي انه ابنه ثبت نسبة منه وكان مسلما ٦ وان وجد في قرية من قرى
اهل الذمة اوفى بيعة او كنيسة كان ذميا ومن ادعى ان اللقيط
عبد او امته لم يقبل وكان حرا وان ادعى عبد انه ابنه ثبت
نسبه منه وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه
فهو له ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط
ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في ضاعة ويؤجره

✽ باب اللقطة ✽

اللقطة امانة في يد الملتقط اذا شهد الملتقط انه يأخذها
ليحفظها ويردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة
دراهم عرفها اياما وان كان عشرة فصاعدا عرفها شهرا
وان كانت مائة او اكثر عرفها حولا فان جاء صاحبها دفعها
والان تصدق بها فان جاء صاحبها وهو قد تصدق بها فهو
بالخيار ان شاء امضى الصدقة وان شاء ضمن الملتقط ويجوز
الالتقاط في الشاة والبقر والبعير ٣ فان انفق الملتقط عليها بغير
اذن الحاكم فهو متبرع وان انفق باذنه كان ذلك ديناً على
صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة
آجرها وانفق عليها من اجرتها وان لم يكن لها منفعة وخاف

✽ ان يستغرق ✽

٨ وهو في اللغة ما يلقط اي
يرفع من الارض فعمل
بمعنى مفعول ثم غلب على
الصبي المفقود وفي الشرع
اسم لمولود طريحة اهله
يخوف من الفقر او فرارا
من تهمة الزنا مضيعه آثم
(شرح)

٩ تبعاً للدار اما ثبتت نسبة
فهو استحسان ووجه
الاستحسان ان في اثبات نسبة
نفع له فوجب ان يصدق
عليه كنفقته وانما جعلناه
مسئلاً لان الكفر الحاق
ضرر به والنسب نفع له
فما يكسبه الضرر لا يجوز
عليه وما يحصل له فيه فهو
آثار فصحت دعواه فيما نفعه
ادون ما بضره (شرح)
٣ واذا اخاف عليها التلف
والضياع مثل ان يكون
البلد فيها الاسد والسباع
او حوالها اللصوص اما اذا
كانت مأمونة التلف لم
يأخذها (شرح)

ان تستغرق النفقة قيمتها باعها الحاكم وامر بحفظ ثمنها وان كان
الاصحح الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على مالِكها
واذا حضر مالِكها فللمنقط ان يمنعه منها حتى يأخذ النفقة ولقطة
الحل والحرم سواء واذا حضر الرجل فادعى ان اللقطة له لم يدفع اليه
حتى يقيم البينة فان اعطى علامتها حل للملقط ان يدفعها اليه
ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا يتصدق باللقطة على غني وان كان
الملقط غنيا لم يجز له ان ينتفع بها وان كان فقيراً فلا بأس
ان ينتفع بها ويجوز ان يتصدق بها اذا كان غنياً على ابيه
وابنه وامه وزوجته اذا كانوا فقراء

كتاب الخثي

اذا كان للولود فرج وذكر فهو خثي فان كان يبول من الذكر
فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان كان يبول
منها والبول يسبق من احدهما نسب الى الاسبق منهما وان كانا
في السبق سواء فلا يعتبر بالكثرة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى
وقال رحمه الله تعالى نسب الى اكثرهما ٣ واذا بلغ الخثي
وخرجت له الحية او وصل الى النساء فهو رجل فان ظهر له ثدى
كثدى المرأة ٤ او نزل له لبن في ثديه او حاض او حمل او امكن
الوصول اليه من جهة الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احدى
هذه العلامات فهو خثي مشكل واذا وقف خلف الامام قام
بين صف الرجال والنساء وتباعدت امة ٩ من ماله تحتته ان كان له
مال فان لم يكن له ابتاع له الامام من بيت المال امة فاذا اختنته باعها
ورد ثمنها الى بيت المال وان مات ابوه وخلف ابنا وخثي فالمال
بينهما عند ابى حنيفة على ثلثة اسهم للابن سهمان وللخثي
سهم وهوانثى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى في الميراث الا ان ثبت
غير ذلك وقال الخثي نصف ميراث الذكور ونصف ميراث الانثى
وهو قول الشعبي واختلفاً في قياس قوله فقال ابو يوسف رحمه الله
تعالى المال بينهما على سبعة اسهم للابن اربعة وللخثي ثلثة وقال

٣ بولاً لاكثره بدل على
انه هو المجدى في الاصل
كما ان السبق بدل على
ذلك ولان للاكثر حكم
الكل في اصول الشرع
فبتر جميع بالكثرة فان استويا
في الكثرة قالوا جميعاً لاعلم
لنا بذلك وهو مشكل

ينظر الى مباح. وهذا كله
قبل البلوغ (شرح)
٥ فان قيل ظهور الثدين
علامة مستقلة فلا حاجة
الى ذكر اللبن قيل ان
اللبن قد ينزل ولا يندى او
يظهر له ثدى بحيث لا يتميز
من ثدى الرجل فاذا
نزل اللبن وقع التميز فلهذا
قال او ظهر له ثدى
كثدى المرأة

(خدادي)

٩ لانه يباح للموكة ينظر
الى المرأة وهذا اذا كان
الخثي يشتهى اما اذا
كان لا يشتهى جاز للرجال
والنساء ان يحتنوا

(شرح)

محمد المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة وللنثى خمسة

﴿ كُتَابُ الْمَقْذُودِ ﴾

إذا غاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم أحي هو أم ميت
نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقوقه
وينفق على زوجته وأولاده الصغار من ماله ٩ ولا يفرق بينه
وبين امرأته فإذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد
حكما بموته واعتدت امرأته وقسم ماله بين ورثته الموجودين
في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه شيئا
ولا يرث المفقود ٧ من أحد مات في حال فقده إذا سبق

﴿ كُتَابُ الْأَبَاقِ ﴾

إذا أبق المملوك فرد رجلا على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام
فصاعدا فله عليه الجعل أربعون درهما وإن رده لأقل من
ذلك فبحسابه وإن كانت قيمته أقل من أربعين درهما قضى له
بقيته إلا درهما وإن أبق من الذي رده فلا شيء عليه ولا جعل
له ولا ينبغي أن يشهد إذا أخذه أنه يأخذه ليرد على صاحبه فإن
كان العبد الأبق رهنا فالجمل على المرنهين

﴿ كُتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٢ ﴾

الموات ما لا ينفع به من الأرض لا تقطاع الماء عنه أو أغلبه الماء
عليه أو ما شبه ذلك مما يمنع الزراعة إذا كان منها عاديا لا مالك
له أو كان مملوكا في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد
من القرية بحيث إذا وقف إنسان في أقصى العامر فصاح لم يسمع
الصوت فيه فهو موات ومن أحياء بإذن الإمام ملكه وإن أحياء
بغير إذنه لم يملكه عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا رحمه الله
يملكه ويملك الذي بالأحياء كما يملكه المسلم ومن حجر أرضا ولم
يعمرها ثلاث سنين أخذها الإمام منه ودفعها إلى غيره
ولا يجوز أحياء ما قرب من العامر بل يترك مري
لأهل القرية ومطرها لحصايدهم ومن حفر بئرا ٦ في قرية

٢ مرآة الدراهم
والدنانير المكيل والموزون
وأما عز وضه فلا يباع
لنفقته اتفاقا (ق)

٧ لما بينا أن المفقود حي في
حق نفسه ميت في حق
غيره فلهذا لم يستحق
من غيره ميراثا لكونه
ميتا (شرح)

٢ أراد أحياءها صورة
بحيث يكون سببا للحياة
النامية (ق)

٦ يعني من حفر بئرا في
موات ليستقي منها بالعبير
يكون حريمها من كل
جانبها أربعين ذراعا عند
أبي حنيفة كالعطن أي
كما كان حريمها للعطن
أي لميرك الأبل حول الماء
للسقي أربعين ذراعا اتفاقا
(ن)

فله حريمها فان كانت للعطن فحريمها من كل جانب اربعون ذراعا وان كانت للناصح فحريمها ستون ذراعا وان كانت عينها فحريمها ثلثمائة ذراع فمن اراد ان يحفر بئرا في حريمها منع منه وماترك الفرات والدجلة وعدل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يحز احياءه وان كان لا يمكن ان يعود اليه فهو كالموات اذا لم يكن حريمها لعامر يملكه من احياء باذن الامام ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له حريمه عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يقيم البينة على ذلك وعند हमاله مستأنة النهر يمشى عليها ويلقى عليها طينه

كتاب المأذون

اذا اذن المولى لعبده في التجارة اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات ١ وله ان يشتري ويبيع ويرهن ويستترهن وان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها فاذا اذن له في شيء بعينه فليس بمأذون واقرار المأذون بالديون والغصوب جاز وليس له ان يتزوج ولا ان يزوج ماله ولا يكتسب ولا يعتق على مال ولا يهب بعوض ولا بغير عوض الا ان يهدي البسر من الطعام او يضيف من يطعمه وديونه متعلقة برقبته يباع للغرماء الا ان يفديه المولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فضل من ديونه شيء طاول به بعد الحرية وان حجر عليه لم يصح محجورا عليه حتى يظهر الحجر بين اهل السوق فان مات المولى او جرح او لحق بدار الحرب من تدا صار المأذون محجورا عليه ولو ابقى العبد المأذون صار محجورا عليه واذا حجر عليه فاقراره جاز فيما في يده من المال عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يصح اقراره واذا الرمته ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده فان اعتق عبيده لم تعتق عند ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يملك ما في يده واذا باع عبد مأذون من المولى شيئا بمثل القيمة جاز وان باع بنقصان لم يجوز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيع ٣

١ فالجارة اسم عام يتناول الجنس فيبيع ويشترى ما دله من انواع الاعيان لانه اصل التجارة (شرح)

٢ وهو يضم حرف المضارعة اى يحمله هدية قيد بالبسر وهو قدر ما يتخذه للضيافة البسرة لانه لا يملك اهداء الكثير منه وقيد بالطعام لان اهداء قدر البسر من لدراهم غير جاز (ابن مالك)

٣ لان العبد اذا كان عليه دين فلا سبيل للمولى على ما في يده فيكون معه كالاجنبي واحدى الاجنبيين يجوز له ان يشتري من الاخرها (شرح)

واجرة الحصاد والدياس والارتفاع والتذرية عليهما بالخصص
 فان شرط ذلك في المزارعة على العامل فسدت

❖ باب المساقاة ٦ ❖

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المساقاة بجزء من الثمرة باطلة وقال
 جازة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزءا من الثمرة مشاعا ويجوز
 المساقاة في الخلل والتبجر والكرم والرطب واصول الباذنجان
 فان دفع نخلا فيه ثمرة مساقاة وثمرته تزيد بالعمل جاز وان كانت
 قد انتهت لم يجز واذا فسدت المساقاة فللعامل اجر مثله وتبطل
 المساقاة بالوت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجارة

❖ كتاب النكاح ❖

النكاح ينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي
 او يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل
 ان تقول زوجني فيقول زوجتك ولا ينعقد نكاح المسلمين
 الا بحضور شاهدين حرين بالغين ٩ عاقلين مسلمين
 او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول او محدودين في
 قذف فان تزوج مسلم ذمية ٧ بشهادة ذمين جاز عند ابي
 حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا ان
 يشهد شاهدين مسلمين ولا يحل للرجل ان يتزوج بامه ولا بجذاته
 من قبل الرجال والنساء ولا بابنته ولا بنت ولده وان سفلت
 ولا باخته ولا بنات اخيه ولا بعمة ولا بخالته ولا بنات اخيه
 ولا بام امرأته التي دخل بابنتها ولم يدخل ولا بنت امرأته
 التي دخل بها سواء كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامرأة
 ابيه ولا اجداده ولا بامرأة ابنه ولا بنى اولاده ولا بامه من الرضاة
 ولا باخته من الرضاة ولا يجمع بين الاختين بنكاح ولا بين
 عمن وطئا ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا ابنت
 اخنها ولا ابنت اخيها ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل
 واحدة منهما رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى ولا بأس

٦ هي دفع الشجر الى من
 يصلحه بجزء من ثمره (م)

٩ يعني ينعقد النكاح
 بحضورهم عندنا وقال
 لشافعي لا ينعقد لان شهادتهم
 غير مقبولة فلا ينعقد
 بحضورهم ولنا ان كلامهم
 اهل للشهادة كحمله وعدم
 قبولها عند الاداء لا يمنع
 تحققها (ابن مالك)

٧ قيد بالذمية لان المسلم لو تزوج
 مسلمة لا ينعقد بشهادة ذمين
 اتفاقا (شرح)

٩ وقال زفر لا يجوز لان
يقت زوجهما لو قدرت
زجلا لم يجز لها نكاح
المرأة لانها زوجة ابيه
ولنا ما روى ان ابن عباس
جمع بين امرأة رجل
وبنته من غيرها ولا نحرمة
الجمع كانت لصيانة القرابة
عن القطيعة وهنا لا قرابة
(ق)

٤ لانهم ان كانوا كازعم
ابو حنيفة في حقهم انهم
قوم من النصارى يقرؤن
الزبور ويعظمون الكواكب
ركنطينا القبلية التزويج
يحل التزويج منهم اتفاقا
وان كانوا كازعم صاحباه
في حقهم انهم خرجوا
من النصرانية وعبدوا
الكواكب والملائكة
يحرم التزويج منهم اتفاقا
(ق)

بالجمع بين امرأتها وابت زوج كان لها من قبل ٩ ومن زنى
بامرأة حرمت عليه امها وابنتها واذا طلق الرجل امرأته طلاقا
بينا لم يجز له ان يتزوج باختها حتى تنقضى عدتها ولا يجوز للولى
ان يتزوج امته ولا المرأة عبدها ويجوز تزويج الكليات ولا يجوز
تزويج المجوسيات والوثنيات ويجوز تزويج الصبايات ٣
ان كانوا يؤمنون بنبي ويقرؤن كتاب وان كانوا يعبدون
الكواكب ولا كتاب لهم لم يجز منّا كنهم ويجوز للمحرّم وللحرمه
ان يتزوجا في حالة الاحرام وينقصد نكاح المرأة الحرة البالغة
العاقلة برضاها وان لم يعقد عليها ولى عند ابى حنيفة رحمه الله
بكر كانت اوثيا وقال لا ينقصد الاباذن ولى ولا يجوز للولى
اجبار البكر البالغة العاقلة على النكاح واذا استأذنها النوى
فسكتت او ضحكت او بكت بغير صوت فذلك اذن منها وان ابت
لم يتزوجها واذا استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول
واذا زالت بكارتها بوثية او حبضة او جراحة او تنفس فهي
في حكم الابكار وان زالت بكارتها بالزنا فهي كذلك عند ابى
حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله هي في حكم الثيب واذا قال
الزوج للبكر بلغك النكاح فسكتت وقالت بل رددت فالحق قولها
ولا يمين عليها ولا يستخلف في النكاح عند ابى حنيفة
رحمه الله وقال يستخلف فيه وينقصد النكاح بلفظ النكاح
والتزويج والتليك والهبة والصدقة ولا ينقصد بلفظ الاجارة
والا طارة والاباحة ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زوجهما
الولى بكر كانت الصغيرة اوثيا والولى هو العصبه فان زوجهما
الاب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوجهما غير الاب
والجد فليسك واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح
وان شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا لصغير ولا لمجنون ولا للكافر
على مسئلة وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز تغيب العصبات
من الاقارب التزويج مثل الاخت والام والحالة ومن لا ولى لها اذا

٩ قوله وأقل المهر عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم يوم العقد لا يوم القبض وقال الشافعي ما يجوز أن يكون مئنا في البيع جازمها في النكاح لانه حقها فيكون التثدير لها ولنا قوله عليه السلام لا مهر أقل من عشرة دراهم لانه حق الشرع وجوبا اظهره الشرف المحل فيه قدر بماله خطر وهو عشرة دراهم استدل لا بكتاب السرقه اى لا يباح التصرف في البضع بدون المال الخطير كما لا يباح قطع اليد بدون المال الخطير ولتزوجها على قطعة فضة تبرقانه يشترط كمال العشرة من حيث الوزن لا غير بخلاف السرقة فانه لو سرق عشرة تبرقانهما نقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع على الاصح والمعتبر وزن سبعة (حدادى)

زوجها مولاهما الذى اعتقها جاز واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو بعده ان يزوجهما والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامر واحدة والكفاءة في النكاح معتبرة فاذا تزوجت المرأة بغير كفوفلا ولياء ان يفرقوا بينهما والكفاءة تعتبر في التسبب والدين والمال وهو ان يكون مال الكالمهر والتنفقة وتعتبر بالصنائع عند ابي يوسف واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها فلا ولياء الاعتراض عليها عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يتم لها مهر مثلها او يفرقها واذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها او ابنته الصغير وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر او يصح وان لم يسم فيه مهر ٩ وأقل المهر عشرة دراهم فان سمى أقل من عشرة دراهم قلها العشرة ومن سمي مهر عشرة فزاد فعليه المسمى ان يدخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول بها والخلوة قلها نصف المسمى وان تزوجهما ولم يسم لها مهر او تزوجهما على ان لا مهر لها قلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها والخلوة قلها النصف فهي ثلثة اثواب من كسوة مثلها وهي درع وخمار وملحفة وان تزوجهما المسلم على خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها وان تزوجهما ولم يسم لها مهر ثم تراضيا على تسمية مهر فهي مهر لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها والخلوة قلها النصف وان زادهما في المهر بعد العقد زمنه الزيادة ان دخل بها او مات عنها وتسقط الزيادة بالطلاق قبل الدخول فان حطت عنه من مهرها صح الحط واذا خلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها قلها كمال مهرها وان كان احدهما مريضاً او صائماً في رمضان او محرماً بحج او عمرة او كانت حائضاً فليست بخلوة صحيحة ولو طلقها فيجب نصف المهر واذا خلا المحبوب بامرأته ثم طلقها

٩ لانه هذا دين واجب
في رقبة العبد لو جود
سيبه من اهله وقد ظهر
في حق المولى اصدور
الاذن من جهته فيتعلق
برقبته دفعا للضررة عن
اصحاب الديون

(قهستاني)

٦ اى لا يجب عليه ان
يتها بمزول لزوج وتمكنها
فيه لان استخدامها حق
المولى وفي النبوة ابطاله
(ابن ملك)

٣ قال رضى الله عنه معنى
هذا المسئلة ان يسمى جنس
الحيوان دون الوصف
بان يتزوجها على فرس
او حمار اما اذا لم يسم
الجنس بان يتزوجها على
دابة لا يجوز التسمية ويجب
مهر المثل (قهستاني)

٢ ومضاء ذكر الثوب
ولم يزد عليه وجهه ان
هذه جهالة الجنس اذ
الثياب اجناس ولو تسمى
جنسا بان قال هروى
تصح التسمية (شرح)

فلها كل المهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويستحب المتعة
لكل مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول
ولم يسم لها مهرا واذا تزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل
اخيه او ابنته ليكون احد العقد عرضا عن الآخر فالعقدان
جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها عند ابي حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله اجر مثلها وان تزوج حر
امراة على خدمته سنة او على تعليم القرآن جاز فلها مهر مثلها
وان تزوج عبد امراة حرة باذن مولاه على خدمته سنة جاز
ولها اخذ مهرها واذا اجتمع في المخونة ابوها وابنها فالولى في نكاحها
ابنها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
تعالى ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا
تزوج العبد باذن مولاه فله مهر دين في رقبته ٩ يباع فيه واذا
زوج المولى امته فليس عليه ان يبوئها بيتا للزوج ولكنها
تخدم للمولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطنتها وان تزوج
امراة على الف درهم على ان لا يخرجها من البلد او على
ان لا يتزوج عليها امراة فان وقا بالشرط فلها السمي وان تزوج
عليها او اخرجها من البلد فلها مهر مثلها وان تزوجها على
حيوان غير موصوف صححت التسمية ولها الوسط منه والزوج
مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ٣ ولو تزوجها
على ثوب ٢ غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والموقت
باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجاز
المولى جاز وان رده بطل وكذلك ان زوج رجلا امراة بغير رضاها
او رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه
واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فعقد بحضرة شاهدين
جاز واذا ضمن المولى المهر للمرأة صح ضمانه والمرأة الخيار في مطالبة
زوجها او وليها واذا فرق القاضى بين الزوجين في النكاح الفاسد
قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة واذا دخل بها فلها

مهر مثلها

مهر مثلها ولا يزداد على المسمى وعليها العدة ٧ ويثبت نسب
ولدها منه ٩ ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعماتها وبنات عمها
ولا يعتبر بأمها وخالتها إذا لم تكن من قبيلتها ويعتبر في
مهر المثل أن يتساويا المرأتان في السن والجمال والمال والعقل
والدين والبلد والعصر والعفة ويجوز تزويج الأمة مسلمانة
كانت أو كفاية ولا يجوز أن يتزوج أمة على حرة ويجوز
تزوج الحرة عليها وللحر أن يتزوج أربعا من الحرار والأماء
وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك ولا يتزوج العبد أكثر
من اثنتين فإن طلق الحر أحدى الأربع طلاقا بائنا لم يجز له
أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وإذا زوج الأمة مولاها
ثم اعتقت فلها الخيار ^{في الحرار والفقراء} زوجها أو عبدا وكذلك
المكتوبة وإن تزوجت أمة بغير إذن مولاهم اعتقت صح
النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقدة واحدة
أحد بهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي يحل له نكاحها
وبطل نكاح الأخرى وإذا كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها
وإذا كان بالزوج جنون أو جذام أو برص فلا خيار للمرأة عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه
الله لها الخيار وإذا كان الزوج عتينا ٢ أجله الحاكم حولافان
وصل إليها في هذه المدة فلا خيار لها والافرق بينهما أن طلبت
المرأت ذلك والفرقة تعليلية بآية ولها كمال المهر إذا كان قد خلا
بها وإن كان مجبوبا ٣ فرق القاضي بينهما في الحال ولم يؤجله
والخصي يؤجل كما يؤجل العنين وإذا أسلمت المرأة وزوجها
كأفرض عليه القاضي الاسلام فإن أسلم فهي امرأته
وإن أبى عن الاسلام فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بائنا عند
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله
وهو الفرقة بغير طلاق وإن أسلم الزوج وتعت به مجوسية عرض
عليها الاسلام فإن أسلمت فهي امرأته وإن أبى فرق القاضي
بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا فإن كان قد دخل بها
فلها كمال المهر وإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها

٧ الحاطة مشبهة بالحقيقة
في موضع الاحتياط ونحرزا
عن اشتباه النسب (هداية)
٩ في النكاح الفاسد بغير شهود
ونكاح الاخت في عدة
الاخت وفي الطلاق البائن
ونكاح الخامسة في عدة
الرابعة ونكاح الأمة
على الحرية ونكاحها ثم هذا
الحكم وهو عدم وجوب
المهر قبل الدخول (كما هو
في تفریق القاضي)
٢ وهو من لا يقدر
على الجماع لمرض أو لكبر
سنه أو بسخر أو بصل
لى أشب دون أبكر
(ابن مالك)
٣ وهو من قطع آلتيه
لا يؤجل لان العنين إنما أجل
سنة ليعرف أن عجزه من خلقة
أو من آفة عارضة حتى
يزول بمضي الفصول الأربعة
فلا فائدة في تأجيل المجبوب
(ابن مالك)

٢ قوله وكذلك المرتدة
لا يتروجها مسلم ولا كافر
ولا مرتد لانها محبوسة
للتأمل وخدمة الزوج
تشغلها عن التأمل وقد قال
اصحابنا اذا انتقل الكتابي
من دين الى دين لم يعرض
عليه وقال الشافعي لا يمكن
من البقاء على الدين الذي
انتقل اليه الا ان يسلم
او يعود الى دينه فان لم تغفل
حتى مضت ثلاث حيض
وقعت الفرقة وصار
كالمرتدة ولذا انه تبديل دين
لا يوجب زوال الملك
فلا يوجب الفرقة كاسلام
الزوجين ولان النصراني
اذا انتقل الى اليهودية
فقد اعتقد التوحيد
فلو منعناه من ذلك واقرنا
على النصرانية ذالظهرها
كنا قد الزمناه ترك القول
بالتوحيد واعتقاد التثني
وهذا لا يصح
(حدادي)

واذا اسلمت المرأة في دار الحرب لم تنقع الفرقة عليها حتى
يحيض ثلث حيض فاذا حاضت بانث من زوجها واذا اسلم
زوج الكنية فمها على نكاحهما واذا خرج احد الزوجين
اليامن دار الحرب مسلما وقعت البيئونة بينهما وان سبي احدهما
وقعت البيئونة بينهما وان سبيهما لم تنقع البيئونة واذا خرجت
المرأة اليامن هجرة جاز لها ان تزوج في الحال فلا عدة عليها
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان كانت حاملا لم تزوج
حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت
البيئونة بينهما وكانت الفرقة بينهما بغير طلاق فان كان الزوج
هو المرتد وقد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يدخل بها
فلها نصف المهر وان كانت المرأة هي المرتدة فان كان قبل
الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر
وان ارتدا معك اسلامهما فمهما على نكاحهما ولا يجوز ان يزوج
المرتد مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة وكذلك المرتدة ٢ لا يتروجها
مسلم ولا كافر ولا مرتد وان كان احد الزوجين مسلما فالولد
على دينه وكذلك ان اسلم احدهما ولهما ولد صغير صار ولده
مسلم باسلامه وان كان احد الابوين كنيما والاخر محوسبا
فالولد كني واذ تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر
وذلك في دينهم جائز ثم اسما اقرا عليه وان تزوج المحوسبي امه
او ابنته ثم اسما فرق بينهما وان كان لرجل امرأتان حرتان
فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرن كانتا او ثنتين واحديهما
بكر والآخرى ثيبا وان كانت احديهما حرة والاخرى
امة فلحرة الثلثان من القسم والامة الثلث ولا حق لهن في
القسم في حالة السفر ويسافر الزوج بمن شاء منهن والاولى
ان يفرق بينهما فيسافر بمن خرجت قرعتها واذا رضيت احدي
الزوجات بترك قسمها لصاحبتهما جاز ولها ان ترجع في ذلك

❖ كتاب الرضاع ❖

قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به المحرم

❖ ومدة ❖

٢ قوله وإذا اختلط بالدواء
وهو الغالب يتعلق به التحريم
تفسير الغلبة في رواية بن
سماعة عن أبي يوسف
إذا جعل في لبن امرأة
دواء غير اللون ولم يغير
الطعم أو على العكس حرم
وانه غير اللون والطعم
ولم يوجد طعم اللبن وذهب
لونه لم يحرم وتفسير الغلبة
في رواية بشر بن الوليد
عن محمد إذا لم يغير الدواء
لم يخرج من أن يكون لبناً
فثبت به التحريم وعن محمد
إذا لم يغير الدواء ثبت
التحريم وإن غيره لا يثبت
وقيل على قول أبي حنيفة
فإن جعل اللبن في دواء واخلط
بالماء لا يثبت الحرمة بكل
حال وفي المكرخي إذا اختلط
اللبن بالدواء أو والد هن
أو التبيذ فإن كان اللبن غالباً
حرم لأن هذه الأشياء تجعل
في اللبن لتوصله إلى مكان
لا يصل إليه بنفسه فوقع
التحريم مع مخالطتها أولى
فأما إذا غلب الدواء لم يقع به
التحريم لأن اللبن مغلوب
فلا يقع به القدي

(حدادي)

ومدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثشون شهراً وعند
هما سنتان وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم
ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الأم اخته من الرضاع
فإنه يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج لم اخته من النسب
وأخت ابنه من الرضاع يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج
اخت ابنه من النسب ولا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من الرضاع
كما لا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من النسب وابن الفحل يتعلق
به التحريم وهو أن ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على
زوجها وعلى أبائه وإبنائه ويصير الزوج الذي نزل لهامته
اللبن إلى المرضعة ويجوز أن يتزوج الرجل باخت أخيه من
من الرضاع كما يجوز أن يتزوج باخت أخيه من النسب وذلك
مثل الأخ من الأب إذا كان له اخت من أمه جاز لأخيه من
أبيه أن يتزوجها وكل صبيين اجتمعا على ثدي واحد لم يحز
لأحدهما أن يتزوج الآخر ولا يجوز أن يتزوج المرضعة أحداً
من أولاد التي أرضعت ^{أو ولد امرأة التي أرضعت} ولا ولد لها ولا يتزوج الصبي المرضع اخت
زوج المرضعة لأنها ^{أمه} أمه من الرضاع وإذا اختلط اللبن بالماء
واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم فإن غلب الماء لم يتعلق به
التحريم وإذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وإن كان
اللبن غالباً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا رحمهما الله
تعالى يتعلق به التحريم وإذا اختلط بالدواء واللبن غالب يتعلق
به التحريم وإذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فأوجز به
الصبي يتعلق به التحريم وإذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب
تعلق به التحريم فإن غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم وإذا
اختلط لبن امرأتين يتعلق به التحريم بأكثرهما عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله تعلق بهما التحريم
وإذا نزل للبكر لبن فأرضعت به صبياً يتعلق به التحريم وإذا
نزل للرجل لبن فأرضعت به صبياً لم يتعلق به التحريم وإذا شرب صبيان

من لبن شاء فلا رضاع بينهما ٩ وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة
فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فاركان لم يدخل
بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج
على الكبيرة ان كانت تهرت به الفساد وان لم تهرت فلا شيء
عليها ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات وانما ثبتت
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

كتاب الطلاق

الطلاق على ثثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق
البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته تطابقا واحدة
في طهر واحد لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها
وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثثاني ثلاثة اطهار وطلاق
البدعة ان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا في طهر واحد
فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت امرأته منه وكان عاصيا
والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد
فالسنة في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها
والسنة في الوقت ثبت في حق المدخول بها خاصة
وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول
بها ان يطلقها في حال الطهر والحيض ٦ واذا كانت المرأة
لا تحيض من صغرها او كبر فاراد ان يطلقها للسنة طلقها
واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى ٤ واذا مضى شهر
طلقها اخرى ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها
وطلا فها بزمان ٤ وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع
ويطلقها للسنة ثثا يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد
رحمه الله لا يطلقها للسنة الا واحدة واذا طلق الرجل
امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها
فاذا طهرت وخاضت وطهرت فهو مخير ان شاء طلقها

٩ لانه لا جزئية بين
الآدمي والبهيمة والحرمه
باعتبارها
(هدايه)

٧ لان الرغبة فيها قائمه
في الحائض بخلاف المدخول
(م)
٤ لان الشهر في حقها
قائم مقام الحيض (م)
٢ وقال زفر يفصل بينهما
بشهر لقيامه مقام الحيض
ولنا انه لا يتوهم الحمل فيها
اي التي لا تحيض الصغيرة
والسكراميه في ذوات
الحيض باعتباره لان عند
ذلك يشبه وجه العدة
(م)

٩ قوله وهي على ضربين

منها ثلثة الفاظ رجبى ولا يقع بها الا واحدة وهو قوله اعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة اما قوله اعتدى فلانه يحتمل الاعتداد من النكاح ويحتمل الاعتداد بنعم الله اى يحتمل اعتدى لاني طلقك ويحتمل اعتدى بنعم الله عليك فاحتاج الى النية وقوله استبرئى رحك يحتمل لاني قد طلقك ويحتمل لاني اريد طلاقك وقوله انت واحدة يحتمل ان يكون معنا لمصدر محذوف معناه تطلقه واحدة ويحتمل انت واحدة في قومك ولا عبرة باعراب الواحدة عند المشايخ وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب وقال بعضهم ان نصب الواحدة يقع نوى اولم ينو او رفع لا يقع شئ وان نوى وان سكنها ففيه الكلام والصحيح ان الكل سواء في انه لا يقع الا بال

(حدادی)

وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم واذا تزوج العبد باذن مولاه وطلق وقع طلاقه اذا طلقها ولا يقع طلاق مولاه على امرأته (والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق ومطلقة وطلقت فهذا يقع به الطلاق الرجبى ولا يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا يفترق بهده الانفساء الى نية وقوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم تكن له نية فهي واحدة رجبية وان نوى ثنتين لا يقع الا واحدة وان نوى به ثلثاً كان ثلثاً والضرب الثاني الكناية ولا يقع بها الطلاق الابالية او بدلالة حال وهي على ضربين ٩ منها ثلثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجبى ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة وبقي الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بانه وان نوى به ثلثاً كانت ثلثاً وان نوى اثنين كانت واحدة وهذه مثل قوله انت باين وبنه وبنه وحرام وحملك على غارمك والحق باهلك وخلية وبرية ووهبتك لاهلك وسرحتك وفارقتك وانت حرة وتفتى واستترى واغربي واشغى الأزواج فان لم تكن له نية الطلاق لم يقع بهذه الالفاظ طلاق الا ان يكونا في مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينويه الطلاق وان لم يكونا في مذاكرة الطلاق وكانا في غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظة لا يقصد بها السب والشتيمة ولم يقع بما يقصد بها السب والشتيمة الا ان ينويه واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان باثماً مثل ان يقول انت طالق يا ناء طالق اشد الطلاق او افحش الطلاق او طلاق الشيطان والبدعة او كالجليل او ملا البيت واذا اضاف الطلاق الى جملتها اولى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق اورقتك طالق او غفقتك طالق اوروحك اوبدنك اوجسدتك اوفرجتك

او وجهك ٩ وكذلك ان طلق جزأ شايعاً منها مثل ان يقول
نصفك او ثلثك طالق وان قال يدك اور جلك طالق لم يقع
الطلاق وان طلقها نصف تطلقه او ثلث تطلقه كانت
تطلقه واحدة وطلاق المكره والسكران واقع ويقع الطلاق
بالكنايات اذا قال نويت به الطلاق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة
واذا اضاف الطلاق الى الشكاح وقع عقيب الشكاح مثل ان يقول
ان تزوجتكم فانت طالق او قال كل امرأة تزوجها فهي
طالق واذا اضاف الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول
لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا يصح اضافة الطلاق
الا ان يكون الخالف مالكا او يضيفه الى ملكه فان قال لاجنبية
ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم
تطلق * والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى وحينما
ففي كل هذه الالفاظ ان وجد الشرط انحلت اليمين ووقع
الطلاق الا في كلما فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع
ثلاث تطلقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع
شيء وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها فان وجد الشرط في
ملك انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد في غير الملك انحلت
اليمين ولم يقع واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج
فيه الا ان تقيم المرأة البينة فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها
فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان حضت فانت
طالق فقالت قد حضت طلقت وان قال لها اذا حضت فانت
طالق وفلان معك فقالت قد حضت طلقت هي ولم تطلق
فلانة واذا قال لها اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لم يقع
الطلاق حتى يسمر الدم ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام ٦ حكمنا
بوقوع الطلاق من حين حاضت وان قال لها اذا حضت حيضة
فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضها * وطلاق الامة
تطلقان وعدتها حيضتان حرا كان زوجه او عبدا وطلاق

٩ لان الجزء الشايع محل
لسائر التصرفات كالبيع
وغیره فكذا يكون محلا
للطلاق لانه لا يجرى
في حق الطلاق فيثبت
في الكل ضرورة (هداية)
٦ لان ما ينقطع دونه
لا يكون حيا فاذا تمت
ثلاثة ايام حكمنا بالطلاق
من حين حاضت لانه
بالامسداد عرف انه
من الرحم فكان حيا
من الاستدعاء
(هداية)

الحرّة ثلاث حرا كان زوجها او عبد او اذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها ثلثا وقرن عليها وان فرق الطلاق بانث بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة وان قال لها انت طالق واحدة وواحدة وقعت عليها واحدة ولو قال لها ٨ انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت عليها واحدة وان قال لها واحدة بعد واحدة وقعت عليها واحدة وان قال لها واحدة قبلها واحدة وقعت عليها اثنان وان قال لها انت طالق واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة وقعت ثلثان وان قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا تقع ثلثان وان قال لها انت طالق بمكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك اذا قال لها انت طالق في الدار وان قال لها انت طالق اذا دخلت بمكة لم تطلق حتى تدخل مكة وان قال انت طالق غدا وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر الثاني وان قال لامرأته اختاري نفسك بنوي بذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك وان قامت منه او اخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها في قوله اختاري نفسك كانت واحدة باينة ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها وان طلقت نفسها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية فان طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقعت عليها وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس وبعده وان قال طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت تحبني او تبغضني فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما ظهرت وان طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فانها في العدة ورثت منه وان

٨ قوله ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة والاصل في هذه المسائل ان الملقوظ به اولا ان كان موقعا اولا وقعت واحدة وان كان الملقوظ به اولا موقعا آخر وقعت ثلثان فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق واحدة قبل واحدة الملقوظ به اولا موقع اولا فيقع الاولى وتصادفها الثانية وهي اجنبية وكذا واحدة بعدها واحدة الملقوظ به اولا موقع اولا فيقع الاولى لا غير لانه واقع واحدة واخبرنا بعدها اخرى وقد بان بهذا فلا يقع اخرى (حدادي)

مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وان قال لامرأته انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق عليها وان قال لها انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال ثلثة الا ثنتين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرأته او شقة صا منها او ملكت المرأة زوجها او شقة صا منه وقعت الفرقة بينهما

باب الرجعة ٩

اذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان راجعها في عدتها رضى المرأة بذلك او لم يرض والرجعة ان يقول لها راجعتك او راجعت امرأتى او يطأها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة ويستحب له ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت العدة فقال الزوج قد كنت راجعتهما في العدة فصدقته فهي رجعة وان كذبه فاقول قولها ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك في العدة فصدقه المولى وكذبه الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطعت الرجعة وانقضت عدتها وان لم تغتسل وان انقطع الدم لافل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل او تمضي عليها وقت صلوة او تيمم وتصلى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تيممت المرأة انقطعت الرجعة وان لم تصل وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فافوفه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت الرجعة والمطلقة الرجعية تشوف ٦ وتزين ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى تستأذنها او يسمعها خفي نعليه

باب الطلاق

٥ اصل الباب هو ان صريح الطلاق بعد الدخول دون الثلث في الحرة ودون الثنتين في الامة معقب للرجعة بالكتاب والستة واجماع الامة وهو ظاهر كذا في الجامع الصغير لقاضيهمان وكان شيخني رحمه الله يقول انما يتحقق الطلاق الرجعي بأربع شرائط احدها صريح لفظ الطلاق او بعض الكلمات المختصة والشاينة ان لا يكون بمقابلته مال الثالثة ان لا يستوفي الثلاثة من الطلاق اما جملة او متفرقة والرابعة ان تكون المرأة مدخولا بها (نهاية)

٦ التشوف خاص في الوجه والتزين عام تفعل من شقفت الشيء جلوته ودينار مشوف اي مجلو وهي ان تجلو المرأة وجهها وتصبقل خديها (فهمتاني)

والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ وار كان لطلاق بائنا دور
الثالث فله ان يتزوجها في عدتها و بعد انقضاء عدتها وان كان
الطلاق ثلثا في الحرة او اثنين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها والصبي
المراهق ٧ في التحليل كالبالغ ووطئ المولى امته لا يحلها ٩ واذا
تزوجها بشرط التحليل فالتكاح مكروه فان طلقها بعد ووطئ
حلت للاول واذا طلق الرجل الحرة تطليقة او تطليقتين ونقضت
عدتها وتزوجت بزواج آخر فدخل بها ثم عادت الى الاول عادت
اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثالث من
التطليقات كما يهدم الثالث عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يهدم الزوج الثاني مادون الثالث
واذا طلقها ثلثا فقالت قد انقضت عدتي وتزوجت بزواج
آخر ودخل ابى الزوج الثاني وطلقتي وانقضت عدتي والمدة
تحتل ذلك جاز للزوج الاول ان يصدقها اذا كان غا لبظنه
انها صادقة

كتاب الايلاء ٣

اذا قال ار جل لامرأته والله الاقربك اولا اقربك اربعة
اشهر ٢ فهو مولى فان وطئها في الاربعة الاشهر حث في عيئه
ولزمته الكفارة وسقط الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة
اشهر بانث منه بتطليقة واحدة فان كان حلف على اربعة
اشهر فقد سقطت اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين
باقية فان عاد فتزوجها عاد الايلاء فان وطئها لزمته الكفارة
والا وقعت بمضى اربعة اشهر تطليقة اخرى فان تزوجها عاد
الايلاء وقعت عليها بمضى اربعة اشهر تطليقة اخرى فان
تزوجها بعد زوج اخرى لم يقع ذلك الايلاء طلاق واليمين باقية فان
وطئها كفر عن يمينه وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن
موايها وان حلف بحج او صوم او صدقة او بعتى او بطلاق

٧ وهو من قرب من البلوغ
وتحرك آله واشتهى قيد
بالمراهق لانه عليه السلام
شرط اللذة من الطرفين
(هدايه)

لان الغاية نكاح الزوج
لان المولى ليس بزواج
وهو الشرط بالنص
(شرح)

٣ الايلاء مشتق من الالية
وهي الحلف وفي الشريعة
عبارة عن منع النفس
عن قربان المنكوحه اربعة
شهر فصاعدا منعاً مؤكداً
باليمين ولذلك قالوا المولى
من لا يخلو عن احد
المكروهين اما وقوع
الطلاق واما وجوب الكفارة
(هدايه)

٢ الاول مؤبد والثاني
موقت باربعة اشهر
(شرح)

٧ لان الاصل في تحريم
الخلل انما هو اليمين عندنا
وسند كره في اليمين
ومن المشايخ من يصرف
لفظة التحريم الى الطلاق
من غيرنية بحكم العرف
(هداية)

٩ فوقع الطلاق
في الوجهين للتمهيد
بالقبول وقد وجد افتراقهما
في الحكم لانه لما بطل العوض
كان العامل في الاول لفظ
الخلع وهو كناية وفي الثاني
الصرح وهو يعقب بفتح
الرجعة

(قهستاني)

٣ لانها لم تغره بتسمية المال
هي لان كلمة ما عامة يتناول
المال وغير المال فلم تكن غارة
بتسمية المال

(نهاية)

٤ لانها لما طلبت الثلاث
بالف فقد طلبت كل واحدة
بثالث الالف وهذا لان حرف
الباء تصحب الاعواض
والعوض ينقسم على المعوض
(شرح)

فهو مول وان آلى من المطلقة الرجعية كان موليا وان آلى
من البينة لم يكن موليا ومدة ايلاء الامة شهران وان كان المولى
مريضا لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او كانت
بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة ايلاء ففيه ان يقول
باسانه فيئت اليها وان قال ذلك سقط ايلاء وان صح في المدة
بطل ذلك النية وصار فيه بالجماع واذا قال لامرأته انت
على حرام سئل عن نيته فان قال اردت به الكذب فهو كما قال
وان قال اردت به الطلاق فهي مطلقة بانه الا ان ينوي الثلاث
وان قال اردت به الظهار فهو ظهار وان قال اردت به التحريم
٧ اولم اردت به شيئا فهي يمين يصبر به موليا

باب الخلع

اذا تشاقا الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا بأس ان تفتدي
نفسها منه بمال شغلها به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة
بينة ولزمها المال وان كان النشوز من قبله كره له ان يأخذ منها
عوضا وان كان النشوز من قبلها كره له ان يأخذ اكثر مما اعطاها
فان فعل ذلك جاز في القضاء وان طلقها على مال فقبلت وقع
الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق باينا وان بطل العوض
في الخلع مثل ان يتخالف المرأة المسلمة على خمر او خنزير فلا شيء
للزوج والفرقة باينة وان بطل العوض في الطلاق كان رجعيًا
٩ وما جاز ان يكون مهرا في النكاح جاز ان يكون بدلا في الخلع
فان قالت له خالعتني على ما في يدي فخالعها ولم يكن في يدها
شيء فلا شيء له عليها ٣ وان قالت خالعتني على ما في يدي من مال
ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها وان قالت خالعتني
على ما في يدي من دراهم فخالعها ولم يكن في يدها شيء
فعليةا ثلاثة دراهم وان قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها
واحدة فعليه ثلث الالف ٢ وان قالت طلقني ثلثا
على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابن حنيفة
رحمه الله تعالى وقالا رحمهما الله تعالى عليها ثلث الالف

ولو قال

٩ صورة المبرأة ان يقول
برئت من النكاح الذي
بينى وبينك فقبلت (مصنف)
٦ اعلم ان الظهار لغة
قول الرجل لامرأته انت
على كظهر امي وشرا
عبارة عن تشبيه المنكوحه
بالحرمه على سبيل التأييد
اتفاقا بنسب اورضاع
اوصهرية (نهايه)
٤ والظهار كان طلاقا
في الجاهلية فقرر الشرع
اصله ونقل حكمه الى تحریم
موقت بالكفارة غير من يل
لنكاح (هدايه)
٣ لان الظهار ليس الا تشبيه
الحلله بالحرمه وهذا المعنى
يتحقق في عضو لا يجوز
النظر اليه (شرح)
لان اسم الرقبه ينطاق
الى هؤلاء اذ هي عبارة
عن الذك المرقوق المملوك
من كل وجه والشافعي
يخالفنا في الكافرة ويقول
للكفارة حق الله فلا يجوز
صرفها الى عدو الله تعالى
كالزكوة (فهستاني)

ولو قال لزوج طلتي نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت نفسها
واحدة لم يقع عليها شيء من الطلاق والمبرأة ٩ كالخلع والخلع
والمبرأة يسقطان كل حق لسك واحد من الزوجين على الآخر
مما يتعلق بالنكاح عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا نفقة العدة
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى المبرأة تسقط والخلع لا تسقط
وقال محمد رحمه الله تعالى لا تسقطان الا ماسما

كتاب الظهار ٦

اذا قال الزوج لامرأته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه
لا يحل له وطئها ولا مسها ولا تنقيلها حتى يكفر عن ظهاره ٤
فان وطأها قبل ان يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة
الاولى ولا يعاودها حتى يكفر والعود الذي يجب به الكفارة
هو ان يعزم على وطئها وان قال انت على كبطن امي او فخذها
او كفر جها فهو مظاهر ٣ وكذلك ان شبهها بمن لا يحل له
النظر اليها على سبيل التأييد من محارمه مثل اخنه او عمته او امه
من الرضاة وكذلك ان قال رأسك على كظهر امي او فركك
او وجهك او رقبتك او نصفك او شئك وان قال انت على مثل
امى يرجع على نيته فان قال اردت به الكرامة فهو كما قال وان قال
اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان
وان لم تكن له نية فليس بشيء ولا يكون الظهار الا من زوجته
فان ظاهر من امته لم يكن مظاهرا ومن قال لنسائه انت على
كظهر امي كان مظاهرا من جماعتهم وعليه لسك واحدة
منهن كفارة * وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل
ذلك قبل المسيس ويجزى في ذلك عتق الرقبه المسلمة والكافرة
والذكرو الانثى والصغير والكبير ٢ ولا يجزى العماء ولا مقطوعة
اليدين والرجلين ويجوز الاصم والمقطوع احدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع ابهامي اليدين

١ اما التسابع فلانه
منصوص عليه وصوم
شهر رمضان لا يقع
عن الظهار لما فيه
من ابطال ما اوجبه الله
تعالى والصوم في هذه
الايام منهى عنه فلا ينوب
عن الواجب الكامل
(هدايه)

٢ قيد بقوله في خلال
الشهر بن لانه لو جامع
في خلال الاطعام لا يستأنف
اتفاقا لان النص في الاطعام
مطلق وقيد الليل بالعمد
والنهار بالنسيان لانه
لو وطئ ليلا ناسيا لا يستأنف
اتفاقا ولو وطئ نهارا عمدا
استأنف اتفاقا (ابن ملك)
٣ شرط ذلك في جانه
لانها وار كانت من اهل
الشهادة فرما كانت
يمن لا يجد بأن زنت وحدث
(نهايه)

٤ لانه لما نفى ولدها صار
قاذفا لها ظاهرا ولا يعتبر
احتمال ان يكون الولد
من غيره بالوطئ عن شبهة
(م)

ولا يجوز المجنون الذي لا يعقل ولا يجوز عتق المدبر وام الولد
ولم يكتف بالذي ادى بعض المال وان اعتق مكاتب لم يؤد
شيئا جاز فان اشترى اباه او ابنته بنوى بالشراء الكفارة جاز عنها
وان اعتق نصف عبد مشترك عن الكفارة وضمن قيمة باقية
فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا رحمهما الله ان كان
العتق موسرا اجزأه وان كان معسرا لم يجز وان اعتق نصف
عبد عن كفارته ثم اعتق باقيه جاز وان اعتق نصف عبد
عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يجز عند
ابي حنيفة رحمه الله فان لم يجد المظاهر ما يعتقه فكفارته
صوم شهرين متتابعين ٩ ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم
الغفر ولا يوم النحر ولا ايام التشرى فان جامع التي ظاهر منها في
خلال الشهرين ٧ ليلا عمدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان جامع ليلا ناسيا لم يستأنف
وان افطر يوما منها بعذر او بغير عذر استأنف وان ظاهر
العبد لم يجز فيه الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
عنه او اطعم لم يجز فان لم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستين
مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا
من تمر او شعير او قيمة ذلك فان غداهم وغشاهم جاز
قليلا كان ما اكلوا او كثيرا وان اطعم مسكينا واحدا
ستين يوما اجزأه وان اعطاه في يوم واحد لم يجز الا عن يومه
وان قرب التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف ومن وجبت
عليه كفارتا ظهار فاعتق رقبتين لا ينوب لاحديهما بعينه
جاز عنهما وكذلك ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة
وعشرين مسكينا جاز وان اعتق رقية واحدة عنهما او صام
شهرين كان له ان يحمل ذلك عن ايتهما شاء

❖ باب اللعان ❖

ذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة من يحد
قاذفها ٤ ان نفى نسب لدها ٣ وطالبته المرأة عمو حوالته

فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب
 ٩ نفسه فيحد وان لاعن وجب عليها اللعان فان امتنع حبسها
 الحاكم حتى تلاعن او تصدقه فان كان الزوج عبدا او كافرا
 او محدودا في قذف فمقذف امرأته فعليه الحد ٧ فان كان الزوج
 من اهل الشهادة وهي امة او كافرة او محدودة في قذف او
 كانت ممن لا يحد فاذفها فلا حد عليه في قذفها ٦ ولا لعان
 وصفة اللعان ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات
 يقول في كل مرة (اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به
 من الزنا) ثم يقول في الخامسة (لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين فيما رماها به من الزنا) يشير اليها في جميع ذلك ثم
 تشهد المرأة اربع شهادات تقول في كل مرة (اشهد بالله انه لمن
 الكاذبين فيما رمانى به من الزنا) وتقول في الخامسة (غضب
 الله عليها) ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا واذا
 التفتا فرق القاضي بينهما وكان الفرقة تطلية ياتى عندي حنفية
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله يكون تحريمها وبدا
 وان كان القذف بولد نفي القاضي نسبه والحقه بامه فان عادا
 الزوج واكذب نفسه حده القاضي وحل له ان يتزوجها
 وكذلك ان قذف غيرها فحدها وزنت فحدت وان قذف امرأته
 وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما ولا حد وقذف الاخرس
 لا يتعلق به اللعان واذا قال الزوج ليس حلك مني فلا لعان
 وان قال زينت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا ولم ينف القاضي الحمل
 منه ان نفي الرجل ولد امرأته عقيب الولادة او في الحال التي
 تقبل التهنئة فيها ونبشاع له آلة الولادة صح نفيه ولا عن بهوان
 نفا بعد ذلك لاعن ويثبت النسب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى يصح نفيه في مدة النفاس وان ولدت ولدين في بطن
 واحد فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحد الزوج
 وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبهما ولا عن ٢

٩ لانه بتكذيب نفسه
 سقط اللعان فوجب الحد
 الذي هو الموجب الاصل
 للقذف (ابن ملك)
 ٧ لانه تعذر اللعان لمعنى
 في جهته فيصار الى الموجب
 الاصل وهو الثابت بقوله
 تعالى والذين يرمون
 المحصنات الآية واللعان
 خلف عنه (هداية)
 ٦ لانعدام اهلية الشهادة
 وعدم الاحصان في جانبها
 وامتناع اللعان لمعنى
 من جهتها فيسقط به الحد
 (شرح)

٤ وانما خصت المرأة
 بالغضب لان النساء يستعملن
 اللعن كثيرا فلا يقع المبالاة
 وتخاف من الغضب
 (ابن ملك)

٢ لانهما تواعنا خلعا
 من ماء واحد وكان اعترافه
 باحد هما اعترافا بالآخر
 فجعل كانه اقر بولد ثم نفاه
 فلا يصح نفيه بعد الاقرار
 (شرح)

باب العدة

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة اقراء والاقراء الحيض وإن كانت لا تحيض من صغر أو كبر فعدتها ثلثة أشهر وإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها وإن كانت أمة فعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وإذا مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام وإن كانت أمة فعدتها شهران وخمسة أيام وإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها وإذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلین ٩ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن اعتقت الأمة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحرار ٧ وإن اعتقت وهي مبتوتة أو متوفى عنها زوجها لم تنقل عدتها إلى عدة الحرار وإن كانت أيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ماضى من عدتها وكان عليها أن تستأنف العدة بالحيض والنكوح إذا نكحها فاسداً والموطوءة بشبهة عدتها الحيض في الفرقة والموت وإذا مات مولد أم الولد عنها أو اعتقها فعدتها ثلاث حيضات إذا مات الصغير عن امرأته وبها حبل ظاهراً فعدتها أن تضع حملها فإن حدث الحبل بعد الموت فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق وإذا وطئت المتعددة بشبهة فعليها عدة أخرى وتداخلت العدتان ٦ فيكون ما تراه من الحيض محتسباً به منهنما جميعاً وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فعليها انمام عدة الثانية وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فإن لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما أو عزم الوطء على ترك وطئها (وعلى المبتوتة والمتوفى عنهما زوجها ذ كانت بالغة مسلمة الاحداد بترك الطبيب

٩ قوله أبعد الاجلين
أي عليها أربعة أشهر
وعشرًا إذا كانت أطول
من العدة بالحيض وحيض
إن كان أطول من العدة
بالأشهر وقال أبو يوسف
ثلاث حيض وهذه إذا كانت
الطلاق بائناً أما إذا كان
رجعياً فعليها عدة الوفاة
أجماً (مسكين)
٧ وتفسير ذلك أنها تعد
أربعة أشهر وعشرًا فيها
ثلاث حيض حتى لو اعتدت
أربعة أشهر وعشرًا لم تحض
كانت في العدة ما لم تحض
ثلاث حيض ولو حاضت
ثلاث حيض قبل تمام أربعة
أشهر لا تنقض عدتها حتى
تتم المدة كذا في قاضيخان
(نهايه)

٦ صورة التداخل طلق
امرأته فحاضت ثم وطئها
رجل بشبهة فعليها أن تعد
ثلاث حيض يكون حيضتان
لتمام عدة الزوج ولها مهر
كامل على الزوج الأول
ولها مهر المثل على الثاني
وحیضة أخرى للزوج الثاني
(شرح)

٦ بأن زوجها رجل وهو
لا يعلم أنها معدة الغير

للمتكوحة أو وجد على فراشه والنساء قلن أنها زوجتك (ابن مالك) والزينة

٩ لان زوال الرق نعمة
 فلا يلق به الأسف بل يلق
 به الشكر لزوال اثر الكفر
 عنها والنكاح الفاسد
 معصية فلزمها الشكر
 على فوائده (شرح)
 ٧ والتعريض ان يذكر شيئاً
 يدل به على شيء ولم يذكره
 والتعريض في الخطبة
 ان يقول انتك الجلية ومن
 غرضي ان أزواج (نهايه)
 ٦ لان العلوق بعد الطلاق
 والظاهر انه منه لا تنفاه الزنا
 منها فيصير الوطى مباحاً
 (هدايه)

٤ لانه يحتمل ان يكون
 الولد قائماً وقت الطلاق
 فلا يدين بزوال الفراش
 قبل العلوق فيثبت النسب
 احتياطاً (هدايه)
 ٣ لان الحمل حادث بعد
 الطلاق فلا يكون منه لانه
 وطئها حرام (هدايه)
 ٢ لان القرنة وله وجه
 بان وطئها بشبهة في العدة
 ٨ (شرح)

والزينة والدهن والكحل الامن عذرو ولا تختضب بالحناء ولا تابس
 ثوباً مصبوغاً بعصفر ولا يزغفران ولا احداد على كافرة ولا
 صغيرة وعلى الامة الاحداد وابس في عدة النكاح الفاسد ولا في
 عدة ام الولد احداد ٩ ولا ينبغي ان تخطب المعتدة ولا بأس
 بالتعريض ٧ في الخطبة ولا يجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة
 الخروج من بيتها ليلاً ونهاراً والمتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً
 وبعض الليل ولا تبث في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعقد
 في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة فان كان
 نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرجها الورثة نصيبهم
 انتقلت ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية الا ان يشهد
 على الرجعية واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها
 في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه مهر كامل وعابها
 عدة مستقبله وقال محمد رحمه الله لها نصف المهر وعابها تمام
 العدة الاولى ويثبت نسب ولد المطلقة رجعية اذا جاءت
 به لسنتين او اكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها وان جاءت به لاقل
 من سنتين بآث من زوجها وان جاءت به لاكثر من سنتين بآث
 نسبه وكانت رجعية ويجعل كله وظنها في العدة ٦ والمبتوتة
 يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين ٤ واذا جاءت به
 لتام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت ٣ نسبه الا ان يدعيه ٢ الزوج
 ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين
 واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر
 ثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر لم يثبت نسبه واذا ولدن
 المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يشهد
 بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك حبل
 ظاهراً او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يثبت في الجميع بشهادة امرأة
 واحدة واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة
 اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة

٩ لقوله تعالى وحله وفصاله

ثشون شهر اثم قال وفصاله
في عامين فبقى للحملة سنة
اشهر (هدايه)

٩ لقول عائشة رضى الله

عنها الولد لابقى في البطن

اكثر من سنتين ولو بطل

مغزل (شرح)

٧ ولان النفقة جزاء

الاحتباس فكل من كان

محبوسا بحق مقصود

لغيره كانت نفقته عليه

(شرح)

٦ وتفسيره ان كانا

موسرين يجب نفقة اليسار

وان كانا معسرين يجب نفقة

الاعسار وان كانت معسرة

والزوج موسر فنقتهما

دون نفقة الموسرات وفوق

نفقة المعسرات (هدايه)

٤ وكذلك لو لم يدخل

حتى ظاهر الرواية الا في رواية

عن ابي يوسف انها قبل

الدخول اذا احتبست

نفسها لاستيفاء مهرها

فلا نفقة (نهايه)

٣ فسر الخصاصي للناسرة

فقال هي الخارجة من منزل

زوجها المانعة نفسها

(نهايه)

اشهر فصاعدا ثبت نسبه وان اعترف به الزوج وسنت وان
جحد الولادة يثبت بشهادة امرأ واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة
الحمل سنتان ٩ واقله سنة اشهر واذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها
وان تزوجت الحامل من الزاجاز لشكاح ولا بطلها حتى تضع حملها

﴿ كتاب النفقات ﴾

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة ٧ اذا

سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها به برذلك

بحالهما جميعا ٦ موسرا كان الزوج او معسرا فان امتنعت من

تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة ٤ وان نشزت ٣ فلا

نفقة لها حتى تعود الى منزلها ٢ وان كانت صغيرة لا يستمتع بها

فلا نفقة لها وان سلمت اليه نفسها وان كان الزوج صغيرا لا

يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله واذا طلق

الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعيما كان او بائنا

ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المرأة

بمعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها

وان مكنت ابن زوجها من نفسها فان كان بعد الطلاق فلها

النفقة وان كان قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا حبست المرأة

من الزنا لم يجب النفقة واذا حبست المرأة في دين او غصبها

رجل كرها فذهب بها او حجت مع محرّم فلا نفقة لها

واذا مرضت في منزل الزوج فلها النفقة ويفرض على

الزوج نفقة خادمها اذا كان موسرا ولا يفرض لاكثر من خادم

واحد وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله

الا ان تختار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه

معها وللزوج ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها من

الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها ولا من كلامهم معها

في اى وقت اختاروا ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما

ويقال لها استديني عليه واذا غاب الرجل وله مال في

يد رجل يعترف به وبازوجية فرض القاضي في ذلك المال

٢ لان فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس فجب النفقة (شرح) ﴿ نفقة ﴾

نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار ووالديه وبأخذ منها كفايلها ولا يقضى نفقة في مال الغائب الا لهؤلاء واذا قضى القاضي لها نفقة الا عسار ثم ايسر فحما صمته ثم لها نفقة الموسر واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها نفقة او صالح الزوج على مقدارها فيقضى لها بنفقة ماضى فان مات الزوج بعدما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور سقطت النفقة وان اسلفها نفقة سنة ثم مات لم يسترجع منها بشيء وقال محمد رحمه الله يحتسب لها نفقة ماضى وما بقى للزوج واذا تزوج العبد حرة فنفقة دين عليه بباع فيها واذا تزوج الرجل امه فبأوها ٩ مولاهامعه منزلا فعليه النفقة وان لم يبوها فلا نفقة لها عليه ونفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشار كة فيها احد كما لا يشار كة في نفقة الزوجة احد فان كان الصغير رضيعا فليس على امه ان ترضعه ويستأجر له الاب من ترضعه عندها ٧ فان استأجرها وهى زوجته او معتدته لترضع ولدها لم يجز ٦ وان انقضت عدتها فاستأجرها على ارضاعه جاز ٧ وان قال الاب لاستأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل اجرة الاجنبية كانت الام احق به وان التمت زيادة لم يجبر الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد فان لم تكن الام فام الام اولى من ام الاب فاذا لم يكن له ام الام فام الاب اولى من الاخوات فان لم تكن جدة فالاخوات اولى من العمت والخالات وتقدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم الخالات اولى من العمت بمنزلن كما نزلت الاخوات ثم العمت بمنزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها في الحضانة الا الجدة اذا كان زوجها الجدة فان لم يكن للصبي امرأة من اهله فاخصم فيه الرجال فاوليهم به اقر بهم تعصيا والام والجدة احق

٩ والتبوء ان يخلى بينه وبينها في منزله ولا يستخذمها ولو استخذمها بعد التبوء سقطت النفقة لانه فات الاحتباس والتبوء غير لازمة على مامر في النكاح (هدايه)
٧ وقوله عندها معناه اذا ارادت ذلك لان الحجر لها (شرح)
٢ لان الارضاع مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الا انها عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه (ابن مالك)
٧ لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية (هدايه)

٤ الزن كوزم اولق
(آخرى)

٩ يعنى ان كانت الجارية
عند غير الام والجدتين
نحو الاخوات أو الخالات
والعمات فانها تترك
عندهن على رواية
(شرح)

٦ اى واحد من الاخوة
والاخوات والاعمام وغيرهم
واما الاولاد فانهم يشتركون
فى النفاق والديهم
(نهايه)

٣ فى حق هؤلاء وهو قوله
ذى رحم محرم الى آخره
(شرح)

٢ لان الميراث لها على هذا
المقدار (شرح)
٤ لبطلان اهلية الارث
ولا بد من اعتبار (شرح)

بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب ويلبس وحده ويستنجى وحده
وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام والجدة احق بالجارية
حتى تبلغ حدا تشتهى ٩ والامة اذا اعتقها مولاه وام الولد
اذا اعتقت فى الولد كالحره وليس للامه وام الولد والمدره
قبل العتق حق فى الولد والذمية احق بولدها المسلم الم يعقل الا ديان
ويخاف عليه ان يألف الكفر واذا ارادت المطلقة الرجعية ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج به الى وطنها
وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان يتفق على ابويه
واجدادهم وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه فى دينه ولا تجب
النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات
٦ والولد وولد الولد ولا يشترك الولد فى نفقة ابويه احد
والنفقة واجبة لكل ذى رحم محرم منه اذا كان صغيرا فقيرا
او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا زمتا او اعى فقيرا يجب
ذلك على مقدار الميراث ٣ وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن
على ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ٢ ولا تجب
نفقتهم مع اختلاف الدين ٤ ولا تجب على الفقير واذا كان للابن
الغائب مال قضى عليه بنفقة ابويه وان باع ابوه متاعه فى نفقته
جاز عندنا بنفقة رحمة الله تعالى وان باع العقار لم يجز وان كان
للابن الغائب مال فى يدا بويه فانفق منه لم يضمن وان كان له مال
فى يدا جنبي فانفق عليهما بغير اذن القاضى ضمن واذا قضى القاضى
للولد والوالدين ولذى الارحام بالنفقة فقضت مدة سقطت
الا ان يأذن لهم القاضى فى الاستدانة عليه وعلى المولى ان يتفق
على عبده وامته فان امتنع من ذلك وكان لهما كسب اكتسبا
وانفق منه وان لم يكن لهما كسب اجبر المولى على بيعهما

﴿ كتاب العتق ﴾

العتق يقع من الحر البالغ العاقل فى ملكه فاذا قال لعبده او امته انت
حر او متعتق او عتقتك او محرر او حررتك او اعتقتك فقد عتق نوى

٩ لا نه يحتمل انه اراد بقوله لا ملك لي عليك لانى بعثك ويحتمل لانى اعتقك فلا يتعين احدهما مراداً الابالنية (هدايه)
٧ لان المثل يستعمل للمشاركة فى بعض المعاني عرفاً فوق السك فى الحربه (فهستائى)

٦ لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيد كفى كلمة الشهادة (شرح)
٤ حاصله ان الاعتناق يتجزى عنده فيقتصر على ما اعتق وعندهما لا يتجزى وهو قول الشافعى ناضافته الى البعض كاضافته الى الكل فلهذا يعتق كله (فهستائى)

٣ لوجود ركن الاعتناق من اهله فى محله ووصف القرية فى اللفظ الاول زيادة فلا يحتمل العتق بعده فى اللفظين الاخرين (هدايه)

المولى العتق اولم ينو وكذلك اذا قال رأسك حراً ووجهك حراً ورقبتهك اوبدتك او قال لامته فرجك حراً وان قال لا ملك لي عليك ٩ ونوى بذلك الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذلك جميع كذايات العتق وان قال لاسطان لي عليك ونوى به العتق لم يعتق واذا قال هذا ابني وثبت على ذلك او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وان قال لاسلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني عتق عليه عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما لا يعتق وان قال لامته انت طالق ونوى به الحرية لم يعتق وان قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق ٧ وان قال مانت الا حر عتق عليه واذا ملك الرجل ذارحم محرم منه عتق عليه واذا اعتق المولى بعض عبده عتق عليه ذلك البعض ويسعى فى بقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ٤ وقال يعتق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان المعتق موسراً فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار واذا اشترى رجلان ابن احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد واذا شهد كل واحد من الشريكين على نصيب الآخر بالحرية عتق كله وسعى العبد لكل واحد منهما فى نصيبه موسرين كانوا او معسرين عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ان كانا معسرين سعى لهما وان كان احدهما موسراً والاخر معسراً سعى للموسر ولم يسع للمعسر ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى اول للشيطان او للصنم عتق ٣ وعتق المكره والسكران واقع واذا اضف الى العتق الى ملك او شرط صح كما يصح فى الطلاق واذا خرج عبد الحر من دار الحرب اليها مسلماً عتق واذا اعتق جارية حاملاً عتقت وعتق حملها

وان اعتق المملوك خاصة عتق ولم يعتق الام واذا اعتق عبده على مال
فقبل العبد عتق فاذا قبل صار حرا وزنه المال ولو قال ان ادبت
الى الف كانت حرة ص ٩ وزنه المال وصار ما ذونا فان احضر
المال اجبر الحاكم ٢ المولى على قبضه وعتق العبد وولد الامة
من مولياها حر وولدها من زوجها مملوك اسيد ها و ولد
الحرة من العبد حر

باب التدبير

اذا قال المولى للمملوك كذا ماتت حرا وانت حر عن دبر منى اوانت
مدبر او قد دبرتك فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى
ان يستخذه ويؤجره وان كانت امة فله ان يوطأها وله ان يزوجهها
واذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله ٦ اذا خرج من الثلث
فان لم يكن له مال غيره يسعى في ثلثي قيمته فان كان على المولى دين
يسعى في جميع قيمته لغرمائه وولد المدبرة مدبر فان علق التدبير بموته
على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا وفي سفرى هذا ومن
مرض كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه وان مات المولى على الصفة
التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر ٤

باب الاستيلاء

اذا ولدت الامة من مولياها فقد صارت ام ولد له لا يجوز له بيعها
ولا تملكها وله وطأها واستخداها واجارها وتزويجها
ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت بولد
بعد ذلك ثبت نسبه منه بغير اقرار ٣ فان نفاه انتفا بقوله وان زوجها
فجاءت بولد فهو في حكم امه واذا مات المولى عتقت من جميع المال
ولا تلزمها السعاية للغرماء وان كان على المولى دين واذا وطئ
الرجل امة غيره بنكاح فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له
واذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه
منه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه
عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ اب الاب مع بقاء الاب

لم يثبت

٩ ومعنى قوله صح انه
يعتق عند الاداء من غير ان
يصير مكا تبا لانه صريح
في تعليق العتق بالاداء وانما
صار ما ذونا لانه رغبه
في الاكتساب بطلبه الاداء
منه ومراده التجارة
(شرح)

٧ ومعنى الاجبار ان ينزل
قابضا لا ان يكون معنى
الاجبار في القبض ما هو
المفهوم عند الناس هو
ان تكره على القبض بالحبس
والضرب (نهايه)
٦ لان التدبير تبرع مضاف
الى ما بعد الموت فصار وصية
(ابن مالك)

٤ معناه من الثلث لانه ثبت
حكم التدبير في اخر جزء
من اجزاء حيوته لتحقق
تلك الصفة فيه فلهذا يعتبر
من الثلث (هدايه)
٣ معناه بعد اعتراف منه
بالولد الاول لانه بدعوى
الولد الاول تعين الولد
مقصودا منها فصارت
فراشا كالمعقودة (هدايه)

لم يثبت النسب منه فان كان الاب ميتا يثبت النسب من الجد كما يثبت النسب من الاب وان كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه من قيمة ولدها شيء فان ادعياه معك ثبت نسبه منهما وكانت الامة ام ولد لهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر تقاضا بماله على الآخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت نسبه منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير ام ولد له وان كذبه في النسب لم يثبت نسبه منه

كتاب المكاتب

واذا كاتب المولى عبده او امته على مال وشرطه عليه وقبل العبد ذلك العقد صار مكاتب ويجوز ان يشترط المالك حالا ٩ وموئلا ٧ ومنجما ٧ ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل الشراء والبيع واذا صححت الكتابة خرج المكاتب عن يد المولى ٦ ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له الزواج الا ان يأذنه المولى ولا يهب ولا تصدق الا بشيء يسير ولا يتكفل فان ولد له ولد من امته له دخل في كتابته وكان حكمه مثل حكم ابيه وكسبه له فان زوج المولى عبده من امته ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر وان جنى عايتها او على ولدها لزمته الجناية وان اتلف مالا لها غرمه واذا اشترى المكاتب اباه او ابنته دخل في كتابته وان اشترى ام ولد له مع ولدها دخل ولدها في الكتابة ولم يجز له بيعها وان اشترى ذا رحم محرم منه لا ولدا له بينهما لم يدخل في كتابته عند ابي خنيفة رحمه الله تعالى واذا عجز المكاتب عن انجام نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه لم يعجل بتجيزه وانتظر عليه اليومين والثلاثة وان لم يكن له وجه وطلب المولى تجيزه عجزه

٩ اى يجوز الكتابة على حال عندنا وقال الشافعي لا يجوز لانه ليس باهل الملك في الحال فانما يؤدى بالكسب ولا بدله من مدة فاقبلها نجمان (ابن مالك)

٧ اى يجوز الكتابة على ان يؤدى فى كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكتابة (ابن مالك) ٦ فيكون احق باكسابه لان تحصيل البدل انما يتحقق اذا ثبت له الحرية يد (ابن مالك)

٤ لان المكاتب اهل لان يكاتب فينتكبان عليه كما لو كان حرافا اشتراهما يعنفان عليه ذكر الاب والابن هنا وقع اتفاقا لان هذا الحكم غير مختص بهما بل جميع من له قرابة الولاد يدخلون في كتابته تبعاله (شرح)

٩ اذا عجز المكاتب عن
نجم لا يرد الى الرق مالم
يتوالى عليه نجمان عند
ابي يوسف (شرح)
٧ اما في الاولين فلانعدام
مال بينهما واما في الثاني
فلان قيمة العبد مجهول جنسا
بانهما من الدراهم او من
الدنانير وقد لا يختلف
فيه باختلاف المقومين
والجهالة فيها متغا حشنة
(شرح)

٦ لان العقد لما فسد لم
رده الى الرق وقد تعذر
لنفوذ العتق فيه فيلزمه
قيمة (شرح)

٤ لان الكتابة جهة
اخرى لا استحقيق الحرية
وهي غير منافية لامية الولد
(ابن ملك)

٣ لان كتابتها بطلت
وانتفت الغائبة في ابقائها
لانها تعق مجانا من جهة
كونها ام ولد له
(ابن ملك)

الحاكم وفسخ الكتابة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ارحهما الله حتى
يتوالى عليه نجمان ٩ واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق وكان
ما في يده من الاكتساب لمولاه واذا مات المكاتب وله مال لم
تفسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكتسابه وحكم القاضي بعقده
في آخر جزء من اجزاء حيوته وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا
في الكتابة يسعي في كتابة ابيه على نجومه فاذا ادى حكمنا
بعق ابيه قبل موته وعتق الولد وان ترك ولدا مشترى في الكتابة
قيل له اما ان تؤدى الكتابة حالا والا رددت في الرق واذا كاتب
المسلم عبده على خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة
فاسدة ٧ فان ادى الخمر والخنزير عتق وزمه ان يسعي
في قيمته ٦ لا ينقص من السمي ويزاد عليه وان كاتبه على حيوان
غير موصوف فالكتابة جائزة وان كاتب عبده كتابة واحدة
بالف درهم جاز فان ادبا عتقا وان عجزا ردا الى الرق وان
كاتبهما على ان كل واحد منهما ضامن هن الآخر
جازت الكتابة وابهما ادى عتقا ويرجع على شريكه
بنصف ما ادى واذا اعتق المولى مكاتبه عتق بعقده وسقط عنه
مال الكتابة واذا مات مولى المكاتب لم تفسخ الكتابة وقيل له
اد المال الى ورثة المولى على نجومه فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ
عتقه وان اعتقوه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة
واذا كاتب المولى ام ولده جاز ٤ وان مات المولى سقط عنها مال
الكتابة ٣ وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار ان شاءت مضت
على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد له وان كانت
مدبرته جاز وان مات المولى ولا مال له غيرها كانت بالخيار بين ان تسعي
في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها
الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها
وصارت مدبرة وان مضت على كتابتها فثالث المولى ولا مال له
فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي
قيمتها عند ابي حنيفة رحمه الله واذا اعتق المكاتب عبده

٩ وهو من الولي وهو
القرب فهي قرابة حكيمه
حاصله من العنق او الموالاة
(ابن ملك)

٧ لانه شرط مخالف
لحديث المروي وهو الولاء
لمن اعتنق (ابن ملك)
٦ اي ان ولدت الامه المعتقة
ولداين الاعناق وولادته
اكثر من نصف حول فولأوه
لسيد امه يعني ان الولد
ان مات فولاده لسيد الام
فان عتق الاب قبل موت
الولد صار الولد بحث
ان مات بعد مامات لاب
فولاء الولد يكون لمعتق الاب
واما قلنا قبل موت الولد لان
الاب ان عتق بعد موت الابن
لا ينتقل ولاد الابن الى مولى
الاب لان مولى الام استحق
لاء الولد زمان موته وتقرر
ذلك لا ينتقل عنه واما قلنا
بعد مامات الاب لان الاب
اذا عتق والولد مات قبل
موت الاب فبرائه للاب
فلا يكون ولاد لمولى الاب
(ص)

على مال لم يحز واذا وهب على عوض لم يصح وان كاتب عبده جاز
فان ادى الثاني قبل ان يعتق الاول عتق قبل ان يؤدى
الاول فولأوه للمولى الاول وان ادى بعد عتق المكاتب
الاول فولأوه له

كتاب الولاء ٩

اذا اعتنق الرجل مملوكه فولأوه له وكذلك المرأة تعتق فان شرط
انه سائبه فالشرط باطل ٧ والولاء لمن اعتنق واذا ادى المكاتب
بدل الكتابة عتق والولاء للمولى وان عتق بعد موت المولى
فولأوه لورثة المولى وان مات المولى عتق مدبروه وامهات
اولاده وولأوهم له ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه
وولأوه له واذا تزوج عبدا رجلا امة الاخر فاعتنق مولى
الامة الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق جملها
وولاء الجمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابدان ولدت بعد عتقها لاكثر
من ستة اشهر ٦ ولدا فولأوه لمولى الام فان اعتنق العبد جرو لاء ابنه
وانتقل عن مولى الام الى مولى الاب ومن تزوج من الجهم بمعتقة العرب
فولدت له اولادا فولاء ولدها لمولى اليها عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله يكون ولاد اولادها لايهم لان
النسب الى الابد ولاد العتاقة تعصيب فان كان للمعتق عصبه من
النسب فهو اولى منه فان لم تكن له عصبه من النسب فبرائه للمعتق فان
مات المولى ثم مات المعتق فبرائه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من
الولاء اما اعتنق او اعتنق من اعتنق او كاتب اد كاتب من كاتب اد برن
او دبر من دبرن او جرو لاء معتقه او معتق معتقه واذا ترك المولى ابنا
واولاد ابن اخر فبراث المعتق الابن دون بنى الابن لان الولاء ملك كبره اذا
اسلم رجل على يد رجل ووالا على ان يرثه ويعقل عنه واسلم على يد غيره
ووالا فالولاء صحيح وعقله على مولا فان مات ولا وارث له فبرائه
للمولى وان كان له وارث فهو اولى منه والمولى ان ينتقل عنه بولأوه الى
غيره مالم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولأوه عنه الى غيره

وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا

❖ كتاب الجنائيات ٩ ❖

القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء وما اجرى مجرى الخطاء والقتل بسبب فالعمد ما تعمد ضربه بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالنحود من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه ٧ وشبه العمد عند ابى حنيفة رحمه الله ان يتعمد الضرب باليس بسلاح ولا ما اجرى مجراه وقالوا رحمه الله اذا ضرب به بحجر عظيم او بخشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالبا وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة ٨ ولا قود فيه وفيه دية مغلفة على العاقلة والخطأ على وجهين خطأ في القصد وهوان يرمى شخصا يظنه صيدا فاذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهوان يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا مأثم فيه وما اجرى مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحسبكم حكم الخطأ واما القتل بسبب كحفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه وموجه اذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه عليه والقصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأييد اذا قتل عمدا ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمستأمن ولا يقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد ولا بعبد به ولا بمكاتبه ولا بعبد ولده ومن ورث قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفى القصاص الا بالسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى فله القصاص ان لم يترك وفاء وان ترك وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجتمع الرهن والمرتهن ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ومن قطع يد رجل عمدا من المفصل

❖ قطعت ❖

٩ اراد بالجنابة هنا الفعل الضار الصادر من الجنائي على نفس غيره او على طرفه لانه لو صدر منه على مال غيره يكون غصبا وعلى عرضه يكون غيبة وهذا الباب ليس لبيعا نهما (ابن ملك)

٧ وقال الشافعي هي واجبة لانها شرعت لمحو الاثم والاثم في العمد اكثر وكان احوج الى التكفير ولنا قوله هليلد السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الاشرار بالله وعقوف الوالدين والفرار من الزحف وقتل النفس عمدا واليمين القموس (ابن ملك) ٨ والتكفير بعنق رقبة مؤمنة لمسا بهته بالخطأ فان لم يجد فبصوم شهرين متتابعين والاضاعام فيها خير مشروع لانه غير منصوص عليه (ابن ملك)

٩ قوله ولا قصاص بين
الرجل والمرأة في مادون
التعيب حتى لو قطع رجل
يد امرأة عمدا لا يجب
القصاص ولو كان المحل
سواء لان الارش مختلف
المقدار ولان التكافى
معتبر في مادون النفس
بدليل انه لا يقطع يدان
بيد ولا اليمن باليسار
ولا اليد الصحيحة بالشلل
وناقصة الاصابع بخلاف
القصاص في النفس
فان التكافى لا يعتبر في ذلك
ولهذا يقتل الصحيح بالمرن
والجماعة بالواحد واذا كان
تسكافى معتبرا في مادون النفس
فلا تكافى بين يد الرجل
وبد المرأة لان يدها تصلح
لما لا يصلح له يده وكذا
على العكس واذا سقط
القصاص وجب الارش
في ماله حالا وقال الشافعى
يجرى القصاص بينهما
اعتبارا بالنفس ولنا
ان الاطراف يسلك بها
مسلك الاموال فتعدم
المساواة للتفاوت في القيمة

(حدادي)

قطعت يده وكذلك الرجل ومارن الالف والاذن ومن ضرب
عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه فان كانت قائمة وذهب
ضوءها فعليه القصاص ويحكمى له المرأة ويجعل على وجهه
قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضوءها وفي السن
القصاص وفي كل شجة يمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص
في عظم الا في السن وليس في مادون النفس شبه عمد وانما هو عمد
او خطأ ولا قصاص بين الرجل والمرأة في مادون النفس ولا بين
الحر والعبد ولا بين العبدين ويجب القصاص في الاطراف بين
المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف اساعد او جرحه
جايفة فبرأ منها فلا قصاص عليه وعليه دية واذا كان يد
لمقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع فالمقطوع
بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء غيرهما وان شاء اخذ الارش
كاملا ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وهى
لا تستوعب ما بين قرني الشاج فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتص
بمقدار شجته فيتدى من اى الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش
كاملا ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع من الحشفة
واذا اصطلم القاتل اولياء المقتول على مال سقط القصاص ووجب
المال قليلا كان او كثيرا فان عفى احد الشركاء من الدم او صالح
من نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم
نصيبهم من الدية واذا قتل جماعة واحدا عمدا اقتص من جميعهم
واذا قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم
ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد قتل به وسقط حق الباقي
ومن وجب عليه القصاص مات سقط عنه القصاص واذا قطع
رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على كل واحد منهما وعليهما
نصف الدية وان قطع واحد يميني رجلين فحضر قلها
ان يقطعها يده وبأخذها منه نصف الدية يقسمانها نصفين
فان حضر واحد منهما فقطع يده فلا خير عليه نصف الدية

٩ قوله ومن الرق عشرة آلاف درهم يعني وزن سبعة وقال مالك والشافعي اثني عشر الف درهم لان النبي عليه السلام قضى بذلك ولنا ان النبي عليه السلام قضى على قاطع اليد بخمسة آلاف درهم ولا خلاف ان دية البدن نصف دية الجميع والذي روي، محمول على ان يكون كل ستة وزن خمسة وقد كان كذلك وهو يجبي على ما قلناه ولانه لا خلاف ان في الذهب الف دينار وقد جعل في الشرع كل دينار بعشرة دراهم بدلالة ان نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الدراهم مائة درهم فيجعل بازاء دينار عشرة دراهم وقال الكرخي واختلفوا في ما سوى الابل هل هو اصل في نفسه او قيمة للابل فقال ابو بكر الزاري الاصل هو الابل وما سواها اقبحه لها لانها اقبحه فدرت بالشرع فلا يزا عليها ولا ينقص منها ثم قال بعد ذلك الدنانير

واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه القود ومن رمى رجلا عمد افغذ السهم منه الى آخرها تا فاعليه القصاص للاول والدية للشاني على عاقلته

﴿ كتاب الديات ﴾

اذا قتل رجل رجلا شبه عمد فعلى عاقلته دية مغالطة وعليه كفارة ودية شبه العمد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى مائة من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة فان قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وفي قتل الخطأ تجب به الدية على العاقلة والكفارة على القاتل والدية في الخطأ مائة من الابل اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العمد الف دينار ٩ ومن الرق عشرة آلاف درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الشئبة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا رحمه الله تعالى منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان ودية المسلم والذمي سواء وفي النفس الدية وفي المارن الدية وفي النساء الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب رأسه فذهب عقله الدية وفي اللحية اذا حلقت فلم تنبت الدية وفي شعر الرأس الدية وفي الاذنين الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الاثنين الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشغار العينين الدية وفي احدها ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاثة مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلا ن ففي

والدراهم اصول في الدية بانفسها وليست بقيمة (حدادي) ﴿ احدهما ﴾

احدهما نصف ية لاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان
والاضراس كلها سواء ومن ضرب عضوا فاذهب منفعتة
ففيه دية كاملة كما لو قطعه كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب
ضوءها والشجاج عشرة الخارصة والدامعة والدامية
والباضعة والمنلاحة ٢ والسحق والموضحة والهاشمة
والمنقلة والامة في الموضحة القصاص ان كانت
عمدا ولاقصاص في بقية الشجاج وفي مادون الموضحة ففيه حكومة
عدل وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة
عشر دية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث
الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهي جائفتان ففيهما ثلثا
الدية وفي اصابع اليد نصف الدية فان قطعها مع الكف ففيها
نصف الدية وان قطعها مع نصف الساعد ففي الكف نصف
الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل
وفي عين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحنه حكومة عدل
ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش
لموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارش
الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فشلت اخرى
لى جنبها ففيها الارش ولاقصاص فيه عند ابي حنيفة
رحم الله تعالى ومن قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط
الارش ومن شج رجلا فالتحمت الجراحة ولم يبق لها اثر ونبت
الشعر سقط الارش عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحم الله
تعالى عليه ارش الالم وقال محمد رحم الله تعالى عليه اجرة الطبيب
ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ ومن قطع
يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد
وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل
ارش وجب بالصلم والافرار فهو في مال القاتل واذا قتل الاب
انه عمدا فالدية في ماله في ثلث سنين وكل جنابة اعترف بها

٢ قوله والسحق والموضحة
والهاشمة والمنقلة والامة
فالسحق التي تصل
لى جلدة رقيقة فوق العظم
تسمى تلك الجلدة السحق
لحققتها ورقتها ومنه قيل
للعظيم الرقيق سما حيق
والموضحة هي التي توضح
العظم اي تبينه والهاشمة
التي تهشم العظم اي تكسره
فالسحق ان يصل الضرب
لى عظم الرأس والموضحة
يجاوز الجلدة وتوضح
العظم الذي على التحف
والهاشمة هي التي تهشم
عظم التحف والمنقلة هي
التي تنقل العظم بعد الكسر
ى نحوه والامة هي التي
تصل الى ام الدماغ وهي
جلدة تحت العظم فوق
الدماغ ويقال الامة هي
التي تصل الى ام الرأس
وهو الذي فيه السماغ
وبعد هذا الدماغ وهي التي
تصل الى الدماغ وهذه
يذكرها الشيخ لان الانسان
لا يعيش معها في الغالب
فلا معنى لذكرها (حدادي)

٩ قوله والراكب ضامن لما او طأت الدابة يدها او كدمته بفمها وكذا ما صدمته برأسها او صدره او كدمت والاصل ان المرور في الطريق مباح منع بشرة السلامة فاذا سار في الطريق وراكبا على دابته فكدمت او صدمت برأسها او وطأت برجلها او يدها في حالة المشي انسان فقتلته فانه يجب عليه وعلى عاقلته الدية وتجب الكفارة ويحرم الميراث ولو صية وهو قاتل والمباشرة لان الدابة صارت له كالا لة للقتل وهذا اذا قتل حرا فان كان عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لانه دية قيمته وتقص من قيمته عشرة دراهم اذا بلغت قيمته دية حر وان اصاب مالا فالتقت به وجبت قيمته في ماله بالغة ما بلغت وان اصاب ماديون النفس ان كان ارشه اقل من نصف عشر الدية ففي ماله وان كان نصف العشر فصاعدا فعلى العاقلة (حدادي)

الجاني فهي في ماله ولا يصدق على عاقلته وعدم الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن حفر بئرا في طريق المسلمين او وضع حجرا فنلف بذلك انسان فديته على عاقلته وان تلف به بهيمة فضمها في ماله وان اشرع في الطريق روشنا او مبركا فسقط على انسان فعطبت فالدية على عاقلته ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر ومن حفر بئرا في ملكه فعطب بها انسان لم يضمن ٩ والراكب ضامن لما او طأت الدابة وما اصابته يدها او كدمت ولا يضمن ما نفتحت برجلها او ذنبها فان راى او بات في الطريق فعطب به انسان لم يضمن والسائق ضامن لما اصابته يدها او رجليها والقائد ضامن لما اصابته يدها دون رجليها ومن قاد قطارا فهو ضامن لما او طأ فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جناية خطأ قبل مولاه امان تدفعه بها وتغديه فان دفعه ملكه ولى الجناية وان فداه فداه امان يارشها فان عاذفجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنابتين قبل مولاه امان تدفعه الى ولى الجنابتين يقتسمانه على قدر حقوقهما واما ان تغديه بارش كل واحدة منهما وان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها وان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش واذا جنى المدبر او ام الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها فان جنى جناية اخرى وقد دفع المولى قيمته الى المولى الاول بقضاء فلا شيء عليه وينع ولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولى بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولى الجناية الاولى واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطوب صاحب به بقضه واشهد عليه فلم يقض في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال ويستوى ان يطالبه بنقضه مسلم او ذمي وان مال الى دار رجل فالمطالبة للمالك الدار خاصة فاذا اصطدم فارسا فخا

فعلى قاتله كل واحد منهما دية الاخر واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته ولا تزداد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم او اكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة في الامة اذا زاد قيمتها على الدية يجب خمسة آلاف الا عشرة وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد واذا ضرب رجل بطن امرأة فالتقت جنينا ميتا فعليه غرة والغرة نصف عشر الدية فان القته حييا ثم مات ففيه دية كاملة وان القته ميتا ثم ماتت الام فعليه دية وغرة وان ماتت ثم القته ميتا دية في الام ولا شيء في الجنين وما يجب في الجنين موروث عنه وفي جنين الامة اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته ان كان انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يحزى فيهما الاطعام

باب القسامة

واذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف منهم خمسة رجال يتخذهم الولي بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقضى عليه الجنابة وان ابي واحد منهم حبس حتى يحلف وان لم يكمل اهل المحلة كررت الايمان عليهم حتى يتم خمسين يمينا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد ان وجد ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل من انفه او دبره او فسه فان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قاتل واذا وجد القاتل على دية يسوقها رجل فالدية على قاتله دون اهل المحلة وان وجد القاتل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على قاتله ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند اني حنيفة رحمه الله تعالى وهي على اهل الحطة دون المشتري ولو بقي منهم واحد وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين وان

٦ قوله وان وجد ميتا لا اثر به فلا قسامة ولا دية عليهم لانه ليس يقتل اذا القيتل هو من به اثر في الظاهر وهذا ميت خفف انفه والاثر ان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق او كان الدم يخرج من عينيه او اذنيه بخلاف ما اذا خرج من انفه او فسه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج في العادة بغير فعل لاحد ولو وجد اكثر بدن القاتل او النصف ومعه الرأس في محلة فعليه القسامة والدية ان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس او وجد رأسه فلا شيء عليهم ثم وجود القاتل في المحلة يستوى فيه ان يكون القاتل حرا او عبدا ذكر انثى في واقعة قال النبي في القسامة عليهم في ثلث سنين (حديثي)

وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع
او الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد
في قرية ليس بقريتها عمارة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان
على اقربهما وان وجد في وسط القرية يمر به الماء فهو هدر
وان كان محتسبا بالشاطئ فهو على اقرب القرى من ذلك المكان
وان ادعى الولي على احد من اهل القرى بعينه لم تسقط القسامة
عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم واذا قاتل
المستخلف قتله فلان استخف بالله ما قتلت ولا علمت له قاتلا
غير فلان واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم
انه قتله لم تقبل شهادتهما

❦ باب المعاقلة ❦

الدية في شبه العمد والخطأ وكل دية وجبت بنفس القتل
على العاقلة والعاقلة اهل الديوان ٩ ان كان القاتل من اهل
الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرج العطايا
في اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان
فعاقلته قبيلته يسقط عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد
على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقان وينقص منها
فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليها اقرب القبائل من غيرهم
ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدي كاحدهم وعاقلة
العبد المعتق قبيلة مولاه ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته
وان لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال ولا يتحمل العاقلة
اقل من نصف عشر الدية ويتحمل نصف العشر فصاعدا
ومانقص من ذلك فهو من مال الجاني ولا تعقل العاقلة جناية
العمد ولا الجناية التي اعترف بها الجاني الا ان يصدقوه ولا يعقل
مالن بالصلح واذا جنى الحر على العبد جناية خطأ كانت على عاقلته

❦ كتاب الحدود ❦

لنا ثبت بالبينة والافرار بالبينة ان تشهد اربعة من الشهود

❦ على رجل ❦

٩ قوله والعاقلة اهل
الديوان ان كان القاتل
من اهل الديوان وهم الجنس
الذين كتبت اسماءهم
في الديوان وقال الشافعي
هم القبيلة والاصل ان الناس
كأوا يتناصرون بالانساب
في القبائل فكان العقل
عليهم في اموالهم فلما كان
في زمن عمر رضي الله عنه
فرض الاعطية ودون
الدواوين فصار التناصر
بالديوان فجعلها على اهل
الديوان في عطاياهم لمحضر
من الصحابة من غير تكبير
فصار ذلك اجاعا وبدل
على ذلك ان الاخوين
يكون احدهما في ديوان
والآخر في ديوان فينصر
كل واحد منهما ديوانه الذي
هو فيه والذي يدل
على ان العقل مبني
على التناصر دون الانساب
ان النساء والاصبيار
لا يدخلون في ذلك لانه
لا نصرة بهم وان كان لهم
نفس (حادي)

على رجل وامرأه بالزنا فيسبئهم الامام عن الزنا ما هو وليف هو
واين زنا ومتى زنا وبين زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا رأينا وطئها
في فرجها كالميل في المكحلة وسأل القاضي عنهم فعدلوا في السر
والعلانية حكم بشهادتهم والافرار ان يقر البالغ العاقل ٦ على نفسه
بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس المقر كلما اقرده
القاضي فاذا تم اقراره اربع مرات سأله القاضي عن الزنا ما هو
وكيف هو واين زنا وبين زنا ومتى زنا فاذا بين ذلك لزمه الحد
فان كان الزاني محصنا رجه بالحجارة حتى يموت يخرج به الى ارض
فضاء يندى الشهود برجه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود
من الابتداء سقط الحد واركل الزاني مقرا ابتداء الامام ثم الناس
ويغسل ويكفن ويصلى عليه وان لم يكن محصنا وكان حرا فحده
مائة جلدة يأمر الامام بضربه بسوط لاثمة له ضربا متوسطا
يتزع عنه ثيابه ويفرق الضرب على اعضائه الارأسه ووجهه
وفرجه وان كان عبدا جلده خمسين وكذلك الامة فان رجع المقر
عن اقراره قبل اقامة الحد عليه اوفى وسطه قبل رجوعه وخلي
سبيله ويستحب للامام ان يلقن المقر الرجوع ويقول له لعلك
لمست اوقبلت والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا تزعم
عنها ثيابها الا الفرو والحشو وان حفر لها في الرجم جاز ولا يقيم
المولى الحد على عبده وامته الاباذن الامام وان رجم احد الشهود
بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط الرجم عن الشهود عليه
وان رجع بعد الرجم حد الرجوع وحده وضمن ربع الدية
وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا جميعا وشرط الاحصان
ان يكون حرا بالغا مسلما قد تزوج امرأه نكاحا صحيحا ودخل
مها وهما على صفة الاحصان ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم
ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا ان يرى الامام ذلك مصلحة
فيغيره على قدر ما يرى واذا زنا المريض وحده الرجم رجم
وان كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ فاذا زنت الحامل لم تحدد

٦ قوله والافرار ان يقر
البالغ العاقل على نفسه
بالزنا اربع مرات في اربعة
مجالس من مجالس المقر
كلما اقرده القاضي يعني
انه لا يؤخذ باقراره حتى
يقر اربع مرات في اربعة
مجالس مختلفة كلما اقرده
القاضي حتى يتوارى منه
ويذبح للقاضي ان يزجره
عن الافرار ويظهر له
كراهة ذلك منه ويأمر
بتحجيه عنه فان عاد ثانيا
فعل به كذلك فان عاد ثالثا
فعل به كذلك لقوله عمر
رضي الله عنه اطردها
لمعتزين في الزنا وطردها
صلى الله عليه وسلم
ما عزن مالك (حد ري)

حتى تضع حملها وان كان حدها الجلد فحتى تتعالى من نفاسها
واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن اقامته بعدهم
عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومن وطئ
امرأة اجنبية فيمادون الفرج عزرو ولاحد على من وطئ جارية
ولده وولد ولده وان قال علمت انها على حرام واذا وطئ جارية
ايه اوامه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت
انها على حرام حدوان قال ظننت انها تحل لي لم يحد ومن وطئ
جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها حلال حد ومن زفت اليه
غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها فلا حد عليه
وعليه المهر ٤ ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد
ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد
ومن اتى امرأة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله ويعزر وقالوا رحمهما الله تعالى
هو كالزنا فيحد ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ومن زنى في دار الحرب
او في دار البغي ثم خرج اليها لم يقم عليه الحد

باب حد الشرب

ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجودة فشهد الشهود بذلك
عليه او اقر وريحها موجودة فعليه الحد ومن اقر بعد ذهاب
رايحتهما لم يحد ومن سكر من النبيذ حد ولاحد على من وجد منه
رايحة الخمر او من تقيأها ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر
من النبيذ وشربه طوعا ولا يحد حتى يزول عنه السكر وحد السكر
والخمر في الحر ثمانون سوطا يفرق على بدنه كما ذكرنا في الزنا
فان كان عبدا فحد اربعون ومن اقر بشرب الخمر والسكر
ثم رجع لم يحد ويثبت الشرب بشهادة شاهدين او باقراره مرة
واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال

باب حد القذف

اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب

المقذوف

٤ قوله ومن وجد امرأة
على فراشه فوطئها فعليه
الحد لانه لا اشتباه بعد طول
الصحة فلم يكن الظن مستندا
الى دليل لانه قد ينم
على فراشها غيرها من المحارم
التي في بيتها ولا يشبه مسئلة
الزنا في لانه هناك جاهل بها
ولهذا يثبت نسب ولدها
عن ذلك الوطئ ولا يثبت
في ولد هذه وكذا اذا كان
اعمى لا يمكنه التمييز بالسؤال
او غيره الا اذا دعاها فاجابته
اجنبية وقالت انا زوجتك
فواقعها لم يحد ويثبت
نسب ولدها منه وهي
كالزفوفة الى غير زوجها
وقد قال ابو حنيفة
لو ان رجلا وجد في بيته
امرأة فوطئها او قال ظننتها
امرأتى فعليه الحد ولو كان
اعمى وكذلك قال ابو يوسف
وعن محمد في اعمى دعى
امرأته فاجابته غيرها
فوقع عليها حد (حدادى)

المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا يفرق على اعضائه ولا يجرّد من ثيابه غير انه يزنع عنه الفرو والحشو وان كان عبدا جلده اربعين سوطا ٩ والاحصان ان يكون المقذوف حرا بالغا عاقلا مسلما عقيفا عن فعل الزنا من نفي نسب غيره فقال لست لايك اويا ابن الزانية وامه محصنة ميتة وطالب الابن بحدّها حد القاذف ولا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقذفه واذا كان المقذوف محصنا جاز لابنه الكافر والعبد ان يطالب بالحد وليس للعبد ان يطالب مولاه بقذف امه الحرة وان اقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال لعري يانبطي لم يحد ومن قال لرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف واذا نسب الى عمه والى خاله او زوج امه فليس بقاذف ومن وطئ وطئا حراما في غير ملكه لم يحد قاذفه والملاعة بولد لا يحد قاذفها وان كانت الملاعة بغير ولد حد قاذفها ومن قذف امه او عبدا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافر او يا خبيث عزّر وان قال باحسار او يا خنزير لم يعزّر والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث جلدات وقال ابو يوسف يبلغ بالتعذير خمسة وسبعين سوطا فان رأى الامام ان يضم الى الضرب في التعذير الحبس فعل واشد الضرب التعذير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حده الامام او عزّره فأت قدمه هدر واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وان تاب وان حد الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته

كتاب السرقة وقطاع الطريق

اذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة من حرز لاشبهة فيه وجب عليه القطع والعبد والحر في القطع سواء ويجب القطع باقراره مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطعوا وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع ولا يقتل

٩ قوله والاحصان ان يكون المقذوف حرا بالغا عاقلا مسلما عقيفا عن فعل الزنا هذه خمس شرائط لا بد منها في احصان القذف اما اشتراط الحرية فلا نه ينطلق عليها اسم الاحصان قال الله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب اي الحرائر واما العقل والبلوغ فلان العار لا يلحق الصبي والمجنون لعدم تحقق فعل الزنا منها واما الاسلام فلقوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بمحصن واما العفة فلان غير العفيف لا يلحق العار بالنسبة الى فعل الزنا لان القاذف صادق فيه والعفيف هو الذي لم يكن وطئ امرأه بالزنا ولا بالاشبهة ولا بشكاح فاسد في عمره فان وجد ذلك منه في عمره مرة واحدة لا يكون محصنا ولا يحد قاذفه (حدادي)

٩ قوله ولا في سرقة المصحف وان كانت عليه حلية تساوي الف درهم وقال الشافعي يقطع فيه وعن ابي يوسف يقطع فيه مطلقا وعنه يقطع اذا بلغت قيمة الحلية نصابا لا تهاهليست منه فيعتبر بانفرادها ولنا ان المقصود من تناوله القراءة فيه وذلك مأذون فيه عادة والحلية انما هي تابعة ولا عبرة بالتبع الا ترى ان من سرق آنية فيها اخر وقيمة الآنية تزيد على النصاب لا يقطع وكذا لا قطع كتب الفقه والنحو واللغة والشعر لان المقصود ما فيها وهي غير مال ولو سرق اثناء فضة قيمته مائة وفيه نبيذ او ماء او طعام لا يبق اولبن لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء وقال ابو يوسف اذا كانت قيمة الاناء عشرة دراهم قطع (حدادي)

فما وجدناها مباحا في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد ولا فيما يسرع اليه الفساد كالقواكه الرطبة واللبن واللحم والبطيخ والفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاشربة المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف ٩ وان كان عليه حلية ولا في الصليب الذهب ولا الشطرنج ولا البزد ولا يقطع سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي ولا سارق العبد الكبير ولا يقطع سارق العبد الصغير ولا قطع في الدفاتر كلها الا في دفاتر الحساب ولا يقطع سارق كلب ولا فهد ولا دق ولا طبل ولا مزمار ولا يقطع في الساج والقناء والابنوس والصندل واذا اتخذ من الخشب او اثنى او ابواب قطع فيها ولا قطع على خاين ولا خائسة ولا نباش ولا متنب ولا مختلس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال السارق فيه شركة ومن سرق من ابويه او ولده او ذى رحم محرم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الآخر والعبد من سيده او من امرأة سيده او من زوج سيده والمولى من مكاتبه والسارق من المغنم * والحرز على ضريين حرز لعن فيه كالدور والبيوت وحرز بالحفاظ فن سرق عينا من الحرز او غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق من حجام او من بيت اذن للناس في دخوله ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضافته واذا نكب اللص البيت ودخل فاخذ المال وناوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما وان القاء في الطريق ثم خرج واخذه قطع وكذلك اذا حمله على جاره وساقه فاخرجه واذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا ومن نكب البيت وادخل يده فيه واخذ شيئا لم يقطع وان ادخل يده في صندوق الصيرفي او في كم غيره واخذ المال قطع وتقطع يمين السارق من الزند ونحسم فان سرق ثانيا قطع رجلاه اليسرى فان

سرق ثالثا لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب واذا كان السارق
اشل اليد اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع
ولا يقع السارق الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقه
فان وهبها من السارق او باعها منه او نقضت قيمتها عن النصاب
لم يقطع ومن سرق عينا ٩ فقطع فيها وردھا ثم عاد فسرقها
وهي بحالها لم يقطع فان تغيرت عن حالها مثل ان كانت غزلا
فسرقه فقطع فيه وردھ ثم نسج فعاد وسرقه قطع واذا قطع
السارق والعين قائمة في يده ردها وان كانت هالكة لم يضمن
واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه
وان لم يقيم بينة * واذا خرج جماعة ممتعين او واحد بقدر
على الامتاع فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا
مالا ولا يقتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يحدثوا توبة وارأخذوا
مال مسلم او ذمی والمأخوذ اذا قسم على جماعة اصاب كل
واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما قيمته ذلك قطع الامام
ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا نفسا ولم يأخذوا مالا
قتلهم الامام حدا فان عني الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم
وان قتلوا واخذوا مالا فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم وان شاء
صلبهم بصلب حيي ويبيع بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب
اكثر من ثلاثة ايام فان كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم محرم
من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين وصار القتل للاولياء
ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عفووا وان باشر القتل واحد منهم
اجرى القتل على جماعةهم

كتاب الاشربة *

الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف
بازيد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه ونقع التمر والزبيب
اذا غلا واشتد ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذني طبخة

٩ قوله ومن سرق عينا
فقطع فيها وردھا ثم عاد
فسرقها وهي بحالها
لم يقطع هذا قول سائر
اصحابنا ونال زفر والشافعي
يقطع لانه سرق مالا محرزا
فلزمه القطع ولان السرقه
الثانية متكاملة كالاولى
بل اقبح لتقدم الزجر ولنا
ان القطع انما يجب بالفعل
والعين ثم اتفقوا ان الفعل
الواحد اذا حصل في عينين
مثل ان يسرق ثوبا وعرضا
لم يجب الا قطع واحد
فكذلك الفعلان اذا حصل
في عين واحدة واذا لم يجب
القطع وجب الضمان
ولا يلزم اذا زنا بامرأة فحد
ثم عاد فزناها انه يحد ثانيا
لان عين المرأة لا تأثير له
في الحد بدليل انه اذا سقط
الحد لم يضمن عين المرأة
وفي مسئلتنا المال تأثير
في وجوب القطع بدليل
انه اذا سقط القطع وجب
المال (حدادی)

حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكره من غير لهو ولا طرب ولا بأس بالخليطين ونبيذ العسل والذين والخططة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب منه ثلثا. حلال وان اشتد ولا بأس بالانتباز في الدباء والختم والمرقت والتغير واذا تخللت الحمر حلت سواء صارت بنفسها خلا او بشيء طرح فيها ولا يكره تحليلها

❖ كَلْبُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ ❖

يجوز الاصطياد بالكل المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح العلمة وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البازي ان يرجع اذا دعوته فاذا ارسل كلبه المعلم او بازيه او صقره على صيد وذكر اسم الله عليه عند ارساله فاخذ الصيد وجرحه فأت حل اكله وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البازي اكل وان ادرك المرسل الصيد حيًّا وجب عليه ان يذكيه وان ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل وان خنقه الكلب ولم يخرج له لم يؤكل وان شارك كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب لم يذكر اسم الله عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل سهمًا الى صيد فسمي عند الرمي اكل ما اصابه اذا جرحه السهم فأت وان ادركه حيًّا ذكًا فان ترك تذكيته لم يؤكل واذا وقع السهم بالصيد قحامل ٧ حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتًا اكل فان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتًا لم يؤكل وان رمى صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع على الارض ابتداء اكل وما اصاب المراض بعرضه لم يؤكل وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته البندقة اذا مات منها واذا رمى الى صيد فقطع عضوا منه اكل الصيد ولم يؤكل العضو واذا قطعه اثلاثًا والاكثر مما يلي العجز اكل وان كان الاكثر مما يلي الرأس اكل الاكثر ولا يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد المجوسى والمرتد والوثني ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه

٧ قوله واذا وقع السهم بالصيد قحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل هذا استحسان والقياس ان لا يؤكل لانه يجوز ان يكون مات من رمية ويجوز ان يكون من غيرها فلا يباح بالشك وجه الاستحسان ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر بالرواء بحمار وحش صغير فبادر اليه اصحابه فقال دعوه حتى يأتي صاحبه ف جاء رجل من تمر فقال هذه رميتي وانا في طلبها وقد جعلتها لك يا رسول الله فامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابا بكر ان يقسمها بين الرفاق وقوله ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل هذا اذا لم يجد به جراحة اخرى سوى جراحة سهمه اما اذا وجد به ذلك فانه لا يؤكل لانه موهوم فله مات منها فاعتبر محرما بخلاف موهوم الهوام (حدادي)

❖ ولم يخرج له ❖

ولم يخرج من حيز الامتناع فرما آخر فقتله فهو للثاني ويؤكل
وان كان الاول انخنه فرما الثاني فقتله لم يؤكل والثاني ضامن
بقية الاول غير مانقصة جراحته ويجوز اصطيد ما يؤكل
لحمه من الحيوان وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والتكبي حلال
ولا يؤكل ذبيحة الجوسي والمرند والوثني والمحرم وان ترك الذابح
السبية عمدا فالذبيحة ميتة لا تؤكل وان تركها ناسبا اكل والذبح
في الخلق واللبة والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم
والمرئ والودجان فان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها
فكذلك عندناي حنيفة رحمه الله وقال لا بد من قطع الخلقوم
والمرئ واحدى الودجين ويجوز الذبح بالميطعة والمروة وبكل
شيء انهر الدم الا السن القائم والظفر القائم ويستحب ان يحد
الذابح شفرته ومن بلغ بالسكين الخناق او قطع الرأس كره له
ذلك وتؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة من قفاه فان بقيت حية
حتى قطع العروق جاز ويكره وان ماتت قبل قطع العروق
لم تؤكل وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح وما توحش
من النعم فذكاته العقر والجرح والمستحب في الابل النحر وان ذبحها
جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم السذخ فان نحرهما جاز
ويكره ومن نحر ناقة او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها جنبنا
ميتا لم يؤكل اشعر اول يشعر ولا يجوز اكل كل ذى ناب من السباع
ولا كل ذى مخالب من الطيور ولا بأس باكل غراب الزرع
ولا يؤكل ابقع الذى يأكل الجيف ويكره اكل الضبع والضب
والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الجمر الاهلية والبغال ويكره
اكل لحم الفرس ٩ عند ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس باكل
الارنب واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا الأدمى
والخنزير فان الذكاة لا تعمل فيهما ولا يؤكل من حيوان الماء
الا السمك ويكره اكل الطافي منه ولا بأس باكل الجريث والمار
ماهى ويجوز اكل الجرادة ولا ذكاة له

٩ قوله ويكره اكل لحم الفرس
عندناي حنيفة يعنى كراهة
نحرهم لا كراهة تنزيه وبه
قال مالك وقال ابو يوسف
ومحمد والشافعى رحمهم الله
تعالى لا بأس باكله لان قوله
تعالى والخيل والبغال والحمير
لتركبوها خرج مخرج
الامتنان فلو جاز اكلها
لذكره لان التعمة بالاكل
اكثر من التعمة بالركوب
ولان في اباحتها تقليل الجهاد
وزوى خالد بن الوليد قال
نهى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم عن كل
لحوم الخيل والبغال والحمير
ولهما ما روى جابر قال نهى
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم عن لحوم الجمر
الاهلية واذن في الخيل يوم
خيبر فلتاقد عارضه حديث
خالد والترجيح للمحرم
واما ابن الخيل فقد قيل
لا بأس به لانه ليس في شربه
تقليل الجهاد كذا في الهداية
(حدادى)

﴿ كُتَابُ الْأَضْحِيَةِ ﴾

الأضحية ٩ واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الأضحية
يذبح عن نفسه وعن ولده الصغير ويذبح عن كل واحد منهم
شاة أو يذبح بدنة أو بقرة عن سبعة وليس على الفقير والمسافر
أضحية ووقت الأضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر
إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار الذبح حتى يصلي الإمام صلاة العيد
فأما أهل السواد فيذبحون بعد طلوع الفجر وهي جائزة
في ثلثة أيام يوم النحر ويومان بعده ولا يضحي بالعمياء والعوراء
والعرجاء التي لا تمشي إلى المنك ولا العجفاء ولا يجزئ مقطوع
الأذن والذنب ولا الذي ذهب أكثر أذنها أو أذنها وإن بقي
الأكثر من الأذن والذنب جاز ويجوز أن يضحي بالجماء والخصي
والجرباء والثولاء والأضحية من الإبل والبقرة والغنم يجزئ
من ذلك كله الثني فصاعدا إلا الضأن فإن الجذع منه يجزئ
ويأكل من لحم الأضحية ويطعم الأغنياء والفقراء ويدخر
ويستحب له أن لا ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها
أو يعمل منه آلة تستعمل في البيت والأفضل أن يذبح أضحيته
بيده إن كان يحسن الذبح ويكره أن يذبحها للكنابي وإذا غلط
رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية ألا خراجاً عنها ولا ضمان
عليهما

﴿ كُتَابُ الْإِيمَانِ ﴾

الإيمان على ثلثة أضرب يمين غموس ويمين منعقدة ويمين لغو
فيمين الغموس هي الخلف على أمر ماض يتعمد الكذب فيه
فهذه اليمين بأثم بها ولا كفارة فيها إلا التوبة والاستغفار
واليمين المنعقدة هي أن يحلف على الأمر المستقبل أن يفعله
أو لا يفعله فإذا حث في ذلك لزمته الكفارة ويمين اللغو
هو أن يحلف على أمر ماض وهو أنه يظن كما قال والأمر
يخلاف فهذا اليمين ترجوا أن لا يؤاخذ الله تعالى بها صاحبها
والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل المحلوف عليه

٩ قوله الأضحية إراقة
الدم من النعم دون سائر
الحيوان والدليل على أنها
الإراقة أنه لو تصدق بعين
الحيوان لم يجز والصدقة
بلمحمها بعد الذبح مستحب
وليس بواجب حتى
لو لم يتصدق به جاز قال
في الوقعات شراء الأضحية
ب عشرة دراهم أولى
من التصديق بالف درهم
لأن القربة التي تحصل بإراقة
الدم لا تحصيل بالصدقة
قال رحمه الله الأضحية
واجبة أي التضحية
لأن الوجوب من صفات
الفعل إلا أن الشيخ قال ذلك
توسعة ومجازاً ويعني لقوله
واجبة عملاً لا اعتقاداً حتى
لا يكفر جاحدها ثم الوجوب
قول سائر أصحابنا وعن أبي
يوسف أنها سنة مؤكدة
وذكر الطحاوي قول محمد
معه وبه قال الشافعي لقوله
عليه السلام ثلاث كتبت
علي ولم يكتب عليكم وذكر
الأضحية (حدادي)

مكرها او ناسيا فهو سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه
 كالرحمن والرحيم او بصفة من صفات ذاته كعزة الله وجلاله
 وكبريائه وعظمته الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يميناً وان حلف
 بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخط الله لم يكن حالفاً
 ومن حلف بغير الله عز وجل لم يكن حالفاً كالنبي عليه السلام
 والقرآن والكعبة * والحلف بحروف القسم ٩ وحروف القسم
 ثلاثة الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله
 وقد تضمن الحروف فيكون حالفاً كقوله الله لا افعل كذا وقال
 ابو حنيفة رحمه الله اذا قال وحق لله فليس بحالف واذا قال
 اقسم او قسم بالله او احلف او احلف بالله او اشهد او اشهد
 بالله فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه وعلى نذر
 او نذر الله فهو يمين وان قال ان فعلت كذا فانا يهودى
 او نصرانى او مجوسى او مشرك او كافر يمين وان قال فعلى
 غضب الله او سخطه او انا زان او شارب خمر او آكل ربوا فليس
 بحالف * وكفارة اليمين عتق رقبة يجرى فيها ما يجرى في الظهار
 وان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوباً فاذا زاد وادنا ما يجرى
 فيه الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين كالا طعام في كفارة
 الظهار فان لم يقدر على احب هذه الاشياء الثلاثة صام ثلثة ايام
 متتابعات فان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه ومن حلف
 على معصية مثل ان لا يصلى او لا يكلم اباة او يقتل فلانا فينبغى
 ان يبحث ويكفر عن يمينه واذا حلف الكافر ثم حنث في حال
 الكفر او بعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه
 شيئاً مما ملكه لم يصح محرماً وعليه ان استباحه كفارة يمين
 فان قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب
 الا ان ينوى غير ذلك ومن نذر نذراً مطلقاً فعليه الوفاء به وان علق
 نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر وروى
 ان ابا حنيفة رحمه الله رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت
 كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزأه

٩ قوله والحلف بحروف
 القسم وحروفه الواو
 كقوله والله والباء كقوله
 بالله والتاء كقوله تالله
 فالباء اعم من الواو لانها
 يدخل على المظهر والمضمر
 فتقول حلفت بالله وحلفت
 به والواو اعم من التاء
 واخص من الباء اما كونها
 اخص من الباء فلا نها
 تدخل على المظهر دون
 المضمر واما كونها اعم
 من الباء فلا نها تدخل
 على جميع اسماء الله وصفاته
 والتاء مختصة باسم الله
 تعالى دون سائر اسمائه تقول
 تالله لا فعلن ولا تقول
 نارحن ولا تارحن
 (حدادى)

قوله وان حلف لا يدخل
هذا البيت قد خله بعد
ما تهدم لم يحث لان البيت
اسم للبنى فاذا زال البناء
لم يسم بيتا اذا لبيت عبارة
عن موضع المبيت فيسه
وقد زال ذلك بهدمه وان كان
انهدم منه سقفه وبقيت
حيطان فدخله حث لانه
يبان فيه والسقف وصف
فيه ولانه يهدم السقف
لايزول عنه اسم البيت
مادامت الحيطان باقية
وانما يقال بيت حراب
واما اذا زالت حيطان
فدخله لم يحث لانه زال
الاسم ولا يسمى حينئذ بيتا
يخلاف الدار ولو حلف
لا يدخل هذا البيت فانهدم
وبنى بيتا آخر فدخله لم يحث
لان الاسم لم يبق بعد الانهدام
(حدادي)

من ذلك كفارة عين وهو قول محمد رحمه الله ومن حلف لا يدخل
بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث
ومن حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلوة لم يحث ومن حلف
لا يلبس هذا الثوب وهو لابس فزعه في الحال لم يحث وكذلك
اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل في الحال
لم يحث وان مكث وان لبث ساعة حث ومن حلف لا يدخل
هذه الدار وهو فيها لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل
ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا خرابا لم يحث ومن حلف
لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما تهدمت وصارت صحراء
حث ومن حلف ان لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما تهدم
لم يحث ومن حلف ان لا يتكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها
حث ومن حلف ان لا يتكلم عبد فلان او لا يدخل دار فلان فباع
فلان عبده وداره ثم كلم العبد ودخل الدار لم يحث وان حلف
ان لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حث وكذلك
ان حلف ان لا يتكلم بهذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا حث
وان حلف ان لا يأكل لحم هذا الجمل فصار كبشا فاكله حث فيهما
وان حلف ان لا يأكل من هذا الخلة فهو على ثمرها ومن حلف
ان لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فاكله لم يحث وان حلف
ان لا يأكل رطبا فاكل بسرا مذبا حث عند ابي حنيفة رحمه الله
ومن حلف ان لا يأكل لحما فاكل لحم السمك لم يحث ولو حلف
ان لا يشرب من دجلة فشرب منها بآناء لم يحث حتى يكرع منها
كرعا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن حلف ان لا يشرب
من ماء دجلة فشرب منها بآناء حث ومن حلف ان لا يأكل
هذه الخنطة فاكل من خبزها لم يحث ولو حلف
ان لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه حث ولو استغف
كما هو لم يحث وان حلف ان لا يتكلم فلانا فكلمه وهو
يحث يسمع الا انه نائم حث وان حلف ان لا يتكلمه الا باذنه

٩ قوله فان حلف لا يأكل
الطبخ فهو على ما يطبخ
من اللحم اعتبارا للعرف
فان نوى غيره مما يطبخ كان
على ما نوى حتى لو نوى
الباقلاء والبازنجان ونحوهما
حنت واللحوم كلها سواء
فان اكل سمكا مطبوخا
لم يحنت وان اكل لحم
مقبلا لم رقة فيه لم يحنت
وان طبخ لحما طبيخا لم رق
فاكل من لحمه او مرقه
حنت لان المرق فيه اجزاء
اللحم كذا في الكرخي
وفي الينابيع اذا حلف
لا يأكل من هذا اللحم شيئا
فاكل من مرقه لم يحنت
الا ان ينوى المرق ولو حلف
لا يأكل الطبخ فاكل
شحم مطبوخا حنت لانه
يسمى طبخا في العادة
فان طبخ عدسا بودك
فهو طبخ ايضا وكذا
ان طبخه بشحم اولى
فان طبخه بسمن او زيت
لم يكن طبخا ولا يكون
الا زر طبخا ولا العدس
بالسمن والزيت (حدادي)

فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كله حنت واذا استحلف لوالى رجلا
ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على حال ولا يتنه خاصة
ومن حلف ان لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده المأذون
لم يحنت ومن حلف ان لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها
او دخل دهليزها حنت وان وقف في طاق الباب بحيث اذا اغلق
الباب كان خارجا لم يحنت ومن حلف ان لا يأكل الشوا
فهو على اللحم دون البازنجان والجزر ومن حلف ان لا يأكل
الطبخ ٩ فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف ان لا يأكل
الرؤس فيمينه على ما يكبس في التانير وبيع في المصر ومن حلف
ان لا يأكل الخبز فيمينه على ما يعتاد اهل البلد اكله خبزا فان اكل
خبز القطائف او خبزا الارز باعراق لم يحنت ومن حلف ان لا يبيع
او لا يشتري او لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنت ومن حلف
ان لا يتزوج او لا يطلق او لا يعق فوكل من فعل بذلك حنت
ومن حلف ان لا يجلس على الارض فجلس على بساط
او على حصير لم يحنت ومن حلف ان لا يجلس على سرير فجلس
فوقه بساط حنت وان جعل فوقه سريرا آخر فجلس عليه
لم يحنت وان حلف ان لا ينام على فراش فنام عليه وفوقه قرام
حنت وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لم يحنت ومن حلف
بيمين وقال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حنت عليه وان حلف
ليأتمنه ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة
وان حلف ان لا يكلم فلانا حينما اوزمانا او الحين او الزمان
فهو على ستة اشهر وكذلك الدهر عند ابى يوسف ومحمد
رحمهما الله ولو حلف ان لا يكلمه اياما فهو على ثثة ايام ولو حلف
ان لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابى حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو على الايام الاسبوع
ولو حلف ان لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهر عند ابى
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد اثني عشر شهرا

ولو حلف لا يفعل كذا تركه ابدا وان حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فاذن لها مرة واحدة فخرجت لم يحث ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل خروج وان قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت بمردها بغير اذنه لم يحث واذا حلف ان لا يتفدى فانفدى هو الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر ٩ وان حلف ليقضين دينه الى قريب فهو على ما دون الشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حث ومن حلف ليصعدن السماء اوليقلين هذا الخبر ذهبنا فعدت يمينه وحث عقيبها ومن حلف ليقضين فلانا دينه اليوم فقصاه ثم وجد فلانا بمعضها زيوفا او نهب جنة او مستحقة لم يحث الخالف وان وجدها رصاصا او ستوفة حث ومن حلف لا يقبض دينه درهما دون درهم فقبض بمضه لم يحث حتى يقبض جميعه متفرقا وان قبض دينه في وزنين ولم يتشاغل بينهما بالعمل الوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق ومن حلف ليا تبين البصرة فلم يأنها حتى مات حث في آخر جزء من اجزاء حيوته

كتاب الدعوى

المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقدره فان كان عينيا في يد المدعى عليه كاف احضارها ليشير اليها بالدعوى وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقارا حددده وذكراته في يد المدعى عليه وانه يطالبه به وان كان حقا في الذمة ذكر انه يطالبه به فاذا صحت الدعوى سأل القاضى المدعى عليه عنها فان اعترف قضى عليه بها وان انكر سأل المدعى البينة فان احضرها قضى

٩ قوله وان حلف ليقضين دينه الى قريب فهو ما دون الشهر هذا الم يكن له نية اما اذا كانت فهو على ما نوى ما لم يكذب به الظاهر وكذا لا قضيتك عاجلا ولو حلف ليقضينه حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر الى آخره ولو حلف ليعطينه في كل شهر درهما وقد حلف في اول الشهر فهذا الشهر داخل في يمينه فيعطيه فيه درهما وان لم يعطه فيه حث وان حلف ليعطينه في اول الشهر الداخلى فله ان يعطيه قبل ان يمضى نصفه فان مضى صفه قبل ان يعطيه حث (حدادى)

٣ قوله وان ادعى احدهما
الشراء وادعت المرأة انه
تزوجها عليه فهما سواء
هذا قول ابى يوسف
ووجهه ان النكاح والبيع
يتساويان في وقوع المالك
بنفس العقد فهو كالبيعين
فعلى هذا يأخذ المرأة
من الزوج نصف القيمة
وقال محمد الشراء اولى
من النكاح ولها على الزوج
القيمة لان من اصله تصحيح
المبنيات ما امكن ويمكن
تصحيحهما هنا في العقدين
بان يقال النكاح لا يحتاج
الى تسمية عوض في صحته
فصار عقد البيع منعقدا
على المسمى والنكاح منعقدا
على غير المسمى ان لم يقدر
ذلك بطل البيع وصح
النكاح وما دى الى تصحيح
العقدين كان اولى وترجع
المرأة بقيمة العبد على الزوج
لان سبب الاستحقاق قائم
وهو النكاح وقد تعذر
تسليمه فرجع الى قيمته كذا
في شرحه ولو كان احدهما
يدعى الهبة والاخر الرهن
فهو اولى لانه يوجب
الضمان (حدادى)

بها وان عجز عن ذلك وطلب عين خصمه استخلف عليها فان قال لى
بينة حاضرة فطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة رحمه الله
تعالى ولا ترد اليمين على المدعى ولا تقبل بينة صاحب اليد في المالك
المطلق واذا شكك المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول
ولزمه ما ادعى عليه به وينبغي للقاضي ان يقول له انى اعرض
عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه واذا كرر
العرض ثلث مرات قضى عليه بالنكول وان كانت الدعوى
نكاحا لم يستخلف المنكر عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى
ولا يستخلف في النكاح والرجعة والنفى في الابلاء والرق
والاستيلاء والنسب والولاء والحدود وقال يستخلف في ذلك
كله الا في الحدود واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد
منهما يزعم انها له واقاما البينة قضى بها بينهما وان ادعى كل
واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة
من البينتين ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى
اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما البينة
فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن
وان شاء ترك فان قضى القاضي به بينهما وقال احدهما لا اختار لم يكن
للاخر ان يأخذ جميعه وان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول
منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض فهو اولى
وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة وقبضا واقاما البينة
ولا تاريخ معهما فالشراء اولى من الاخر ٣ وان ادعى احدهما
الشراء وادعت المرأة انه تزوجها عليه فهما سواء وان ادعى
احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فالرهن اولى وان اقام
الخارجان البينة على المالك والتاريخ فصاحب التاريخ الابعدا اولى
وان ادعى الشراء من واحد واقاما البينة على تاريخين فالاول اولى
وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من الاخر وذكر تاريخهما
فهما سواء وان اقام الخارج البينة على ملك مورخ واقام صاحب اليد

٩ قوله ولا يجب تغليظ
اليمن على المسلم بزمان
ولا مكان لان المقصود
تعظيم المقسم به وهو حاصل
بدون ذلك وقال الشافعي
ان كانت اليمن في قسامة
اولعان او مال كثير نحو
عشرين ديناراً فصاعداً
اختصت اليمن بمكان فان كان
بمكة حالف بين الركن والمقام
وان كان بالمدينة فعند قبر
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم بين الروضة والمنبر
وان كان في بيت المقدس
فعند الصخرة وان كان
في سائر البلدان ففي الجوامع
وكذا في الزمان عنده يثبت
به التغليظ مثل بين الظهر
والعصر يوم الجمعة
قلنا اليمن حجة لاحد
المتداعيين فلا تختص بزمان
ولا مكان كاليمنية (حدادي)

اليمنية على ملك اقدم تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب
اليدين كل واحد منهما يئنه بالنجاح فصاحب اليدين اولى وكذلك
النسج في الشباب التي لا تسج الامرة واحدة وكذلك كل سبب
في الملك لا يتكرر فهو كذلك وان اقام الخارج اليئنه على الملك
وصاحب اليدين يئنه على الشراء منه كان اولى وان اقام كل واحد
منهما اليئنه على الشراء من الآخر ولا تار يخمهما تهازت البيئتان
وان اقام احد المدعين شاهدين والآخر اربعة فهما سواء
ومن ادعى قصاصا على غير محمد استخلف فان نكل عن اليئنه
فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى
يقر او يحلف وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يلزمه
الارش فيهما واذ اقال المدعى لى يئنه حاضرة قيل لخصمه اعطه
كفيلا بنفسك ثثة ايام فان فعل فيها والا امر بتلازمته
الان يكون غريباً على الطريق فيلازمه مقدار مجلس القاضي
وان قال المدعى عليه هذا الشيء اودعني فلان الغائب اورهنه
عندي او غصبت منه واقام يئنه على ذلك فلا خصومة بينه
وبين المدعى وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم وان قال
المدعى سرق منى واقام يئنه وقال صاحب اليدين اودعني
فلان الغائب واقام اليئنه لم تدفع الخصومة وان قال المدعى ابتعته
من فلان وقال صاحب اليدين اودعني فلان ذلك سقطت
الخصومة بغير يئنه واليمن بالله تعالى دون غيره وبؤكد بذكر
اوصافه ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعاق (ويستخلف اليهودي
بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام) والنصراني بالله
الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام (والمجوسي بالله
الذي خلق النار ولا يستخلفون في بيوت عباداتهم ٩
ولا يجب تغليظ اليمن على المسلم بزمان ولا مكان ومن ادعى
انه ابتاع من هذا عبده بالف فمحمد استخلف بالله ما بينكما
بيع قائم فيه ولا يستخلف بالله ما بيعت ويستخلف في انفسب بالله
ما استحق عليك رده ولا يستخلف بالله ما غصبت وفي النكاح

بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ماهي
 بين منك الساعة بما ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقها وان كانت
 دار في يد رجل ادعاها اثنان احدهما جيعها والاخر نصفها
 واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف
 ربعها عند ابي حنيفة رحمه الله وقالاهي بينهما اثلاثا ولو كانت
 الدار في ايديهما سلمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء
 ونصفها لا على وجه القضاء واذا تنازعا في دابة واقاما كل
 واحد منهما بينة انها نتجت عنده وذكرنا تاريخا وسن الدابة
 يوافق احد النار ينجح فهو اولى وان اشكل ذلك كانت بينهما
 واذا تنازعا على دابة احدهما راكبها والاخر متعلق بلجامها
 فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا بعيرا وعليه حمل لاحدهما
 فصاحب الحمل اولى وكذلك اذا تنازعا قيصا احدهما لابسه
 والاخر اخذ بيكمه فاللابس اولى واذا اختلف المتبايعان في البيع
 فادعى المشتري احدهما ثمتنا وادعى البائع اكثر منه او اعترف
 البائع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
 البينة قضى له بها فان اقام كل واحد منهما البينة كانت البينة المثبتة
 للزيادة اولى فان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري
 اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل
 للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع
 فان لم يترضيا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى
 الاخر مبتدأ بيمين المشتري فاذا حلفا فسخ القاضي البيع بينهما
 فان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا
 في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلانحالف
 بينهما فالقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك
 المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يتحافسا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله تعالى وجعل القول قول المشتري وقال محمد رحمه الله
 تعالى يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وان هلك

٩ قوله فان لم تكن لكل
 واحد منهما بينة قيل للمشتري
 اما ان ترضى بالثمن الذي
 ادعاه البائع والافسخنا
 البيع وقيل للبائع اما ان يسلم
 ما ادعاه المشتري من المبيع
 والافسخنا البيع وانما
 خوطب المشتري اولا
 لان البائع ادعى عليه زيادة
 في الثمن وهو فقال له اما
 ان ترضى بهذه الزيادة التي
 ذكرها البائع لانه لم يرض
 بخروج المبيع من ملكه
 الا باستيفائها والا فترك
 البيع ويخاطب البائع
 فيقال له اما ان يسلم هذا
 المبيع الذي ذكره المشتري
 لانه لم يرض بالزام الثمن
 الا بتسليم ما ادعاه والا فترك
 المبيع اولا بينة لكل منهما
 على ما ادعاه ولان المقصود
 قطع المنازعة وهذا جهة
 فيه لانهما لا يرضيان بالفسخ
 فاذا علمتا به يترضيان
 (حدادي)

احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند ابی حنیفة رحمه الله
 الا ان برضى البایع ان یترك حصة الهالك وقال ابو يوسف
 رحمه الله يتخالفان ويفسخ البيع في الحی وقال محمد رحمه الله
 تعالى يتخالفان عليهما ويفسخ العقد ويرد الحی وقیمة الهالك
 واذا اختلفا الزوجان في المهر فادعی الزوج انه تزوجها بالف
 وقالت تزوجتني بالقین فليهما اقام البينة قبلت بینه فان اقام
 البينة فالبينة بینه المرأة وان لم يكن لهما بینه تخالفا عند ابی
 حنیفة رحمه الله تعالى ولم يفسخ ولكن يحكم مهر المثل فان كان
 مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضی بما قال الزوج وان كان مثل
 ما ادعته المرأة او اكثر قضی بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل
 اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعته المرأة قضی لهما بمهر المثل
 واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تخالفا وترا ٦
 وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفا وكان القول قول المستأجر
 وان اختلفا بعد الاستيفاء بعض المعقود عليه تخالفا وفسخ
 العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر مع يمينه
 واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتخالفا عند ابی
 حنیفة رحمه الله تعالى وقال يتخالفان وتفسخ الكتابة واذا اختلف
 الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح
 للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات احدهما
 واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي
 منهما عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى المرأة
 ما يجهز به مثلها والباقي للزوج واذا باع الرجل جارية فجاءت
 بولد فادعاه البایع فان جاءت به لافل من ستة اشهر من يوم
 البيع فهو ابان البایع وامه ام ولده ويفسخ البيع فيه ويرد الثمن
 وان ادعاه المشتري مع دعوة البایع او بعد دعوته فدعوة البایع
 اولی وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البایع
 فيه الا ان يصدق المشتري وان مات الولد فادعاه البایع

٥ قوله وان اختلفا بعد
 استيفاء المعقود عليه
 لم يتخالفا وكان القول قول
 المستأجر مع يمينه وهذا
 عند ابی حنیفة وابی يوسف
 ظاهر لان هلاك المعقود
 عليه يمنع التحالف عندهما
 وكذا ايضا على اصل محمد
 لان الهلاك انها انما لا يمنع
 عنده في المبيع لما ان له قیمة
 تقوم مقامه فيتحالفان عليها
 وهنا لو جرى التحالف
 وفسخ العقد فلا قیمة
 لان المنافع لا يقوم بنفسها
 بل بالعقد وقد تبين انه لا عقد
 واذا امتنع التحالف فالقول
 للمستأجر مع يمينه لانه
 هو المستحق عليه
 (حدادی)

وقد جاءت به لافل من ستة اشهر لم يثبت النسب في الولد
ولا الاستيلاد في الام وان ماتت الام فادعى البايع الابن
وقد جاءت به لافل من ستة اشهر يثبت النسب منه في الولد
واخذ البايع ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
وقالا يرد حصة الولد ولا يرد حصة الام ومن ادعى نسب احد
التؤمين يثبت نسبهما منه

❖ كُتِبَ الشَّهَادَاتُ ❖

الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا طالبهم
المدعى والشهادة بالحدود والقصاص يخبر فيها الشاهد بين
الستر والاطهار والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بالمال
في السرقة فيقول اخذ المال ولا يقول سرق ٣ والشهادة
على مراتب منها الشهادة في زنا يعتبر فيها اربعة من الرجال
ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة ببقية الحدود
والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادة
النساء وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين
او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح
والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة والبراءة
والعوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة
واحدة ولا بد في ذلك كله من العدانة ولفظة الشهادة
فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم او اتيقن لم تقبل
شهادته وقال ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحاكم على ظاهر
عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود
وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى لا بد ان يسئل عنهم في السر
والعلانية وما يتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت
حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم
الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اوراه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد
عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهدني ومنه من

قوله والشهادة على مراتب
لانها تختلف باختلاف
الشهود به قال منها الشهادة
في الزنا يعتبر فيها اربعة
من الرجال لقوله تعالى
فاستشهدوا عليهن اربعة
منكم وقال والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا
باربعة شهداء ولا خلاف
ذلك واختلفوا في الشهادة
على اللواط فعند ابي حنيفة
يقبل فيه رجلان عدلان
لان موجه التعزير عنده
وعندهما لا بد فيه من اربعة
كالزنا وبه قال الشافعي
واما اتيان البهيمة قال
صحيح عند اصحابنا جميعا
انه يقبل فيه شاهدان
عدلان ولا يقبل فيه
شهادة النساء (حدادي)

٩ قوله فاذا سمع شاهدا
 يشهد بشيء لم يجز له ان يشهد
 على شهادته الا ان يشهد
 لما بينا ان شهادة الشاهد
 الاول لا يلزم بها حق في ذمة
 المشهود عليه الا ان يحكم
 بها الحاكم بدليل انه لو رجع
 عن الشهادة بعد ما شهد
 بها عند الحاكم لم يلزمه الحاكم
 شيئا ولم يقطع بشهادته حقا
 فاذا صح هذا قلنا من سمع
 شاهدا يشهد على رجل
 بشيء لم يجز له ان يشهد
 بذلك لانه شهد بما لم يثبت
 به حق على المشهود عليه
 قال في النهاية هذا اذا سمعه
 في غير مجلس القضاء
 اما لو سمع شاهدا يشهد
 في مجلس القاضي جاز له
 ان يشهد على شهادته
 وان لم يشهد (حدادي)

لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة ٩ فاذا سمع شاهدا
 يشهد بشيء لم يجز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد به وكذلك
 لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع ان يشهد
 الا ان تصدق على الاصل ولا يحل للشاهد ان رأى خطه ان يشهد
 الا ان يذكر الشهادة ولا تقبل شهادة الاعمى ولا المملوك
 ولا المحدث في قذف وان تاب ولا تقبل شهادة الوالد لولده
 وولد ولده ولا شهادة الوالد لابنيه واجدادهم ولا تقبل شهادة
 احد الزوجين للآخر ولا شهادة المولى لعبده ولدا كاتبه
 ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة
 الرجل لاختيه وعمه ولا تقبل شهادة المخنث ولا الناجمة ولا مغنية
 ولا مد من الشرب على اللهو ولا من يلبس بالطيور ولا من يغني
 للانس ولا من يأتي بابا من الكبراء التي تتعلق بها الحد ولا من يدخل
 الحمام بغير ازار او يأكل الربوا ولا المقامر بانزد والشطرنج
 ولا من يفعل الافعال المستخفة كالبلون على الطريق والا كل
 على الطريق ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل
 شهادة اهل الاهواء الا الخطاينة وتقبل شهادة اهل الذمة
 بعضهم على بعض وان اختلفت ملاهم ولا تقبل شهادة الخرجي
 على الذمي وان كانت الحسنات اغلب من السيئات ولرجل
 ممن يجنب الكبار قبلت شهادته وان المصيبة وتقبل شهادة
 الاقلف والخصي وولد الزنا وشهادة الخنثى جائزة واذا وافقت
 الشهادة الدعوى قبلت وان خالفنها لم يقبل ويعتبر اتفاق
 الشاهدين في اللفظ والمعنى عند اني حسنة رحمه الله تعالى
 فان شهد احدهما بالالف والاخر بالفين لم تقبل الشهادة وان شهد
 احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة والمدعي يدعي الفواخس
 مائة قبلت شهادتهما بالف وقال قبلت في الفصول كلها اذا كان
 المدعي يدعي الاكثر واذا شهد بالف وقال احدهما قضاء منها اخس
 مائة قبلت شهادتهما بالف ولم يسمع قوله انه قضاء منها خمسمائة

٩ قوله ولا تقبل شهادة
شهود الفرع الان يموت
شهود الاصل او يغيبوا مسيرة
ثلاثة ايام فصاعدا او مرضوا
مرضا لا يستطيعون معه
حضور مجلس الحاكم لان
شهود الفرع كالبدل
من شهود الاصل والبدل
لا يثبت حكمه مع القدرة
على الاصل بدلالة الماء
والتراب فاذا مات شهود
الاصل تيقنا عدم القدرة
على شهادتهم فقام بدلهم
مقامهم كما يقوم القرب مقام
الماء عند عدمه وانما اعتبر
مدة السفر لان المفجع بعد
المسافة ومدة السفر تقيد
حكما وعن ابى يوسف ان
كان في مكان لو غدا لاداء
الشهادة لا يستطيع ان يثبت
في اهله صح الاشهاد احيانا
لحقوق الناس والاول احسن
والثاني ارفق وبه اخذ
ابو الليث (حدادي)

الان يشهد معه الآخر وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد
بالف حتى يقر المدعى انه قبض خمس مائة واذا شهد شاهدان
ان زيدا قتل يوم النحر بمكة وشهد آخران انه قتل يوم النحر
بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت
احدهما ففقدى لهما ثم حضرت الاخرى لم تقبل ولا يسمع القاضي
الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد
بشيء لم يعاينه الا التلبس والموت والنكاح والدخول وولاية
القاضي فانه يسمعه ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره بها من يثق
به والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة
ولا تقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين
على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد
وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع (اشهد
على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عندى بكذا
واشهدني على نفسه) فان لم يقل واشهدني على نفسه جاز
ويقول شاهد الفرع عند الاداء (اشهد ان فلانا اشهدني
على شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عنده بكذا فقال لي اشهد
على شهادتي بذلك فانا اشهد بذلك) ٩ ولا تقبل شهادة
شهود الفرع الان يموت شهود الاصل او يغيبوا مسيرة ثلثة
ايام فصاعدا او يمرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور
مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز
فان سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم فان انكر
شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع وقال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى في شاهد الزور اشهره في السوق
ولا اعززه وقال رحمه الله تعالى نوجه ضرابا ونحبسه

باب الرجوع عن الشهادة

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت شهادتهم
وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان

ما تلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الى بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمننا للشهود عليه
وان رجع احدهما ضمن النصف وان شهد بالمال ثلاثة
فرجع احدهم فلا ضمان عليه فان رجع آخر ضمن الراجعان
نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأه ضمن
ربع الحق وان رجعتا ضمننا نصف الحق وان شهد رجل وعشر
نسوة ثم رجع ثمان نسوة فمنهن فلا ضمان عليهن وان رجعت
اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء
فعلى الرجل سدس الحق وعلى النساء خمسة اسداس الحق عند
ابن حنيفة رحمه الله وقالوا على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف وان شهد شاهدان على امرأة بالشكاح بمقدار مهر
مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهدا على رجل
بترويج امرأة بمقدار مهر مثلها فان شهدا باكثر من مهر المثل
ثم رجعا ضمننا الزيادة وان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر
ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا نقصان وان شهدا
على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا نصف
المهر فان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان شهدا انه اعتق عبده
ثم رجعا ضمننا قيمته وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل
ضمننا الدية ولا يقتص منها واذا رجع شهود الفرع ضمنوا
وان رجع شهود الاصل او قالوا لم نشهد شهود الفرع
على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدناهم وغلطنا
ضمنوا وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا
في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك واذا شهد اربعة بازنا وشاهدان
بالاحصان فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا رجع المزكون
من تركبتهم ضمنوا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود
الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة

✽ كتاب ادب القاضى ✽

✽ لا يصح ✽

٩ قوله واذا شهد شاهد
ان بمال فحكم به الحاكم ثم
رجعا ضمننا المال المشهود به
لان السبب على وجه التعدى
سبب للضمان كما في البر وقد
نسبنا الاتلاف تعديا وقال
الشافعى لا يضمنان لانه
لا عبرة للسبب عند وجود
المباشرة قلنا تعذر ايجاب
الضمان على المباشر وهو
القاضي لانه كالجألى الى
القضاء وفى ايجابه عليه
صرف الناس عن تقاعد
القضاء وتعذر استيفاء
من المدعى ايضا لان الحكم
ماض فاعتبر السبب وانما
يضمنان اذا قبض المدعى
لمال ذنبنا كان او عينا لان
الاتلاف به يتحقق
(حدا دى)

٧ قوله و يكون من اهل
الاجتهاد و هو ان يكون
عارفا بالسنة والا حاد يث
الواردة عن صاحب الشريعة
و يعرف ناسخها و منسوخها
و عامها و خاصها و ما جع
عليه المسلمون من ذلك لان
من لا يعرف السنن و اصول
الاحكام المنصوص عليها
لا يأم أن يجتهد في موضع
فيه نص عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يسوغ
له ذلك فلا بد من معرفة الا
حاديث و طريق القياس
والاجتهاد وكذلك المفتي
ايضا لا يجوز له الفتوى الا ان
يجمع فيه هذه الشرائط الا ان
يفتى بشئ يسمعه من غيره
فيكون نافلا ذلك عن الغير
و النقل لا يحتاج فيه الى
اجتهاد و ينبغي ايضا ان
يكون للقاضي قريحة يعرف
بها عادات الناس لان
من الاحكام ما يفتي عليها
اذ العادة قد تغلب
على القياس كالا ستصناع
مع ان القياس بأبا (حدادي)

لا يصح ولاية القاضي حتى تجتمع في المولى شرائط الشهادة
و يكون من اهل الاجتهاد ٧ ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق
بنفسه انه يؤدي فرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز
عنه او لا يأم أن على نفسه الحيف فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية
ولا يسئلها ومن قلد في القضاء يسلم اليه ديوان القاضي الذي
كان قبله و ينظر في حال المحبوسين فمن اعترف منهم بحق الزمه
اباه و من انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بينة فان لم تقم البينة
لم يجعل بحليته حتى ينادى عليه ويستظهر في امره و ينظر
في الودائع و ارتفاع الوقوف فيعمل على ما تقوم به البينة
او يعترف به من هو في يده و لا يقبل قول المعزول الا ان يعترف
لذي هو في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها و يجلس
للمحكم جلوسا ظاهرا في المسجد و لا يقبل هدية الامن ذي رحم
محرم منه او ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته و لا يحضر
دعوة الا ان تكون عامة و يشهد الجنازة و يعود المريض
لا يضيف احد الخصمين دون خصمه فاذا حضرا يستوى
بينهما في الجلوس و الاقبال و لا يسار احدهما ولا يشير اليه
ولا يلقنه حجة فاذا ثبت الحق عنده و طلب صاحب الحق حبس
غيره لم يجعل بحبسه و امره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل
دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع و بدل القرض
و لزمه بعقد كالمهر و الكفالة و لا يحبس فيما سوى ذلك
ذامال اتي فقبر الا ان يثبت غريمه ان له مالا و يحبس شهرين
او ثلاثة ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله و لا يحول
بينه و بين غرمائه و يحبس الرجل في نفقة زوجته و لا يحبس
الوالد في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق عليه و يجوز
قضاء امرأة في كل شئ الا في الحدود و القصاص و يقبل
كلا القاضي الى القاضي في الحقوق اذا شهد به عنده فان شهدوا
على خصم حاضر حكم بالشهادة و كتب بحكمه و ان شهدوا
بغير حضرة خصمه لم يحكم و كتب بالشهادة لا يحكم بها

٩ قوله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص لانه لا ولاية لهما على دمهما ولهذا لا يملكان ابا حنة ولان الحدود والقصاص يسقطان بالشبهة ونقصان ولاية المحكم شبهة في النوع كشهادة النساء مع الرجال وفي السد خيرة يجوز في القصاص لانه من حقوق العباد وتخصيص الحدود والقصاص بدل على جواز في سائر المجتهدة كالكتابات بانهار واجع والطلاق المضاف الى التكاح وهو صحيح الان اصحابنا امتعوا عن هذه الفتوى وقالوا لا بد فيهما من حكم المولى كالحدود كيلا يتجاسر العوام ويجوز التحكيم في النكاح لانه لا يسقطه الشبهة كالديون ولهذا ثبت بشهادة السماع الرجال فهو كالبيع (حدادني)

المكتوب اليه ولا يقبل الكتاب الابشهادة رجلين اورجل وامرأتين ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه ويسلمه اليهم واذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بمحضرة الخصم فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه فقحه القاضي وقرأه على الخصم وازمه ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض ذلك اليه واذا رفع الى القاضي حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع او يكون قولاً لا دليل عليه ولا يقضى القاضي على الغائب الا ان يحضر من يقو مقامه واذا حكم رجلا ن رجلا ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمحدود في القذف والفاسق والصبي ولكل واحد من المحكمين ان يرجع مالم يحكم عليهما فاذا حكم عليهما لم يمسها واذا رفع حكمه الى القاضي فوافق مذهبه امضاه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم ٩ في الحدود والقصاص وان حكماء في دم خطأ فقضى الحاكم على العاقلة بالدية لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البينة ويقضى بالنكول وحكم الحاكم لابويه وولده وزجته باطل

كتاب القسمة

ينبغي للامام ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجرة فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة ويجب ان يكون عدلا مأمونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام يشتركون واجرة القسام على عدد رؤسهم عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال ارحهما الله تعالى على قدر الانصاء واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دار اوضعة ادعوا انهم

ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقالوا رحمهما الله تعالى يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة انها قسمها بقولهم وان كان المال المشترك مما سوى العقار فادعوا انه ميراث قسمه في قولهم جميعا وان ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسمه بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب احدهم وان كان احدهم ينتفع والاخر يستنصر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستنصر لم يقسمها الا بتراضيهما ويقسم المروض اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم الجنس ٧ بعضها في بعض وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم الرقيق ولا يقسم جام ولا بئر ولا رعى الا ان يتراضيا الشركاء واذا حضر وارثان عند القاضى واقاما البينة على الوفات وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب قسمها القاضى بطلب الحاضرين وينصب للغائب وكيل يقبض نصيبه وان كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان العتار في يد الوارث الغائب لم يقسم وان حضر وارث واحد لم يقسم واذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حدة في قول ابى حنيفة رحمه الله وقالوا رحمهما الله ان كان الاصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها واركان دارا وضبعة اودارا وحائونا قسم كل واحد على حدة وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب الاخر تملق ثم يكتب اسما ميهم ويجعلها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث وعلى هذا ثم يخرج القرعة

٧ قوله ولا يقسم الجنس ببعضهم في بعض لانه الاختلاط بين الجنسين فلا تقع القسمة بمميزا بل تقع معارضة وسبيلها التراضي دون جبر القاضى اذ القسمة بمميزا احد الحقين من الاخر وليس بين الجنسين اختلاط حتى يكون القسمة فيها التميز فلم يبق الا ان يكون معاوضة والمعاوضة لاجبر فيها وانما هي بالتراضي ويقسم القاضى كل مكيل وموزون كثير او قليل والمعدود المتفاوت وتبر لذهب والقضوة وتبر الحديد والحاس والابل بانفرادها والبقر بانفرادها والغنم بانفرادها ولا تقسم شاة وبعيرا وبرذونا وحارا ولا يقسم الا وائى لانها باختلاف الصنعة التحقت بالاجناس المختلفة فلا تقسم بعضها في بعض ويقسم الثياب المروية لاتحاد الصنف (حدا دى)

فمن خرج اسمه اولافله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير الا بتراضهم فان قسم بينهم ولا حد هم مسيل في ملك الآخر او طريق لم يشترط في القسمة فان امكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس له ان يستطرق ويسيل في نصيب الآخر وان لم يمكن فسحق القسمة واذا كان سفل لاعلوه او علو لاسفل له وسفل له علو قوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا اختلف لمقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما فان ادعى احدهما الغلط وزعم ان ما اعصابه شيء في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيقاض لم يصدق على ذلك الا بينة وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسلمه الى ولم يشهد على نفسه بالاستيقاض وكذبه شريكه تحالفا وفسخت القسمة وان استحق بعض نصيب احدهم بعينه لم تفسخ القسمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويرجع بحصته ذلك من نصيب شريكه وقالا يفسخ القسمة

كتاب الاكراه

الاكراه ثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان اولصا واذا اكراه الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر لرجل بالف درهم او بواجب داره فاكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالخبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع ان شاء فسخه ورجع بالبيع فان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز البيع وان كان قبضه مكرها فليس باجازه وعليه رده ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته والمكره ان يضمن للمكره ان شاء ومن اكراه على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فاكره على ذلك بحبس او بضرب او قيد لم يحل له الا ان يكره بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقدم

٩ قوله والمكره ان يضمن المكره ان شاء لانه آله له في ما يرجع الى الاتلاف فكانه دفع مال البائع الى المشتري فيضمن ابهما شاء فان ضمن المكره كان له ان يرجع على المشتري بما ضمن وهو القيمة لان المبيع تلف في يده وقد اخذه بغير حق فهو كغصب الغاصب وان شاء ضمن المشتري لان حاصل الضمان عليه وهو لا يرجع على المكره ثم اذا ضمن المشتري بعد كل شراء كان بعد شراؤه لو تفسخ العقد لانه يملكه بالضمان فظهر انه باع مملكه (حدادي)

وهي الطريقة في الامور وفي الشرع عبارة عن الاقتداء بما يختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في معازيه والسير هنا هو الجهاد للعدو وهو ركن من اركان الاسلام والاصل في وجوبه قوله تعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم اي فرض عليكم القتال وهو شاق عليكم واراد بالكره كراهة الطبع لاعدم الرضاء بالامر وهذا كما يكره الانسان الصوم في الصيف من جهة الطبع ومع ذلك يحبه ويرضاه من حيث ان الله امر به فقال كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ففني قوله كره لكم من جهة طبع النفوس يعني كراهته نفوسهم وقبلته قلوبهم وكذلك قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله تعالى وقتلواهم حتى لا تكون فتنة اي حتى لا يكون شركو يكون الدين كله لله (حديثي)

على ما اكره عليه ولا يسهه ان يصبر على ما توعد به فان صبر حتى اوقعوا به ولم يأكل فهو آثم واذا اكره على الكفر بالله تعالى او بسب النبي عليه السلام بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو منه من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امر به ويؤدي فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالاعان فلا اثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مأجورا وان اكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يفعل ذلك واصحاب المال ان يضمن المكره وان اكره بقتل على قتل غيره لم يسهه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آثما والاقصاص على الذي اكرهه ان كان القتل عمدا وان اكرهه على طلاق امرأته او عتق عبده ففعل وقع ما اكره عليه ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد وينصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان اكره على الزنا وجب عليه الحد عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكرهه السلطان وقالوا رجما الله تعالى لا يلزمه الحد فاذا اكره على الردة لم تبين امرأته منه

كتاب السير

الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين وان لم يقيم به احد اثم جميع الناس بتركه وقتل الكفار واجب وان لم يدؤنا ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا قاطع فان هجم العدو على بلد وجب على جميع المسلمين الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فان بذلوها فلهما ما للمسلمين وعليهم ما علينا ولا يجوز ان يقاتل من لم تبلغه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوه ويستحب ان يدعوا من بلغته الدعوة

ولا يجب ذلك فان ابوا استعانوا بالله تعالى عليهم وحار بوهم
ونصبوا عليهم الجنايق وحرقوهم ٩ وارسلوا عليهم الماء
وقطعوا اشجارهم وافسدوا زروعهم ولا بأس برميهم وان كان
فيهم مسلم امير او تاجر وان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى
لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمى الكفار دون المسلمين
ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كانوا عسكريا
عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها
ولا تقابل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده الا ان يهجم
العدو وينبغي للمسلمين ان لا يقدروا ولا يفلتوا ولا يمتثلوا ولا يقتلوا
امرأة ولا شيخا فانيا ولا صبيا ولا اعمى ولا مقعدا الا ان يكون
احد هؤلاء ممن يكون له رأى في الحرب او تكون المرأة ملكة
ولا يقتلوا مجنوننا وان رأى الامام ان يصلح اهل الحرب
او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به
فان صالحهم مدة ثم رأى ان تقض الصلح انفع نبذ اليهم
وقاتلهم فان بدؤا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك
بانتقامهم واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار
ولا بأس ان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوا
من الطعام ويستعملوا الحطب و يدهنوا بالدهن ويقاتلوا
بما يجدونه من السلاح كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا
من ذلك شيئا ولا يمتلوه ومن اسلم منهم احرز باسلامه نفسه
واولاده الصغار وكل مال في يده او ودیعة في يد مسلم او ذمی
فان ظهرنا على الدار ففقدناه وزوجته وولدها في واولاده
الكبار في ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب
ولا يجهز اليهم ولا يفسدون بالاسارى عند ابي حنيفة
رحمه الله وقولارحهما الله تعالى يفادى بهم اسارى المسلمين
ولا يجوز المن عليهم واذا قبح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار
ان شاء قسمها بين الغانمين وان شاء اقر اهلها عليها وقطع
عليهم الخراج وهو في الاسارى بالخيار ان شاء قتلهم وان شاء

٩ قوله وحرقوهم لان
النبي عليه السلام احرق
النورية وهو موضع بقرب
لدينة فيه نخل وأمر
اسامة ان يغزو ويحرق
ولان في ذلك تفریق جمعهم
فجاز كسار القتال وقد قال
اصحابنا الثلاثة لا بأس
بتحريق حصونهم وهدمها
عليهم وان علموا ان فيها
مسلم امير او تاجرا لان
قتالهم واجب فلا يمتنع
من ذلك وان كان فيهم
من لا يجوز قتله كصبيانهم
ونسائهم ولانا اذا امتنعنا
من ذلك لاجل هذا لم يتوصل
الى تحريق حصن ابدالائه
قل ما نخلو حصن لهم
من امير مسلم او تاجر وقال
الحسن بن زيا لا يجوز ذلك
لان قتل الكافر يجوز تركه
وقتل المسلم لا يجوز الاقدام
عليه فاجتمع الخطر والاباحة
فكان الحكم للخطر
(حدادی)

استرقهم وان شاء تركهم احرارا ذمة للمسلمين ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب واذا ازاد الامام العود الى دار الاسلام ومعه مواش فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يقسم غنيمه في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرد والمقاتل في العسكر سواء واذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمه الى دار الاسلام شاركوهم فيها ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمه الا ان يقاتلوا واذا آمن رجل حرا وامرأة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يجز لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسده فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يأذن له مولاه في القتال وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يصح امانه واذا غلب الترك على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد من ذلك واذا غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل دار الحرب تاجر فاشتري ذلك فاخرجه الى دار الاسلام فالكه الاول بالخيار ان شاء اخذ، بالثمن الذي اشتراه به التاجر وان شاء تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرينا وامهات اولادنا ومكاتبينا واحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك واذا ابق عبد المسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يملكوه وان ند اليهم بغير فاخذوه يملكوه واذا لم يكن للامام حوله يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانمين قسمة ايداع ليحملوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا حق له في القسمة ومن مات من الغانمين بعد اخراجها الى دار الاسلام فنصيبه لورثته

٩ قوله وان دخل دار الحرب تاجر فاشتري ذلك بثلث واخرجه الى دار الاسلام فالكه الاول بالخيار ان شاء اخذ بالثمن الذي اشتراه التاجر به وان شاء تركه لان التاجر يتضرر باخذه منه مجانا لانه دفع العوض فيه فكان اعـدل النظر في ما قلناه وان اشتراه بعرض يأخذه بقيمة العرض وان اشتراه بخمر او خنزير اخذ بقيمة العبد وان شاء ترك ولو وهبوه لمسلم يأخذه بقيمة لانه ثبت له فيه ملك خاص فلا يزال عنه الا بالقيمة ولو كان مقسوما وهو مثلي يأخذه قبل القسمة ولا يأخذه بعدها لان الاخذ بالمثل غير مقيد وكذلك اذا كان مرهونا لا يأخذه لما بيننا وكذا اذا كان مشترى بمثله قدرا ووصفا (حيدادي)

ولأبأس بان ينفل الامام في حال القتال ويحرض بالنفل على القتال
 فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه او يقول لسرية قد جعلت لكم
 الربع بعد الخمس ولا ينفل بعد احرار الغنيمة الا من الخمس
 واذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره
 فيه سواء ٩ والسلب ماعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه
 واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة
 ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنيمة
 ويقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها ويقسم الاربع اربعة الاخماس
 بين الفاسقين للقارس سهمان وللراجل سهم وقالوا للغارس
 ثلاثة اسهم ولا يسهم الا لفرس واحد والبراذين والعناق سواء
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فارساً فنفق
 فرسه استحق سهم فارس ومن دخل راجلاً فاشترى فرساً
 استحق سهم الراجل ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا ذى ولا صبي
 ولكن يرضع لهم على حسب ما يرى الامام واما الخمس فيقسم
 على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
 يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم
 شيء فاما ما ذكر الله تعالى في الخمس فاما هو لا فتاح الكلام
 تبركاً باسمه وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفي
 وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام
 بالتصرة وبعده بالفقر واذا دخل الواحد او الاثنان الى دار
 الحرب فقيرين بغير اذن الامام فاخذوا شيئاً لم يخمس وان دخل
 جماعة لهم متعة فاخذوا شيئاً خمس وان لم يأذن لهم الامام
 واذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً فلا يحل له ان يتعرض بشيء
 من امواله ولا من دماهم وان غدر بهم فاخذ شيئاً ملكه
 ملكاً محظوراً ويؤمر بان يتصدق به واذا دخل الحربى
 النساء مستأمنات لم يمكن له ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام
 ان ائت تمام السنة وضمت عليك الجزية فان اقام سنة
 اخذت منه الجزية وصار ذمياً فلا يترك ان يرجع الى دار

٩ قوله والسلب ماعلى
 المقتول من ثيابه وسلاحه
 ومركبه وكذا ماعلى مركبه
 من السرج والآلة وكذا
 ماله على الدابة من ماله
 في جنيبه او على وسطه
 فاما جنيبه وغلظه وما كان
 مع غلظه على دابة اخرى
 وما كان على فرس آخر
 فليس ذلك بسلب وهو
 غنيمة لجميع الجيش وقدروى
 ان البراء بن مالك بارز المرزبان
 فقتله واخذ سلبه فكانت
 عليه منطقة ذهب فيها
 جوهر فقوم سلبه فبلغ
 ثلثين الفا فقال عمر رضى الله
 عنه انا كنا لا نحسب الاسلاب
 وان هذا باع مالا عظيماً
 وانا اخذه واخسه
 (حدادى)

الحرب وان عاد الى دار الحرب وترك ودبعة عند مسلم او ذمى
 اودينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود وما في دار الاسلام
 من ماله على حذر فان اسر او قتل سقطت ديونته وصارت
 الودبعة فيئا وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب
 بغير قتال بصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج *
 وارض العرب كلها ارض عشرو هي ما بين العذيب
 الى اقصى حجر باليمن ويمهرة الى حد مشارق الشام والسواد كلها
 ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العث
 الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم
 لها وتصرفهم فيها وكل ارض اسلم اهلها عليها او قحت
 عنوة وقسمت بين الغامقين فهي ارض عشر ٩ وكل ارض
 قحت عنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خراج ومن احيا
 ارضا مواتا فهي عند ابي يوسف معتبرة بحيزها فان كانت
 من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز
 ارض العشر فهي عشرية والبصرة عنده عشرية باجاءع
 الصحابة رضی الله عنهم وقال محمد رحمه الله تعالى ان احياها
 يبئر حفرها او عين استخرجها او بناء دجلة او الفرات او الانهار
 العظام التي لا يملكها احد فهي عشرية وان احياها ببناء
 الانهار التي احتفرها الاعاجم مثل نهر الملك ونهر يز دجرد
 فهي خراجية والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على اهل
 السواد من كل جريب يبلغه الماء ويصلح للزرع فقيرها شحى وهو
 الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم
 المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف
 يوضع عليها بحسب الطائفة فان لم يطق ما وضع عليها نقضهم
 الامام وان غلب على ارض الخراج الماء وانقطع عنها او اصطلم
 الزرع آفة فلا خراج عليها وان عطلمها صاحبها فعليه الخراج ومن
 اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري

٩ قوله وكل ارض قحت
 عنوة فاقرا اهلها عليها
 وكذا اذا صالحهم
 لان الحاجة الى ابتداء
 التوظيف على الكافر
 والخراج البق به وقد كان
 القياس يقتضي ان تكون
 مكة خراجية لانها قحت
 عنوة ولم يقسم فان التبي
 عليه السلام فتحها عنوة
 وتركها لاهلها ولم يوظف
 الخراج عليها فلما لم يضع
 الخراج عليها ترك القياس
 وقوله فهي ارض خراج
 هذا اذا وصل اليها ماء
 الانهار وكل ارض لا يصل
 اليها ماء الانهار وانما يسقى
 بعين فهي عشرية لقوله
 عليه السلام وما سقته السماء
 ففيه العشر وما عيين
 في معنى ماء السماء قال الله
 تعالى ألم تر ان الله اتزل
 من السماء ماء فسلطه يتابع
 في الارض (حدادي)

ولأبأس بان ينفل الامام في حال القتال ويحرض بالنفل على القتال فيقول من قتل قتيلا فله سلبه او يقول لسرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينفل بعد احرار الغنيمة الا من الخمس واذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جلة الغنيمة والقاتل وغيره فيه سواء ٩ والسلب ماعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجوز ان يعلفوا من الغنيمة ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنيمة ويقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها ويقسم الاربعة الاخماس بين الفسامين للفارس سهمان وللراجل سهم وقالا للفارس ثلاثة اسهم ولا يسهم الالفارس واحد والبراذين والعتاق سواء ولا يسهم لراحلة ولا بلغ ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس ومن دخل راجلا فاشترى فرسا استحق سهم الراجل ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا ذمي ولا صبي ولكن يرضح لهم على حسب ما يرى الامام واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لبناء السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم شيء فاما ما ذكر الله تعالى في الخمس فانما هو لافتح الكلام تبركا باسمه وسهم للنبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفي وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنصرة وبعده بالفقر واذا دخل الواحد او الاثنان الى دار الحرب مغيرين بغير اذن الامام فاخذوا شيئا لم ينجس وان دخل جماعة لهم منعة فاخذوا شيئا نجس وان لم يأذن لهم الامام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا فلا يحل له ان يتعرض بشيء من اموالهم ولا من دماهم وان غدر بهم فاخذ شيئا ملكه مسلما محظورا ويؤمر بان يتصدق به واذا دخل الحربى النسا مستأمنات لم يمكن له ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام ان اقت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام سنة اخذت منه الجزية وصار ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار

٩ قوله والسلب ماعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه وكذا ماعلى مركبه من السرج والآلة وكذا ماله على الدابة من ماله في جنبه او على وسطه فاما جنبيه وغلظه وما كان مع غلظه على دابة اخرى وما كان على فرس آخر فليس ذلك بسلب وهو غنيمة لجميع الجيش وقدروى ان البراء بن مالك بارز المرزبان فقتله واخذ سلبه فكانت عليه منطقة ذهب فيها جوهر فقوم سلبه فبلغ ثلثين الفا فقال عمر رضى الله عنه انا كنا لا نحسب الاسلاب وان هذا باع مالا عظيما وانا اخذه واخسه (حدادى)

الحرب وان عاد الى دار الحرب وترك ودبعة عند مسلم او ذمى
 اودينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود وما في دار الاسلام
 من ماله على حظر فان اسر او قتل سقطت ديونته وصارت
 الودبعة فيئا وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب
 بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج *
 وارض العرب كلها ارض عشرو هي ما بين العذيب
 الى اقصى جربالين ويمهرة الى حد مشارق الشام والسواد كلها
 ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العث
 الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم
 لها وتصر فهم فيها وكل ارض اسلم اهلها عليها او قحت
 عنوة وقسمت بين الغاممين فهي ارض عشر ٩ وكل ارض
 قحت عنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خراج ومن احيا
 ارضا مواتا فهي عند ابى يوسف معتبرة بحيزها فان كانت
 من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز
 ارض العشر فهي عشرية والبصرة عنده عشرية باجاءع
 الصحابة رضى الله عنهم وقال محمد رحمه الله تعالى ان احياها
 بيئر حفرها او عين استخرجها او بناء دجلة او الفرات او الانهار
 العظام التي لا يملكها احد فهي عشرية وان احياها بماء
 الانهار التي احتفرها الاعاجم مثل نهر الملك ونهر يز دجرد
 فهي خراجية والخراج الذي وضعه عمر رضى الله عنه على اهل
 السواد من كل جريب يلفه الماء ويصلح للزرع فقيرها شمي وهو
 الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم
 المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف
 يوضع عليها بحسب الطاقة فان لم يطبق ما وضع عليها نقضهم
 الامام وان غلب على ارض الخراج الماء وانقطع عنها او اصطلم
 الزرع آفة فلا خراج عليها وان عطلها صاحبها فعليه الخراج ومن
 اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري

٩ قوله وكل ارض قحت
 عنوة فاقرا اهلها عليها
 وكذا اذا صالحهم
 لان الحاجة الى ابتداء
 التوظيف على الكافر
 والخراج البقي به وقد كان
 القياس يقتضي ان تكون
 مكة خراجية لانها قحت
 عنوة ولم يقسم فان النبي
 عليه السلام قحتها عنوة
 وتركها لاهلها ولم يوظف
 خراج عليها فلما لم يضع
 الخراج عليها ترك القياس
 وقوله فهي ارض خراج
 هذا اذا وصل اليها ماء
 الانهار وكل ارض لا يصل
 اليها ماء الانهار وانما يسقى
 بعين فهي عشرية لقوله
 عليه السلام وما سقته السماء
 ففيه العشر وما انعين
 في معنى ماء السماء قال الله
 تعالى الم تر ان الله انزل
 من السماء ماء فسلكه يتابع
 في الارض (حدادي)

٧ قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس هذا محمول على انه اذا كان لا يقدر على العمل اما اذا كان يقدر على ذلك فعليه الجزية لانهم قادرون عليه الا انهم تركوه مع القدرة وتركه مع القدرة لا يسقط الجزية كالفقير المعتل اذا ترك العمل فانه لا يسقط عنه الجزية كذلك هذا وفي الهداية ذكر محمد عن ابي حنيفة ان الجزية توضع عليهم اذا كانوا قادرين على العمل وهو قول ابي يوسف لان القدرة موجودة وهي الذي ضيعها فصار كمنعطيل ارض الخراج ووجه عدم الوجوب انه لا قتل عليهم اذا كانوا لا يخاطون الناس والجزية في حقهم لا سقط الا قتل (حدادي)

المسلم من الذمي ارض الخراج وبوؤ خذ منه الخراج ولا عشر في الخارج من ارض الخراج (والجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فيقدر بحسب ما وقع عليه الاتفاق وجزية يتدئ الامام بوضعها اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على املاكهم فيضع على الفنى الظاهر الفنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما وبوؤ خذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل شهر درهم وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا على فقير غير معتل ٧ ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه وان اجتمعت عليه حولان تداخلت الجزيتان * ولا يجوز احداث بيعه ولا كنيسة في دار الاسلام واذا انهدمت البيع والكنائس القديمة اعادوها وبوؤ خذ اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زبيهم ومراكبهم وسروجهم وقلائد نسهم ولا يركبون الخيل ولا يحملون السلاح ومن امتنع عن الجزية او قتل مسلما اوسب النبي اوزني بمسئلة لم ينتقض عهده ولا ينتقض العهد الا بان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيحاربون واذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كان بشبهة كشفت له ويحبس ثلاثة ايام فان اسلم والا قتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا شيء على القاتل واما المرأة اذا ارتدت فلا تقبل وليكن تحبس حتى تسلم وبزول ملك المرتد عن امواله برده زوالا مرعا فان اسلم عادت الى حالها وان مات او قتل على رده انتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثة المسلمين وكان ما اكتسبه في حال رده في فان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمخافه عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون

التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين
وبقضى الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام
ومالزته من الديون في حال رده يقضى مما في حال رده وما باعه
او اشتره او ما تصرف فيه من امواله في حال رده موقوف
فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب
بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم لمحاقه الى دار الاسلام مسلما
وجده في يد ورثته من ماله بعينه اخذ والمرتد اذا تصرف
في ماله في حال ردها جاز تصرفها ونصارى بنى تغلب
يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة
ويؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ من صبيانهم وما جباه الامام من
الخراج ومن اموال بنى تغلب وما اهدا اهل الحرب الى الامام والجزية
تصرف في مصالح المسلمين فيسدمه الثعور وتبنى القناطير والجسور
ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه

كتاب البغاة

ارزاق المقاتلة وذرائعهم واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا
من طاعة الامام ٧ دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم
ولا يبدأهم بالقتال حتى يدؤوه فان بدؤوا قاتلهم حتى يفرق جماعتهم وان
كانت لهم فئة اجهز على جريحهم واتبع موليهم وان لم يكن لهم
فئة لم يجهز على جريحهم ولم يتبع موليهم ولا تنسب لهم ذرية
ولا ينقم لهم مال ولا بأس بان يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه
ويحبس الامام اموالهم ولا يردها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا
فيردها عليهم وما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها
من الخراج والعشر لم يأخذ الامام ثانيا فان كانوا صرّفوه في حقه اجزأ
من اخذ منه وان لم يكونوا صرّفوه في حقه افتي اهله فيما بينهم وبين الله
تعالى ان يعيدوا ذلك

كتاب الخطر والاباحة

لا يحمل للرجال لبس الحرير ويحمل للنساء ولا بأس بتوسده عنداني

٧ قوله دعاهم الى العود
الى الجماعة لان عليا كرم الله
وجهه بعث ابن عباس
فدعا اهل حروري وناظرهم
قبل قتالهم ولان في ذلك
اهون الامر بن ولعل الشر
يندفع بالدعاء فيبدأ به
ولان في مناظرتهم وكشف
شبههم رجاء ان يعودوا
الى اهل الدول ويقبلوا
عن البغي وهذا الدعاء
والمنظرة ليس بواجب
وانما هو مستحب لان من
باقتسه الدعوة لا يجب
ان يدعى قبل القتال والبغاة
قد بلغنهم كلمة العدل
وانما استحب تجديدها
عليهم رجاء العود
كافي المرتد وحروري ووضع
تجمعت به الخوارج وهو
يمدد ويقصر وكل سفاك
لدماء يقال له حروري
(حدادي)

حنيفة رحمه الله وقال الله يكره نوسده ولا بأس بلبس
الديباج في الحرب عندهما ويكره عند أبي حنيفة ولا بأس بلبس
الحلم اذا كان سدا ابرسيا ولجئة قطننا او خزا ولا يجوز للرجل
الحلي بالذهب والفضة ولا بأس بالخاتم والمنطقة وحلية السيف
من الفضة ويجوز للنساء الحلي بالذهب والفضة ويكره ان يلبس
الصبي الذهب والحرير ولا يجوز الاكل والشرب والادهان
والنظف في آنية الذهب او الفضة للرجال والنساء ٧ ولا بأس
باستعمال آنية الزجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاناء
المفضض ويجوز الركوب على السرج المفضض والجلوس
على السرير المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقطة
ولا بأس بتخيلة المصحف ونقش المسجد وزخرفته بماء الذهب
ويكره استخدام الخصيان ولا بأس بنحساء البهائم وانزاء الخمر
على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول العبد والصبي
ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في اخبار الديانات
الاقوال العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها
وكفيها وان كان لا يأمن من الشهوة لم ينظر الى وجهها
الابحاجة ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد
اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشتمى
ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر الرجل
من الرجل في جيع بدنه الاما ين سرته الى ركبته ويجوز للمرأة
ان تنظر من الرجل الى ما ينظر اليه الرجل وتنظر المرأة من المرأة
الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته
التي تحل له وزوجته الى فرجها وينظر الرجل من ذوات محارمه
الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين ولا ينظر
الى ظهرها وبطنها ولا بأس ان يمس ما جاز له ان ينظر اليه منها
وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز له ان ينظر اليه من ذوات
محارمه ولا بأس بان يمس ذلك اذا اراد الشرى وان خاف ان يشتمى

٧ قوله ولا بأس باستعمال
آنية الزجاج والرصاص
والبلور والعقيق وكذلك
الياقوت وهذا قولنا وقال
الشافعي يكره لانه في معنى
الذهب والفضة في التفاخر
به قلنا ليس كذلك لانه ما كان
من عاداتهم التفاخر بغير
الذهب والفضة قال
في المستصفي لما كان الزجاج
يشبه الفضة من حيث
الصفاء غير انه يحكي
ما في ضميره والفضة لا تحكي
فر بما تشبه على احد
ان استعماله حرام كالفضة
فلاجل ذلك قال ولا بأس
باستعمال آنية زجاج والبلور
من حجارة المعادن واحده
بلورة والعقيق خرز احمر
كذا في ضياء الخاوم وذكر
في الصحاح ان العقيق ضرر
من الفصوص (جداى)

والخصى في النظر الى اجنبية كالفعل ولا يجوز للملوك ان ينظر من
سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها ويعزل من امته بغير
اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكار في اقوات
الآدميين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكار باهله ٩ ومن
احتكر غلة ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر ولا ينبغي
للسلطان ان يسرع على الناس ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة ولا بأس
ببيع العصير من يعلم انه يتخذ خيرا

كتاب الوصايا

الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارث الا ان
يجزها الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز
ان يوصى المسلم للكافر والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت
فان قبلها الموصى له في حال الحياة اوردها فذلك باطل ويستحب
ان يوصى لانسان بدون الثلث واذا اوصى الى رجل فقبل
الوصى في وجه الموصى ووردها في غير وجهه فليس رد وان ردها
في وجهه فهو رد والوصى به يملك بالقبول الا في مسألة واحدة
وهي ان يموت الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به في ملك
ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخر جههم القاضي
من الوصية ونصب غيرهم ومن اوصى الى عبد نفسه
وفي الورثة كبار لم تصح الوصية ومن اوصى الى من يعجز عن القيام
بالوصية ضم اليه القاضي غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان
يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد رجعهما الله دون صاحبه الا في شري
كفن الميت وتجهيزه وطعام اولاده انصافا وكسوتهم ورد
ودبعة بعينها وتنفيذ وصية بعينها وعق عبد بعينه وقضاء
الدين والخصومة في حقوق الميت ومن اوصى لرجل بثلث
ماله وللآخر بثلث ماله فلم يجز الورثة فالثلث بينهما نصفان
وان اوصى لاحد هما بالثلث والآخر بالسدس فالثلث بينهما
ثلاثا وان اوصى لاحد هما بجميع ماله وللآخر بثلث

٩ قوله ومن احتكر غلة
ضيعة او ما جلبه من بلد
آخر فليس بمحتكر اي شرعا
حتى لا يستحق اللعن بقوله
عليه السلام والمحتكر
ملعون اما اذا احتكر غلة
ضيعة فلانه خالص حقه
لم يتعلق به حق العامة
الا ترى ان له ان يزرع
وان لا يزرع فكذلك له
ان لا يبيع وامام جلبه من بلد
آخر فالمدكور قول ابي
حنيفة لان حق العامة
انما يتعلق بما جع من المص
ويجب الى قبائنها وقال ابو
يوسف يكره لا تطلق
ماروبنا (خدادى)

٩ قوله ومن اوصى لاخته
فأخت زوج كل ذات رحم
محرم منه وكذا محارم
الازواج لان الخسنت اسم
لزوج البنت وزوج
الاخت وزوج كل ذات رحم
محرم منه ومن كان ذارحم
محرم منهم لان الكل يسمى
خنتا وام الزوج وجدته
وغيرهما فيه سواء قال
في الهداية قيل هذا
في عرفهم اما في عرفنا
لايتناول الازواج المحارم
ويستوى في ذلك الحر والعبد
والاقترب والابتعاد لان اللفظ
يتناول الكل ويستوى فيه
الغنى والفقير والذكر والانثى
كلهم فيه سواء لايفضل
احدهم على الآخر غير
تفضيل من الموصى
مه (حيدادى)

ماله فلم يحز الورثة فالثلث بينهما على اربعة عند ابى يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله الثلث بينهما نصفان
ولا يضرب ابو حنيفة رحمه الله تعالى للموصى له بما زاد على الثلث الا
في المحابة والسعاية والدرهم المرسلة ومن اوصى وعليه دين يحبط
بماله لم يحز الوصية الا ان يبرأ الغرماء من الدين ومن اوصى بنصيب
ابنه فالوصية باطلة فان اوصى بمثل نصيب ابنه جازت فان كان له
ابنان فلولوصى له الثلث ومن اعتق عبده في مرضه او باع وحابا
او وهب فذلك كله وصية يعتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب
الوصايا فان حابا ثم اعتق فالمحابة اولى عند ابى حنيفة رحمه الله
فان اعتق ثم حابا فهما سواء وقال القلق اولى في المستثنين ومن اوصى
بسهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس
فيتم له السدس وان اوصى بجزء من ماله قيل للورثة ما اعطوه
ما شئتم ومن اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض
منها على غيرها قدمها الموصى او اخرها مثل الحج والزكاة
والكفارات وماليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصى
ومن اوصى بحجة الاسلام اججوا عنه رجلا من بلده بالحج راكبا
فان لم تبلغ الوصية النفقة اججوا عنه من حيث تبلغ ومن خرج
من بلده حاجا فأتى الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده
عند ابى حنيفة ولا تصح وصية الصبي والمكاتب وان ترك وفاء
وبحوز للموصى الرجوع عن الوصية واذا صرح بالرجوع
او قبل ما يبدل على الرجوع كان رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن
رجوعا ومن اوصى لجبراته فهم الملائقون عند ابى حنيفة
رحمه الله ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذى رحم
محرم من امرأته ٩ ومن اوصى لاخته فأخت زوج كل
ذات رحم محرم منه ومن اوصى لاقرباؤه فالوصية للاقرب فالاقرب
من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل فيهم الوالدان والولد ويكون
للاثنين فصاعد اذا اوصى لذلك وله عمن وخالان فالوصية لعمة عند

٧ قوله وتجاوز الوصية
بخدمة عبده وسكنى داره
سنتين معلومة ويجوز ذلك
ابدا لان المنافع تصح عليهما
في حال الحياة ببدل وبغير
بدل فكذلك بعد الممات
لحاجته كما في الاعتناق
وتكون محبوسا على ملكه
في حق المنفعة حتى يتملكها
الموصى له على ملكه
كما يستوفى الموقوف عليه
منافع الوقف على حكم ملك
الواقف ويجوز موافقته وابدأ
كافي العارية فانها تمليك
على اصلها بخلاف الميراث
لانه خلافه في ما يتملكه
الموروث وذلك في عين
نقي والمنفعة عرض لا تبقى
وكذا الوصية بغلة العبد
والدار لانه بدل المنفعة
واحد حكمها ونفقة العبد
في الموضعين على الموصى له
بالخدمة (جدا دى)

ابى حنيفة رحمه الله وان كان له عم وخالان فلعم النصف وللخالين
النصف وقالوا رحمهما الله الوصية لسكنى من ينسب الى اقصى ابيه
في الاسلام ومن اوصى لرجل بثلاث دراهم او بثلاث غنمه فهلاك ثلثا
ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي ومن
اوصى بثلاث ثيابه فهلاك ثلثاها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي
من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب ومن اوصى لرجل بالف
درهم وله مال عين ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفعت
الى الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء
من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفى الالف وتجاوز الوصية للجمال
وبالجمال اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من يوم الوصية فان اوصى
لرجل بجارية الاحلها صح الوصية والاستثناء ومن اوصى
لرجل بجارية فولدت ولدا بعد موت الموصى قبل ان يقبل
الموصى له ثم قبل الموصى له وهما يخرجان من الثلث فهما
للموصى له وان لم يخرجان من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه
منهما جميعا وقال ابو حنيفة رحمه الله يأخذ ذلك من الام
فان فضل شيء اخذه من الولد ٧ وتجاوز الوصية بخدمة
عبده وسكنى داره سنتين معلومة وتجاوز ذلك ابدا فان خرجت
رقبة العبد من الثلث سلم اليه لخدمة وان كان لا مال له
غيره خدم للورثة يومين وللموصى له يوما فان مات الموصى له
عاد الى الورثة واذا مات الموصى له في حياة الموصى بطلت
الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم للذكر والانثى سواء
وان اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
اوصى لزيد وعمر وبثلث ماله فاذا عم وميت فالثلث كله لزيد وان قال
ثلث مالى بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث ومن
اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصى له ثلث
ما اكتسبه عند الموت

كتاب الفرائض

المجمع على توريتهم من المذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفل
والاب والجد ابوا لاب وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم
والزوج ومولى النعمة * ومن الاناث سبع البنت وبنت الابن والام
والجدة والاخت والزوجة ومولا النعمة * ولا يرث اربعة المملوك
والقاتل من المقتول والمرثد واهل الملتين * والفروض المحدودة
في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثمن والثلاثان والثلث
والسدس فالتصف فرض خمسة البنت وبنت الابن اذالم
تكن ابنت الصلب والاخت لاب وام واخت لاب اذالم تكن
اخت لاب وام والزوج اذالم يكن لليت ولد ولا ولد ابن والرابع
للزرج مع الولد وولد الابن والمرأة اذالم يكن لليت ولد ولا ولد
ابن والثمن للزوجات مع الولد وولد الابن والثلاثان لكل اثنين
فصاعدا ممن فرضه النصف الا الزوج والثلث للام اذالم يكن
لليث ولد ولا ولد ابن ولا اثنين من الاخوة ولا اخوات فصاعدا
ويفرض لهما في مسئلتين ثلث ما بقى وهما زوج وابوان وامرأة وابوان
ثلث ما بقى بعد فرض الزوج او الزوجة وهولكل اثنين فصاعدا
من ولد الام ذكورهم واناثهم فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل
واحد من الابوين مع الولد وهو الام مع الاخوة وهو الجدات والجد
مع الولد وبنات الابن مع البنت وللأخوات اللاب مع الاخت للاب
وللام والواحد من ولد الام وتسقط الجدات للام والجد والاخوة
والأخوات بالاب ويسقط ولد الام باربعة بالولد وولد الابن والاب
والجد واذا استكمل البنات الثلاثين سقطت بنات الابن الا ان يكون
بازنهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصبهن واذا استكمل الأخوات
لاب وام الثلثين سقطت الأخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لهن
فيعصبهن واقرّب العصبات البنون وبنوهم ثم الجد ثم بنو
الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم بنوا الجد واذا استوى
بنوا اب في درجة فالولى هم من كان من اب وام والابن وابن الابن
والاخوة يقاسمون اخوانهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم

٣ قوله الفرض في اللغة
هو التقدير فقال فرض
القاضي النفقة بمعنى قدرها
وفرائض الزكاة تقدير
اسبابها والفرائض
من العلوم الشريفة التي
تجب العناية بها لافتقار
الناس اليها وحاجتهم بها
قال عليه السلام الفرائض
نصف العلم وهو اول علم
رفع من الامة ولان الله عز
وجل لم يول قسمتها احدا
من خلقه بل تولاها في كتابه
ومتاسبة الفرائض بالوصايا
ان الوصية تصرف في حال
مرض الموت والفرائض
حكم بعد الموت (حدادي)

من العصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون اخواتهم واذا لم يكن
عصبة من النسب فالعصبة المولى المعتق ثم الاقرب عصبة المولى
وتحجب لام من الثلث الى السدس باخوين والفاضل عن فرض
البنات لابن الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل
من فرض الاختين من الاب والام للاخوة والاخوات من الاب
للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنت ابن وبني ابن فليلب
النصف والباقي لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
وكذلك الفاضل من فرض الاخت للاب والام لبني الاب وبنت
الاب للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام
فلاخ السدس والباقي بينهما ٦ فالمشتركة ان يترك المرأة زوجا
واما اوجدة واخوة من ام واخا من اب وام فللزوجة النصف
وللام السدس وللولد للام الثلث ولاشيء للاخوة للاب والام
والفاضل عن فرض ذوى السهام اذا لم تكن عصبة مردود
عليهم بقدر اسهامهم الاعلى الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول
والكفر ملة واحدة يتوارث به اهله ولا يرث المسلم الكافر ومال
المرتد لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال رده في و اذا غرق
جماعة او سقطت عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم ولا قال كل
واحد منهم للاحياء من ورثته واذا اجتمع للمجوسى قرابتان
لوتفرقت في شخصين ورث احدهما مع الاخر ورث بهما ولا يرث
المجوسى بالانكحة الفاسدة التى يستحلونها في دينهم وعصبة
ولد الزنا وولد الملاعنة مولى امهبا ومن مات وترك حلا وولدا
وقف ماله حتى تضع امرأته في قول ابى حنيفة والجد او لى
بالميراث من الاخوة عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى يقاسمهم الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث
واذا اجتمع الجدات فالسدس لاقربهن ويحجب الجداه ولا يرث
ام ابى الام بسهم وكل جدة يحجب امها واذا لم يكن للميت
عصبة ولا ذوى سهم ورثه ذوو ارحامه وهم عشرة ولد
البنت وولد الاخت وابنت الاخ وابنت العم والحال والحالة واب
الام والعم لام والعمة وولد الاخ من الام ومن ادلى بهم فاولاهم

٦ قوله والمشاركة ان يترك
لمرأة زوجا واما واخوة من ام
واخوة من اب وام فللزوجة
النصف وللأم السدس
ولاولاد الأم الثالث ولاشيء
للاخوة للاب والام وهذا
قول اصحابنا وهو قول على
وزيد بن ثابت وابن مسعود
وقال مالك والشافعى الثلث
بين الاخوة للام والاخوة
للأب والام بالتسوية
وقد روى عن عمر انه قسم
بينهم كما ذكرنا ولم يشرك
بينهم وروى انه اشرك
بينهم بعد ذلك فسنل
عن ذلك واخبر بقضائه
الاول فقال ذلك على
ما قضينا وفي هذا دليل
على ان ما حكم به الحكم
باجتهاد ثم رأى بعد ذلك
في مثل تلك القصة خلاف
ذلك امضى حكمه الاول
(جدادى)

٩ قوله واذا كان مع الثمن
سدسان او ثلثان واصلها
من اربعة وعشرين
كزوجة وابنتين وابوين
ولا تعول الى سبعة وعشرين
كزوجة وابنتين وابوين
ولا تعول الى غير ذلك وهذه
المسئلة تسمى المنبرية لان علي
كرم الله وجهه اجاب بها
وهو على المنبر فقال
عاد ثمنها تسعا وذلك انه
كان يخطب على المنبر
بخطبة اولها الحمد لله الذي
حكم بالحق قطعا وجازى
كل نفس بما تسعى واليه
المعاد والرجعى فلما سئل
وهو يخطب اجاب فقال
عاد ثمنها تسعا واستمر
على خطبته (حدادی)

من كان من ولد الميت ثم ولد الابوين او احدهما وهم بنات
الاخوة وولد الاخوات ثم ولد ابوى ابويهم او احدهم وهم
الاخوال والخالات والعمات واذا استوى ولد اب في درجة
فاولاهم من ادلى بوارث واقربهم اولى من بعدهم وابو الام
اولى من ولد الاخ والاخت والمعنى احق بالفاضل من سهم
ذوى السهام اذالم تكن عصبة سواهم ومولى الموالاة يرث
واذا ترك المعنى اب مولاه وابن مولاه فله الابن وقال ابو يوسف
لاب السدس والباقي الابن فان ترك جد مولاه واخا مولاه فالمل
للجد في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى هو بينهما ولا يساع الولاء ولا يوهب

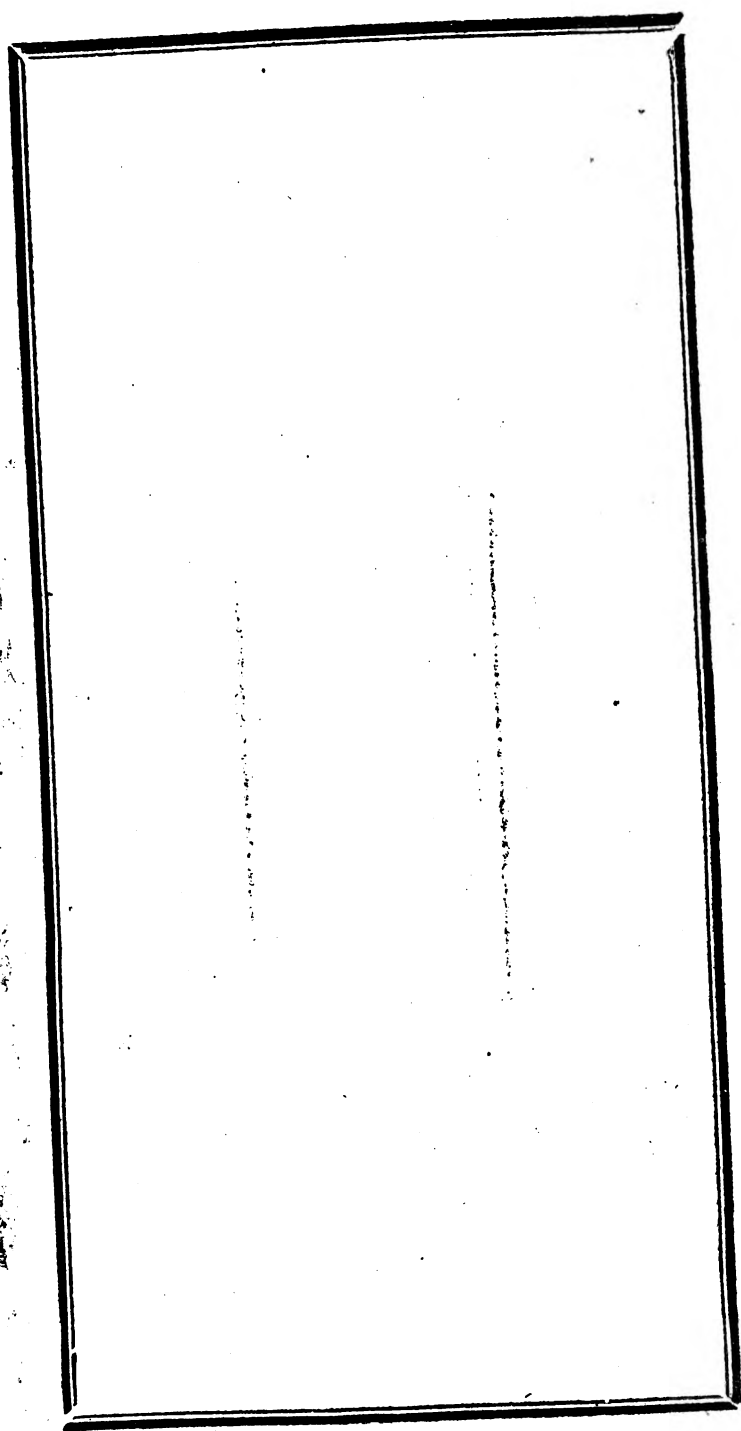
باب حساب الفرائض

اذا كان في المسئلة نصف ونصف او نصف وما بقى فاصلها
من اثنين وان كان ثلث وما بقى او ثلثان فاصلها من ثلثة وان كان
ربع وما بقى او ربع ونصف فاصلها من اربعة وان كان ثمن
وما بقى او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية وان كان نصف وثلث
او سدس فاصلها من ستة وتعول الى سبعة وثمانية وتسعة
وعشرة وان كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر
وتعول الى ثلثة عشر وخسة عشر وسبعة عشر ٩ واذا كان
مع الثلث ثلثان او سدس فاصلها من اربعة وعشرين وتعول
الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صحت
وان لم تنقسم سهام فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل
المسئلة وعولها ان كانت عائلة فاخرج منه تصح المسئلة كما مرأة
واخوين للمرأة الربع سهم وللأخوين ما بقى ثلثة اسهم ولا تنقسم
عليها فاضرب اثنين في اصل المسئلة فتكون ثمانية ومنها تصح
المسئلة فان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
المسئلة كما مرأة وستة اخوة للمرأة الربع وللأخوة ثلثة اسهم لا تنقسم عليهم
فاضرب ثلث عددهم في اصل المسئلة ومنها تصح فان لم تنقسم سهام
فريقين او اكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق
الثالث ثم ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوا في الاعداد اجزأ احدهم

من الآخر كما ضرب اثنين واخوين فاضرب الاثنين في اصل المسئلة
 فان كان احد العددين جزءاً من الآخر اغني الاكثر عن الاقل
 كاربع نسوة واخوين اذا ضربت الاربعة اجزاء عن الآخر
 فان وافق احد العددين الآخر ضربت وفق احدهما في جميع
 الآخر ثم ما جمع في اصل المسئلة كاربع نسوة واخت وستة
 اعمام فالسنة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدهما
 في جميع الآخر ثم في اصل المسئلة تكون ثمانية واربعين ومنها
 نصح المسئلة ٦ فاذا صحت المسئلة فاضرب سهام كل وارث
 في التركة ثم اقسام ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة يخرج
 حق الوارث واذا لم تقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان
 ما يصيبه من الميث الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت
 المسئلان مما صحت الاولى وان لم تنقسم صحت فريضة الميث
 الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم ضربت احدى المسئلتين
 في الاخرى وان لم يكن بين سهام الميث الثاني وما صحت منه
 فريضته موافقة فان كانت بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة
 الثانية في الاولى فما جمع صحت منه المسئلان وكل من له
 من المسئلة الاولى شيء مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية
 ومن كان له من المسئلة الثانية شيء مضروب له وفق في تركة الميث
 الثاني واذا صحت مسئلة الناسخة واردت معرفة
 ما يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت
 ما صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين
 فاخرج اخذت له من سهام كل
 وارث والله اعلم بالصواب

قدم طبع هذا الكتاب العتمد عليها في مسائل الشرعية الملقب
 بالقديسي بمعرفة محمد افندي في غرة شعبان المعظم سنة احدى
 وتسعين ومائتين والف قد طبع في مطبعة الترقى بتصحيح
 الحاج مصطفى افندي

٦ قوله فاذا صحت المسئلة
 فاضرب سهام كل وارث
 في التركة ثم اقسام ما اجتمع
 على ما صحت منه الفريضة
 يخرج حق ذلك الوارث
 لانك تقول اصل المسئلة
 من اربعة للزوجات الربع سهم
 وهن اربع منكسر عليهن
 ولا يوافقهن ولاخت
 النصف سهمان وللاعم
 سهم وهم ستة منكسر
 عليهم ايضاً فاضرب نصف
 الزوجة في جميع الاعم يكون
 اثني عشر ثم اضرب اثني
 عشر في اصل المسئلة
 وهي اربعة يكون ثمانية
 واربعين كما ذكر للزوجات
 سهم في اثني عشر يكون
 اثني عشر وهو الربع لكل
 واحدة ثلاثة وللأخت
 سهمان في اثني عشر يكون
 اربعة وعشرين وللاعم
 واحد في اثني عشر باثني
 عشر لكل واحد سهمان
 (حدادي)



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

